

إيقاظ النبيل
إلى

الفرق بين التوثيق والتحصيل

في
مباحث الجرح والتعديل

تأليف

ملاح سهيل

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٦/٥/١٢٣٥)

٢٣٠

علي ، سهيل
إيقاظ النبيل في الجرح والتعديل / سهيل صالح علي عمان :
دار عمار ، ٢٠٠٦ .

() ص .
ر . ا : (٢٠٠٦/٥/١٢٣٥) .

الواصفات : / الحديث // الاسلام // الفقه الإسلامي // علوم
الحديث /

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : ٢٠٠٦/٥/١٣٥٥

دار عمان للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البترول - عمارة الحجازي
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٢ الأردن

المقدمة

اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلْهَمْتَ وَعَلَّمْتَ، وَلَكَ الشُّكْرُ عَلَى مَا فَتَحْتَ بِهِ
وَأَنْعَمْتَ، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ آيَدْتَ
بِهِمْ دِينَكَ وَنَصَرْتَ، أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ الجرحَ والتعديلَ علمٌ زخرتْ بحورُهُ، وتفجَّرتْ عيونه، وتشعَّبت فنونه،
اختصَّ اللهُ -جلُّ ثناؤه- به هذه الأُمَّة من بين الأمم، فعُرفَ بها، كما عُرفت به، لم
تألف الأممُ له مثيلاً يُضاهيه، ولم تجذَّ في تراثها شيئاً يُقارِبُهُ في عائدته أو يُدانيه.

ولقد كان النَّاسُ قبلَهُ في ضلالٍ بعيدٍ، وشكٌّ مريبٍ، تتناوشُ فِكْرُهُم أساطيرُ
القُصَّاصِ، وتختلبُ ألبابُهُم حكاياتُ الكُهانِ، يختلطُ لديهمُ الغثُ بالسَّمينِ، ويستوي
أمامَهُمُ الإفكُ الصُّراحُ والحقُّ المبينُ، إلى أنْ بَرَزَتْ شمسُ هذا الفنِّ الشَّريفِ، فبدَّدتْ
حنادسَ اللَّيْلِ بعدَ إظلامها، ومازَتْ خبيثَ الأخبارِ من طُيِّبها بعدَ استحكامها.

ولقد نبغَ في هذا الفنِّ أئمَّةٌ جهابذة، جمعَ اللهُ تعالى فيهم قوَّةَ الحافظة، وسرعةَ
العارضة، وتوقَّدَ القريحة، فما برحوا يُرَسِّخون قواعده، ويثبتون دلائله، ويفصلون
دعائمه، ناهلينَ من حَوْضِ الكتابِ وغيرِ السُّنة، ناكبينَ عن السُّبُلِ المضلَّة، إلى أنْ غدا
دوحةً يانعةً غناءً، أصلُها ثابتٌ وفرعُها في السماء.

بيدَ أنَّه دخلَ في هذا الفنِّ دُخلاء، وتكلَّم فيه أجنبيُّون عنه غرباء، استفزَّهُمُ
العُجبُ، وجنَّحَ بهم الكِبَرُ، وأجلبَ عليهمُ الشَّيْطانُ بخيلِهِ ورجلِهِ، وأوحى إليهم: أنْ
أنشَبوا أظفارَ جهلِكُم للدَّبِّ عن مذاهبِ الآباءِ، فطفقوا يعيشونَ في ذلكُم الفنُّ فساداً،
ويعشَّونَ فيه خراباً، إلى أنْ جعلوا حقَّه باطلاً، ومعروفه الظَّاهرَ أمراً منكراً.

ولقد كَانَ أخطرُ خلطِهِمْ، وأخوفُ خبطِهِمْ، هوَ ما فاهت بِهِ السُّلُوكُ،
واجترَحَتْهُ أَقلامُهُمْ حولَ حَقِيقَةِ الوَثَاقَةِ، وَكُنْهِ الجَهَالَةِ، وَحُكْمِ رِوَايَةِ المَجَامِلِ
والمُسْكُوتِ عَنْهُمْ مِنَ الرِّوَاةِ = بِلَا بَيِّنَاتٍ وَلَا زَبَرٍ وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ لَوْ تَمَّ لَمْ
مَا أَرَادُوا، إِذَنْ لَأَذْهَبُوا مِنْ هَذَا الفَنِّ بِهَجَّتِهِ، وَلَعَصَفُوا بِفَائِدَتِهِ وَأَفْسَدُوا ثَمَرَتَهُ.

وَمِنْ المَلاحِظِ أَنَّ هَذَا الجَانِبَ لَمْ يَلَقَ مِنَ الحِفَاوَةِ مَا لَقِيَهُ جَانِبُ الضُّعْفَاءِ مِنَ
الرِّوَاةِ تَأْصِيلًا وَتَطْبِيقًا، فَقَدْ أَشْبَعَ السَّابِقُونَ الكَلَامَ فِي دَرَجَاتِ هَؤُلَاءِ وَأَنْوَاعِهِمْ،
وَأَلْفَوْا الدَّوَاوِينَ اللَّامَةَ لِسَنَاتِهِمْ، وَالمُفَصِّلَةَ لِسِيرَتِهِمْ وَتَرْجُمَاتِهِمْ، فِي حِينَ أَنْكَ لَا تَعْمَلُ
هَذَا الجُهْدَ فِي جَانِبِ الوَثَاقَةِ وَالجَهَالَةِ، مِمَّا تَرَكَ آثَارًا لَا تَخْفَى مِنَ الحَيْرَةِ وَالبَلَسِ
وَالاضْطِرَابِ، فَعَزَمْتُ عَلَى تَأْلِيفِ كِتَابٍ يَسْتَوْعِبُ التَّأْصِيلَ العِلْمِيَّ لِهَذَا الجَانِبِ مِنْ
كُلِّ أَقْطَابِهِ، فَأَنْشَأْتُ أَدْرُسُ كِتَابَ المِصْطَلَحِ وَالْأَصُولِ، ثُمَّ جَعَلْتُ أَخُوَضُ فِي كِتَابِ
الرُّجَالِ، أَجِثُ وَأَنْقُبُ، وَأَدُوِّنُ وَأَعْقُبُ، حَتَّى اسْتَوَى هَذَا البَحْثُ عَلَى سَوَاءٍ،
وَسَتَجِدُ فِيهِ - أَيُّهَا القَارِئُ النَبِيلُ - إِجَابَاتٍ شَافِيَةً عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْئَلَةِ، كَمَثَلِ:

مَا حَقِيقَةُ مَعْنَى الوَثَاقَةِ؟

وَمَا مَوْقِعُ العَدَالَةِ وَالضَّبْطِ فِيهَا؟

وَكَيْفَ يَكْتَشِفُ صَيَارِفَةُ الْحَدِيثِ وَنَقَادُهُ أَحْوَالَ رُوَايَتِهِ؟

وَمَا هِيَ الْمَسَالِكُ الَّتِي سَلَكَوْهَا فِي هَذَا الشَّأْنِ؟

وَمَا صَوَابُ المَوْقِفِ مِنْ تَوْثِيقِ ابْنِ حَبَّانٍ وَالعِجْلِيِّ؟

وَمَا هُوَ حَدُّ المَجْهُولِ فِي عُرْفِ الْأَئِمَّةِ؟

وَكَيْفَ تَنْوَعَتْ أَفْهَامُهُمْ فِي حَقِيقَةِ أَمْرِهِ؟

وَهَلِ الْجُمْهُورُ يَرَوْنَ الْاِحْتِجَاجَ بِرِوَايَتِهِ أَمْ لَا؟

وَمَا هُوَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ؟

وما هي الأدلة على النفي أو الإثبات؟

وهل للمسكوت عنهم من الرواة أحكام غير أحكام المجاهيل؟

هذا، وبعد انتهائي من التصنيف، أوقفني بعض الإخوة على كتاب بعنوان (رواة الحديث الذين سكّ عليهم أئمة الجرح والتعديل، بين التوثيق والتجهيل)، لمؤلفه الفاضل الأستاذ عدا ب الحمش، فرائته بَدَل في مجهوداً طيباً، غير أنه لم يُرِدْ فيه ابتداء الكلام، وترتيب المسائل، بل ركب كتابه كله ليكون ردّاً على أحد أولئك المدّعين المتعصّبين، وجعل غاية غرضه تفنيد كلامه، والخطب - بحمد الله - أهون من ذلك بكثير، وقد شغلته ذلك عن تحقيق مذاهب العلماء، فضلاً عن تأصيل المسألة بأدلتها من الكتاب والسنة، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾ (البقرة: ١٤٨).

ولكنني أسارع فأقول: إن له ومضات وإشراقات، لم أر إهمالها، وأفدت منها بما تراه في حواشي هذا الكتاب، فجزاه الله خيراً.

وإني لأرجو من الله تعالى أن يغدو كتابي هذا نبراساً لطلبة هذا العلم الشريف، يُصحّح لهم كثيراً من المفاهيم التي راجت حيناً من الدهر، ويجلّي لهم طائفة من المهمات التي طال إغفالها، لا سيّما فيما يختص بمسألة الوثاقة، التي هي من هذا الفن بمنزلة القطب من الرّحى، أو الروح من الجسد.

وإن نسيت، فلا أنسى أن أزجي عاطراً شكري للأستاذ الفاضل أبي عمّار، عصام فارس الحارستاني، على نشره لهذا الكتاب، وإخراجه له بهذه الحلة القشبية، فجزاه الله عني وعن العلم وأهله خير الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أبو سهيل

صالح بن سهيل بن علي

توطئة مهمة حول:

وجوب التحري في تلقي الآثار ولزوم التثبت في معرفة الأخبار لا سيما في الحلال والحرام

من المعلوم أن ديننا الحنيف أولى أهمية كبرى لإثبات الدعاوى بالبراهين الصحيحة، وكما علمنا الله تبارك وتعالى الصلاة والصيام والزكاة و سائر الواجبات، فقد علمنا أيضاً كيف نستدل، وكيف نفكر.

وإذا كان الله جل في علاه -وهو الصادق في قيله، المنزه في فعله- قد حشد في كتابه العزيز من الأدلة و البراهين والحجج الدامغة ما حشد، ليقطع الأعداء، ويخرس الألسنة، فلا جرّم أن يكون البشر -وهم الضعاف المهازيل - أولى بأن يشفعوا دعاوهم بالأدلة، ولا يذروها عطلاً عنها، غفلاً منها.

ولا شك أن من أعظم الأمور وأخطر القضايا ما كان منها يتصل بالخالق عز وجل من أسماء وصفات، وأوامر ونواهٍ، وأخبار وأفعال، فهذه أمور أحق من غيرها بالتحري عنها، والتّمحيص في أدلتها، وإقامة حُججها على قرارٍ مكين، وأرضٍ صلبة لا تلين، ولا تهتزُّ بالشبه، ولا تميد بالعوادي، بل تبقى راسية كالجبال الشّم الرواسي.

ولقد توعد الله عز وجل من يخبر عنه بغير علمٍ بالعذاب الأليم، وجعله من المجرمين الزائغين، ووبّخ وقرّع في غير ما موضعٍ من كتابه العزيز من يُطلق عليه الدّعاوى العريّة عن البراهين، فقال تعالى في موضعين من كتابه العزيز: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٢٨ ويونس: ٦٨) وقال: ﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٨٠).

وجعل القول عليه بغير علم قرين الشرك فقال: ﴿وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣).

وجعل الإتيان بالبرهان لزيم الصدق، وإلا فهو الكذب والافتراء، فقال: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: ١١١ والنمل: ٦٤) وقال في موضعين آخرين: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ (الأنبياء: ٢٤ والقصص: ٧٥).

ونهى الله عز وجل عن اتباع الظنون والأوهام وخطرات النفوس، وجعل كل ذلك قرين اتباع الهوى وشقيقه، فقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ (النجم: ٢٣)، وجعل الظن نقیض الحق في موضعين: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: ٣٦، والنجم: ٢٨).

فإذا تبين لك هذا، فاعلم أن ثمة نوعين من الأدلة، أدلة نقلية، وأخرى عقلية، وقد طالب الله تعالى الكفار بهما جميعاً، فقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الحج: ٧١)، فبين أن عبادتهم لغير الله ليست مأخوذة عن دليل سمعي، وهو المراد من قوله: ﴿مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾، ولا عن دليل عقلي، وهو المراد من قوله: ﴿وَمَا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾، وإذا لم يكن كذلك فهو عن تقليد أو جهل أو شبهة، فوجب في كل قول هذا شأنه أن يكون باطلاً^(١).

وقال الإمام، الجيهنزي، العلامة، شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

العلم إما قول مصدق عن معصوم، وإما قول عليه دليل معلوم، وما سوى هذا، فإما مزيف مردود، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود^(٢).

والمنفول عن النبي ﷺ محتاج إلى التوثيق منه بنقل الثقات المأمونين، فالإخبار عن النبي ﷺ ليس كالإخبار عن سواه، إذ ليس المذموم فيه من يكذب عليه حسب،

١- تفسير الرازي ٨: ٢٥٠.

٢- مجموعة الفتاوى ١٣: ١٧٦.

بل ناقل ما يرى أنه كذبٌ كاذبٌ أيضاً متوَعِّدٌ باليم العقاب يوم القيامة، فقد قال النبي ﷺ: (من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين) (١).

وقد سأل الترمذي شيخه أبا محمد الدارمي عن معنى الحديث، فقال:

معنى الحديث: إذا روى الرجل حديثاً ولا يُعرف لذلك الحديث عن النبي ﷺ أصلٌ فحدث به، فأخاف أن يكون قد دخل في هذا الحديث.

وقد اشتدَّت عناية السلف الطيب بمعرفة حديث النبي ﷺ موثقاً مسنداً، وأقوالهم في هذا الشأن كثيرةٌ متشعبة، وقد اشتهر من أقوالهم في هذا الصدد:

قول الإمام الثَّقِيّ الزاهد المحدث محمد بن سيرين: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم.

وقول الإمام المحدث الفقيه المجاهد عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وقول الإمام التابعي الجليل طاووس بن كيسان: إن فلاناً حدثني بكذا وكذا، فقال: إن كان صاحبك ملياً فخذ عنه.

وقول الإمام التابعي أبي الزناد عبد الله بن ذكوان: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله (٢).

فإذا تأكد لك هذا، فاعلم أن من أخطر الأمور التي يجب مزيد التحوُّط فيها ما يتصل بالحلال والحرام، فقد جاء الوعيد الشديد، والتهديد الأكيد من الله عز وجل

١- رواه مسلم في مقدمة صحيحه ١: ١٢٦ والترمذي (٢٦٦٢) وابن ماجه (٤١) وأحمد ٤: ٢٥٠ من حديث المغيرة بن شعبه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، قلت: وقد جاء أيضاً من حديث سمرة بن جندب، وعلي بن أبي طالب.

٢- هذه الآثار رواها مسلم في مقدمة صحيحه، سقتها باختصار لحال التوطئة، أما المناقشة العلمية والاستدلال لمسألة الكتاب فسترأها في الفصل السابع بما تقرُّ به عينك إن شاء الله.

لَمَن يَجْلُلْ وَيَحْرُمْ فِي دِينِهِ بِلَا سُلْطَانٍ بَيْنَ، بَلْ بِاتِّبَاعِ الظُّنُونِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ (يونس: ٥٩-٦٠).

قال الإمام أبو جعفر الطبري رحمه الله: يقول تعالى ذكره: وما ظن هؤلاء الذين يتخرون على الله الكذب، فيضيفون إليه تحريم ما لم يحرمه من الأرزاق والأقوات التي جعلها الله لهم غذاء = أن الله فاعل بهم يوم القيامة بكذبهم وفرتهم عليه؟ يحسبون أنه يصفح عنهم ويغفر؟ كلا، بل يصليهم سعيراً خالدين فيها أبداً^(١).

وقال عز من قائل: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النحل: ١١٦-١١٧).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: نهى تعالى عن سلوك سبيل المشركين الذين حللوا وحرّموا بمجرد ما وصفوه واصطلحوا عليه من الأسماء بأرائهم من البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وغير ذلك مما كان شرعاً لهم ابتدعوه في جاهليتهم، ويدخل في هذا كل من ابتدع بدعة ليس له فيها مستند شرعي، أو حلّل شيئاً مما حرّم الله، أو حرّم شيئاً مما أباح الله بمجرد رأيه و تشهيه^(٢).

قلت: فنحن نقول لمن يحتج بأحاديث الضعفاء والمجاهيل في التحليل والتّحريم: الله أذن لكم بهذا؟ فإن كان كذلك، فأتونا ببرهان بين من الكتاب أو السنة أو إجماع الأمة، فإن لم تأتوا به، فأنتم على الله تفترون.

ولله در الإمام الحجّة أبي عبد الرحمن النسائي رحمه الله، حين قال في راوٍ يجهله: ومن مروان بن عثمان حتى يُصدّق على الله عز وجل؟

من أجل ذلك، وضع النّقاد حدّاً فاصلاً، يفرّق في كَيْفِيّة التعامل بين الأحاديث الضعيفة التي تحمل الأحكام، وبين تلك التي لا تتضمّن حكماً.

فقد قال الإمام المحدثُ الفقيهُ سفيانُ الثوري: لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان، فلا بأس بما سوى ذلك من المشايخ.

وقال الإمام النّاقذُ الورعُ سفيانُ بن عيينة: لا تسمعوا من بقيّة ما كان في سنّة، واسمعوا منه ما كان في ثوابٍ وغيره^(١).

وقال الإمام الربّانيُّ المجدّدُ أحمدُ بن حنبل: إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشدّدنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد.

وقال الإمام المحدثُ النّقادُ عبد الرحمن بن مهدي: محرّم على الرّجل أن يفتي إلا في شيء سمعه من ثقة^(٢).

وقد أضاف اللّبسَ عن ذلك الإمامُ البارِعُ الشّابُّ النّووي رحمه الله، فقال: إنّ الأئمة لا يروون عن الضّعفاء شيئاً يحتجّون به على انفراده في الأحكام، فإنّ هذا شيء لا يفعله إمام من الأئمة المحدثين، ولا محقّق من غيرهم من العلماء، وأمّا فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه، فليس بصواب، بل قبيح جدّاً، وذلك لأنّه إن كان يعرفُ ضعفه لم يحلّ له أن يحتجّ به، فإنهم متفقون على أن لا

١- وقد عبّ الحافظ الذهبي على هذا القول من ابن عيينة بقوله: قلت: لهذا أكثر الأئمة على التّشديد في أحاديث الأحكام، والرّخص قليلاً، لا كلّ الرّخص في الفضائل والرّقائق. انظر (سير أعلام النبلاء) ٨: ٥٢٠.

٢- هذه الآثار أسندها الخطيب في (الكفاية) ص ١٣٤، إلا الأخير فذكره الذهبي في (السير) ٩: ٢٠٦.

يُحتج بالضعيف في الأحكام، وإن كان لا يعرف ضعفه، لم يحلَّ له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً^(١).

وقال الإمام الدقيق ابن دقيق العيد: إنَّ هذا الاحتمال الذي قلناه - من جواز إدراج (أي الحديث الضعيف) - تحت العمومات، نريد به في الفعل، لا في الحكم باستحباب ذلك الشيء المخصوص بهيئته الخاصة، لأنَّ الحكم باستحبابه على تلك الهيئة الخاصة يحتاج دليلاً ولا بدَّ، بخلاف ما إذا فُعل بناءً على أنه من جملة الخيرات التي لا تختصُّ بذلك الوقت، ولا بتلك الهيئة، فهذا هو الذي قلنا باحتماله^(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية شارحاً قول الإمام أحمد الآنف: ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يُحتجُّ به، فإنَّ الاستحباب حكم شرعيُّ فلا يثبت إلا بدليل شرعي، ومن أخبر عن الله أنه يجبُ عملاً من الأعمال من غير دليل شرعي، فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم، ولهذا يختلف العلماء في الاستحباب كما يختلفون في غيره، بل هو أصل الدين المشروع، وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله، أو مما يكرهه الله بنصٍّ أو إجماع... فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديثٌ لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به^(٣).

وقال الإمام الشوكاني، بعد أن بيَّن ضعف الأحاديث الواردة في توقيت الحجامة: إنَّ المحكوم عليه بعدم الصحة إنما هو في ظاهر الأمر لا في الواقع، فيمكن أن يكون الصحيح ضعيفاً والضعيف صحيحاً، لأنَّ الكذب قد يصدق، والصدق قد يكذب، فاجتناب ما أرشد الحديث الضعيف إلى اجتنابه، واتباع ما أرشد إلى

١- شرح صحيح مسلم ٢٧٦:١.

٢- إحكام الأحكام ص ٢٥٣، وفيه بحثٌ مانعٌ أنصح بالرجوع إليه، ولولا ضيق المقام لنقلته كله.

٣- مجموعة الفتاوى ٤٠: ١٨، وللتفصيل: يُرجع إلى البحث بمجمعه ثم.

اتباعه من مثل هذه الأمور ينبغي لكل عارف، وإنما الممنوع إثبات الأحكام التكليفية أو الوضعية أو نفيها بما هو كذلك^(١).

تحقيق مذهب الإمام أحمد رحمه الله

هذا، وقد يعترض معترضٌ هنا، فيذكر ما اشتهر عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله من أنه كان يأخذ بالحديث الضعيف في الأحكام، فكان لا بدُّ من هذه الاستطرادة لتجلية مذهب الإمام رحمه الله، فأقول وبالله التوفيق:

القول بأن الإمام أحمد أو غيره يأخذ بالحديث الضعيف في الأحكام مطلقاً، كأخذه بالحديث الصحيح سواءً، قولٌ يبرأ منه الإمام، فهو أفتُّ في دين الله من أن يجعل الضعيف أصلاً في التشريع والتحليل والتَّحريم، كيف وقد تلونا عليك قوله في التَّشديد في رواية أحاديث الأحكام؟

وقد سئل عن حال (موسى بن عبيدة)^(٢)، فقال: وأما موسى فلم يكن به بأس، ولكنه حدث بأحاديث منكراً، وأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا، وضمَّ عبَّاسٌ (الدُّوريُّ الراوي) على يديه.

ولقد صرَّح الإمام رحمه الله بمذهبه في المسألة، فقال في رواية ابن القاسم في ابن لهيعة: ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، أنا قد أكتب حديث الرجل كأني أستدلُّ به مع حديث غيره يشدُّه، لا أنه حجةٌ إذا انفرد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقاً:

قوله يفيد شيئين:

١- نيل الأوطار ٨: ٢١١ وقوله (هذه الأمور) يشير إلى الأمور الدنيوية، ومنها شؤون الطب، فلا حرج في الأخذ بالحديث الضعيف - غير الموضوع - فيها إذا لم يتأكَّد بطلانه، والله أعلم.

٢- حين أكتفي بالعزو إلى ترجمة ما، فمرجعي هو (لمذهب التهذيب) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

أحدهما: أنه جزء حجّة، لا حجّة، فإذا انضم إليه الجزء الآخر صار حجّة، وإن لم يكن واحدٌ منهما حجّة عند الانفراد، فضعيفان قد يقويان.

الثاني: أنه لا يحتاج بمثل هذا إذا انفرد، وهذا يقتضي أنه لا يحتاج بالضعيف المنفرد، فإما أن يريد به نفي الاحتجاج مطلقاً، أو إذا لم يوجد أثبت منه.

ثم ذكر قول الإمام: لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه.

وقوله في رواية الأثرم: ربّما كان الحديث عن النبي ﷺ في إسناده شيء، فناخذ به إذا لم يحسّ خلافه أثبت منه، وربّما أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يحسّ خلافه^(١).

أقول: فمن هذه النصوص يتبيّن ما يلي:

أولاً: أن الإمام يقدّم العمل بالحديث الصحيح على سواه، ولا يعارض به عملاً ولا قول صحابي، ولا حديثاً ضعيفاً^(٢).

ثانياً: أن الإمام لا يأخذ بالحديث المنكر أو الشديد الضعف البتّة، بل هو -عنده- منبوذ متروك، لا يصلح للاستشهاد فضلاً عن الاعتماد!

ثالثاً: أن الإمام يكتب الحديث الضعيف اليسير الضعف، ولا يعمل به ابتداءً، فإن اعتضد بما يقويه، ارتقى لدرجة الاحتجاج عنده وجعله أصلاً.

رابعاً: إذا عري الحديث اليسير الضعف من أيّ جابر، ودعت الحاجة إليه، ولم يرد في المسألة نصّ سواه من قرآن أو سنة صحيحة أو قول صحابي أو تابعي، فهناك يرى الإمام الأخذ به ضرورة، في هذه المرحلة الأخيرة.

^١ - المسوّد ٥٤٤:١ فما بعد.

^٢ - خلافاً للمخالفين، فكم رأيانهم يضربون الأحاديث الصحيحة بالسقيمة وهم يعلمون!

والذي حمل الإمام رحمه الله على ذلك بغضه العمل بالرأي والقياس، ومصريه إلى أن ضعيف الحديث خير منهما، والقائل به أعذر عند الله من القائل بهما، فالعجب كل العجب ممن يأخذ برأيه هذا وهو أشد تهالكاً على الرأي والقياس من الفرائش على النار! وشأن بين من يحمله على هذا الرأي الغيرة على الآثار، وبين من يحمله عليه التعصب للمذاهب والأفكار! فهما فيما يراه الناس مشتبهان رضيعا لبان، وفي واقع الحال متضادان بل مضطربان!

هذا، وقد بالغ العلامة ابن القيم رحمه الله في الدفاع عن مذهب إمامه أحمد في هذه المسألة، حتى بلغ به الحال إلى تعميم هذا المذهب على سائر الأئمة: أبي حنيفة ومالك والشافعي!

يقول ابن القيم: وليس أحد من الأئمة إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة، فإنه ما منهم أحد إلا وقد قَدَّم الحديث الضعيف على القياس^(١).

ثم ذكر عدة أمثلة على أحاديث ضعيفة أخذ بها أبو حنيفة والشافعي!

فأقول: لقد تضمن كلام ابن القيم مغالطات بيّنة لا تخفى، فثم فرق كبير بين الأخذ بالحديث الضعيف تدنياً بالعمل به، وبين الأخذ به اعتقاداً بصحته، وأخذ أبي حنيفة وأتباعه بتلك الأحاديث هو من النوع الثاني بلا شك، كما يظهر ذلك لكل من يطلع على كتبهم، وخلافهم لأهل الحديث في تصحيحهم لتلك الأحاديث مشهور لا يخفى على أحد، ولا يحتاج إلى دليل^(٢)!

وأما قول ابن القيم: إن مالكاً يقدّم الحديث المرسل والمنقطع والبلاغات وقول الصحابي على القياس!

١- أعلام الموقعين ١: ٣١١.

٢- انظر- على سبيل المثال- تثبيت الحنفية لحديثي (الوضوء بنبيذ التمر) و(الوضوء من القهقهة في الصلاة) في (شرح فتح القدير) ١: ٥١ و ١١٨ و (بدائع الصنائع) ١: ١٦ و ٣٢.

فأقول: أمّا المرسل، فليس هو قسماً من الضّعيف عند الحنفية والمالكية، بل هو قسم من الصحيح عندهم، لأدلة تُطلب في كتب الأصول، لذلك قال ابن حجر عن موطأ مالك: فكتابه صحيحٌ عنده وعند من تبعه ممن يحتجُّ بالمرسل والموقوف^(١).

وأمّا المنقطع والبلاغات، فكأنّي بآبن القيم يستند إلى مجرد ذكر مالك لها في الموطأ، وليس كما ظن! فكونُ مالك يذكر تلك الأحاديث معلقةً وبلاغاتٍ لا يعني تسليمه بضعفها، كيف وقد وصلها الثّقاد في شروحهم، ويّينوا أنها من قبيل المسند؟ على أنّه يُحتمل أن الإمام ساقها مساق الاستثناس والاعتضاد لا غير!

أمّا قول الصّحابي، فلا يخفى أن ذكره هنا إقحامٌ ليس فيما نحن فيه بسبيل! أمّا أخذ الشافعي بخبر تحريم وج، والصلاة بمكة وقت النهي، والوضوء من القِيء والرُعاف في الصلاة، فيستقيم الاحتجاج به بعد إثبات أن الشافعي أخذ بتلك الأحاديث مسلماً بضعفها، فكيف والثّابت العكس؟ فقد ثبت عن الشافعي تصحيحه لحديث وج^(٢)، أما الحديثان الآخران، فيتمشّي تصحيحهما على قواعد الشافعي بما عضدهما من فعل الصحابة.

والحق: أن الشافعي رحمه الله هو أكثر الأئمة مجافاةً للحديث الضعيف والمرسل، وأشدّهم تحرّزاً في الرواية، وأعظمهم تطلباً للحديث الصحيح، وآخذهم بأحكامه، تشهد على ذلك كتبه ومروياته.

فالحاصل: أن تأصيل الأخذ بالحديث الضّعيف في الأحكام مع التّسليم بضعفه، شيءٌ تفرّد به الإمام أحمد بن حنبل، ورحم الله القاضي ابن العربي حين قال: هذه وهلةٌ من أحمد لا تليق بمنصبه، فإنّ ضعيف الأثر لا يُحتجُّ به مطلقاً^(٣).

^١ - النكت على ابن الصلاح ص ٦٠.

^٢ - نقل هذا التصحيح الذهبي في ترجمة (عبد الله بن إنسان) من (الميزان) ٣٩٣:٢، وابن كثير في (البداية والنهاية) ٣٤:٥.

^٣ - نقله عنه الزركشي في (البحر المحيط) ٣٢:٤.

الفصل الأول

تجلية مفهوم الوثاقة

جاء في لسان العرب لابن منظور:

الثِّقَّةُ مصدر قولك: وثِقَ به يثق، بالكسر فيهما، وَثَاقَةٌ وثَقَّةٌ: ائتمنه...

ورجلٌ ثَقَّةٌ، وكذلك الاثنان والجمع، وقد يُجمع على ثقات، ويقال: فلانٌ ثَقَّةٌ، وهي ثَقَّةٌ، وهم ثَقَّةٌ، ويُجمع على ثقات في جماعة الرجال والنساء، ووثقت فلاناً، إذا قلت: إنه ثَقَّةٌ...

والوَثَاقَةُ: مصدرُ الشيء الوثيق المحكم، والفعل اللازم: يوثق وثاقَةً.

أقول: والوثاقة في عرف المحدثين مفهومٌ مترَكَّبٌ من ركنين اثنين، هما: العدالة، والضبط، فهناك الحديث عن كلِّ ركنٍ بما فتح الله به.

أولاً: العدالة

وهي أمانةٌ وضعها العلماء لتبيين حرص الراوي على الصدق في مروياته، ومجانبة الكذب فيها، لأجل خوفٍ كامنٍ فيه من الله تعالى، وبما أنَّ هذا الأمر خفيٌّ يعسر الاطلاع عليه، فقد استبدلوه بعلامةٍ ظاهرةٍ منضبطة، وهي أن يكون الغالب على الراوي ملازمةُ الدين في أقواله وأفعاله، والأصل في ذلك اشتراط الله تعالى العدالة في الشهود في قوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٢).

أما من غلب عليه الفسق عن أوامر الله، والتَّجَرُّؤُ على محارمه، فلا يأمن منه العقلاء التَّجَرُّؤُ على الكذب على رسول الله ﷺ، ضرورة الاعتبار بحاله، وقد نهانا

الله تعالى نهياً جازماً عن المبادرة إلى تصديقه قبل التبيين فقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) (الحجرات: ٦).

وليس المراد أن يكون الراوي سالماً من المعاصي والآثام! فقد قال الإمام الشافعي رحمه الله: ليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه، وإنما علامة صدقه بما يُختبر من حاله في نفسه، فإذا كان الأغلب من أمره ظاهر الخير قبل، وإن كان فيه تقصير عن بعض أمره، لأنه لا يعرى أحدٌ رأيناه من الذنوب، وإذا خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب من أمره، بالتمييز بين حسنه وقيحه^(١).

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بيان هام في ذلك، فقال: وباب الشهادة مداره على أن يكون الشاهد مرضياً، أو يكون ذا عدل، يتحرى القسط والعدل في أقواله وأفعاله، والصدق في شهادته وخبره، وكثيراً ما يوجد هذا مع الإخلال بكثير من تلك الصفات^(٢)، كما أن الصفات التي اعتبروها كثيراً ما توجد بدون هذا، كما قد رأينا كل واحدٍ من الصنفين كثيراً، لكن يُقال: إن ذلك مظنة الصدق والعدل، والمقصود من الشهادة، ودليل عليها وعلامة لها، فإن النبي ﷺ قال في الحديث المتفق على صحته: عليكم بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، والبر يهدي إلى الجنة، الحديث إلى آخره.

فالصدق مستلزم للبر، كما أن الكذب مستلزم للفجور، فإذا وُجد المزوم، وهو تحري الصدق، وُجد اللازم، وهو البر، وإذا انتفى اللازم، وهو البر، انتفى المزوم، وهو الصدق، وإذا وُجد الكذب، وهو المزوم، وُجد الفجور، وهو اللازم،

١- الرسالة ص ٤٩٣، وهذا صريح في عدم رد رواية الفاسق مطلقاً، بل وجوب التبيين في شأنها، كما أمر الله تعالى.
٢- أي: من أداء الواجب، وترك الكيفية والإصرار على الصغيرة، وعدم (الإخلال بالمروءة) وانظر في إبطال شرط المروءة هنا: (الحلى) لابن حزم ٣٩٥: ٩، و(إرشاد الفحول) للشوكاني ص ٩٨.

وإذا انتفى اللّازم، وهو الفجور، انتفى الملزوم، وهو الكذب، فلهذا استدك بعدم برّ
الرجل على كذبه، وبعدم فجوره على صدقه^(١).

أقول: فمن غلب عليه المحافظة على الواجبات، وترك المحظورات، فهو عدلٌ
معتدلٌ في سيرته، وذلك أمانة على صدقه في الرواية، ما لم يُظهر خلاف ذلك، ومن
غلب عليه ترك الواجبات، وفعل المحظورات، فهو فاسق، وذلك أمانة على كذبه في
الرواية، ما لم يثبت لنا عكس ذلك.

ولهذا، فقد أجمع النقاد على سلب العدالة عن رواة صدرت منهم أفعال تنبئ
عن دغلٍ في صدورهم من الإسلام، ومن الأمثلة على ذلك:

(حبيب بن الأشرس) الذي قال فيه ابن معين: ليس بثقة، كانت له جاريتان
نصرانيتان، فكان يذهب معهما إلى البيعة.

ومثل من تمالؤوا على قتل سبط النبي ﷺ الحسين بن علي رضي الله عنهما،
قال ابن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟

وجرّحوا أيضا من تظاهر بعظائم الذنوب والموبقات، كالزنا والقتل وأكل
الربا وترك الفرائض، ولم يتحاش منها ولم يستتر، كأصحاب المجون والعريضة.

وكالولاة الظلمة، الذين سفكوا الدماء، وأظهروا الفساد، من أمثال الحجاج
ابن يوسف، وعنبسة بن خالد، وسواهما.

وبالمقابل، فإنك تجد كتب الرجال تحتفي بذكر طاعات الراوي، وكثرة قيامه
وبكائه وتلاوته، أو صيامه وجهاده، وما ذاك إلا لما تُلقيه تلك الطاعات في القلب من
زيادة الوثوق بصدق الراوي، والطمأنينة لمروياته.

١- مجموعة الفتاوى ١٥: ٢٠٧-٢٠٨.

هذا، مع ملاحظة أن طغيان هذا الجانب على جانب الحفظ والدُّرس لسنة رسول الله ﷺ، قد يكون له أثر عكسي على ذاك الراوي.

وقد قال العلامة ابن الملقن رحمه الله: رواية المنكرات كثيراً ما تعتري الصالحين، لفلة تقدمهم للرواة، لذلك قيل: لم نر الصالحين أكذب منهم في الحديث^(١).

ثانياً: الضبط

ومعناه لغة: الحزم، واصطلاحاً: سماع الحديث كما يحقُّ سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والتَّبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره^(٢).

وإن من يخوض في لجج كتب الرجال، ولا يقنع بالوقوف على شاطئ كتب المصطلح، ليَجْزَم أن المعول الأكبر في قبول الراوي إنما هو في معرفة مدى ضبطه للحديث، وإتقانه له، فهذه هي العلة المخيلة المؤثرة للقبول، وإنما تراد العدالة لأنها سبيل إلى الضبط، ومظنة له، حتى إنك لتجد جهابذة النقد يتغاضون عن جروح غلة بعدالة الراوي إذا تبين لهم صدق لهجته، واستقامة أحاديثه، فمن ذلك:

- سئل ابن معين عن (يعقوب بن حميد بن كاسب)، فقال: ليس بثقة، قيل له: من أين قلت ذلك؟ قال: لأنه محدود، قيل: أليس هو في سماعه بثقة؟ قال: بلى.

فتأمل كيف أن ابن معين أقر بوثاقته في الرواية مع أنه مقام عليه حد من حدود الله تعالى.

١- نقله الشوكاني في (نيل الأوطار) ٥٦:٢، والأثر أسنده مسلم في (مقدمة الصحيح) عن يحيى القطان، وعلق عليه بقوله: يجرى الكذب على السنتهم ولا يتعمدون الكذب.

٢- التعريفات، ص ١٤٠، وقيد (فهم المعنى المراد) إنما يتمشى على قواعد الحنفية لا الجمهور، فتنبه.

- وروى ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال في (يوسف بن يزيد البصري): لا بأس به، كنا نأتيه فيحدثنا، وجوار له في بيت آخر يضربن بالمعزفة!

وسماع المعازف جرح ليس بالهين، ومع هذا تُغوضي عنه كما ترى.

- وعن عيسى بن يونس قال: كان الحجاج بن أرطاة لا يحضر الجماعة، ف قيل له في ذلك، فقال: أحضر مسجدكم حتى يزاحمني فيه الحمّالون والبقّالون!

أقول: ومعلوم أن ترك الجماعة مطلقاً ثلّم غائر في عدالة الراوي، ومع هذا فالحقّقون من العلماء يرون الاحتجاج بالحجاج هذا لما خبروه من صدق لهجته، ولم يعيبوا عليه سوى التدليس.

وقد قال الإمام ابن القيم: إن الله سبحانه لم يأمر برّد خبر الفاسق وتكذيبه وردّ شهادته جملة، وإنّما أمر بالتّبين، فإن قامت قرائن وأدلة من خارج تدلّ على صدقه، عمل بدليل الصدق، ولو أخبر به من أخبر، فهكذا ينبغي الاعتماد في رواية الفاسق وشهادته، وكثير من الفاسقين يصدّقون في أخبارهم ورواياتهم وشهاداتهم، بل كثير منهم يتحرّى الصدق غاية التّحرّي، وفسقه من جهات أخرى، فمثل هذا لا يُردّ خبره ولا شهادته، ولو رُدّت شهادة مثل هذا وروايته لتعطّلت أكثر الحقوق، وبطل كثير من الأحاديث الصّحيحة^(١).

قلت: وإذا كان ذلك قولهم فيمن ثبت جرحه، فلا شك أن من جهلت حاله في العدالة لتقادم عهده، ولم يُعلم فيه جرح، أولى بالتّوثيق، في حال ما إذا أسفر البحث في مروياته والسّبر لأحاديثه عن إثبات صدقه وضبطه.

ولا تحسبنّ -أخي- أنني ابتدعت هذا القول من فكري، أو استخرجته بعقلي أن كان يطرق سمعك لأول مرة، واعلم أنه قد رُفعت الأقلام وجفّت الصحف بالعمل

١- مدارج السالكين ٤٠٢:١، وانظر (أعلام الموقّعين) ١٠٤:١، و(الطرق الحكمية) ص ١٤٨، حيث استدلّ على ذلك بقبول النبي ﷺ خبر الخريّت المشرك أثناء الهجرة.

به منذ أمد بعيد، فمن طريق دراسة أحاديث الرواة وسبرها وعرضها على أحاديث
الثقات تمكن الثقات من قياس ضبط كثير من الرواة الذين لم يروهم قط في يوم من
الأيام، ومن ثم إصدار أحكام مثزنة عليهم توثيقاً أو تضعيفاً، بدون الحاجة إلى معرفة
حالهم من العدالة أو عدمها.

وقد قال العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله: إنَّ جلَّ اعتمادهم (أي: أهل
الحديث) في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي... فإذا تتبع أحدهم
أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدلُّ على صدق وضبط، ولم يبلغه ما يوجب طعناً
في دينه، وثقه^(١).

قلت: ومن أجل هذا الملحظ بعينه، وثق كثير من الأئمة رواة من أهل البدع
غير المكفرة، لما خبروه من استقامة مروياتهم، وصدق لهجاتهم، فلم يبالوا بانقلاب
عدالتهم جرأ هاتيك البدع.

- فمن ذلك قول ابن معين في (سعيد بن خثيم بن رشد): ثقة، فقليل له: شيعي! قال:
وشيعي ثقة، وقدري ثقة.

- وقد أجاد الحافظ ابن عمار حين سئل عن (علي بن غراب)، فقال:
كان صاحب حديث بصيراً به، فقليل له: أليس هو ضعيفاً؟ قال: إنه كان يتشيع،
ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث - بعد أن لا يكون كذاباً - للتشيع
أو القدر، ولست براوٍ عن رجل لا يبصر الحديث ولا يعقله، ولو كان أفضل من
فتح، يعني الموصلي.

- وقيل للربيع: ما حمل الشافعي على روايته عن (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى) مع
وصفه إياه بأنه كان قدرياً؟ فقال: كان الشافعي يقول: لأن يخرَّ إبراهيم من السماء
أحبُّ إليه من أن يكذب^(٢).

١- التكميل ٦٧: ١، أي: من غير معرفة خاصة بهدالته، اكتفاءً بثبوت ضبطه.

٢- ونقله الزركشي في (البحر المحيط) ٣: ٣٣٠.

- كما أنك لو تصفحت رجال الصحيحين، لوجدت عدداً لا بأس به ممن تلبسوا ببدع متنوعة، فلم يك هذا مانعاً من قبول مروياتهم بعد ثبوت ضبطهم.

فلنتعرف الآن على المسالك الرجيحة التي سلكها جهابذة النقد، وصيارفة الحديث لكشف أحوال الرواة، ففي هذه المسالك مندوحة عن غيرها من المسالك المدخولة، وبالله التوفيق.

الفصل الثاني

مسالك النقاد في كشف أحوال الرواة

لقد كان الحكم على الرواة بما هو لائق بهم أمانة كبرى طوّقته أعناق أئمة الحديث الذين نذروا حياتهم لتصفية سُنّة رسول الله ﷺ بما علق بها من شوائب، وكان الواحد منهم يستشعر في وجدانه عِظَم المسؤولية الملقاة على كاهله في هذا الشأن.

وحسبك ما جاء عن إمام هذه الصنعة المقدم، شعبة بن الحجاج، أبو بسطام، فقد قال يحیی القطان، تلميذه النجيب:

سألت شعبة عن حديث من حديث حكيم بن جبير، فقال: أخاف النار.

قال الإمام ابن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم معلقاً على هذه الرواية:

فقد دلُّ أن كلام شعبة في الرجال حسبة يتدين به، وأن صورة حكيم ابن جبير عنده صورة من لا يسع قبول خبره ولا حمل العلم عنه، فيلحق برسول الله ﷺ ما لم يقله^(١).

وقال ابن المبارك في (معلى بن هلال): كان لا بأس به ما لم يجيء بالحديث! فقال له بعض الصوفيّة: يا أبا عبد الرحمن، أتغتاب الصالحين؟ فقال: اسكت، إذا لم نبين الحق، فمن يبين؟

وقال العلامة المحقق عبد الرحمن المعلمي رحمه الله:

١- مقدمة الجرح والتعديل ١: ١٧٢.

والحكم في العلماء والرواة يحتاج إلى نظر وتدبر وتثبت أشد مما يحتاج إليه في كثير من الخصومات، فقد تكون الخصومة في عشرة دراهم، فلا يخشى من الحكم فيها عند الغضب إلا تفويت عشرة دراهم، فأما الحكم على العالم والراوي فيخشى منه تفويت علم كثير وأحاديث كثيرة، ولو لم يكن إلا حديثاً واحداً لكان عظيماً^(١). قلت: وكما كان الأئمة يتحرّجون من جرح الرواة، فقد كانوا أيضاً يتحرّجون ويتبّتون في توثيقهم، إذ إن إدخال ما ليس من الدين فيه، كإخراج ما هو منه، كلاهما وإد سحيق على شفير الهاوية.

ومن الأمثلة على تحرّزهم في إطلاق عبارات التوثيق:

- قال عبد الرحمن بن مهدي: حدّثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال: كان مأموناً خياراً، الثقة شعبة وسفيان.

- وقال المروزي: قلت لأحمد: عبد الوهّاب بن عطاء ثقة؟ فقال: ما تقول؟ إنما الثقة يحيى القطان.

- وقال ابن معين في (إسماعيل بن زكريا بن مرة): صالح الحديث، قيل له: أفحجة هو؟ قال: الحجة شيء آخر.

- وقال عثمان بن أبي شيبة في (فراس بن يحيى الهمداني): صدوق، وقيل له: ثبت، قال: لا.

فتأمل -أخي- كيف كانوا يتحرّزون في إطلاق العبارات، ولم يكونوا يخبطون بها خبط عشواء، كما يظن بعض الجهلاء، بل كانوا يضعون كل كلمة موضعها، ويجتهدون ويسدّدون ويقاربون بحسب ما آتاهم الله من علم وبصيرة.

فقارن بين صنيع هؤلاء المتقدمين المتحرّجين، وبين صنيع أولئك المتأخّرين المتعجّلين، الذين صار ديدنهم إطلاق عبارات التوثيق، كيفما كان! وكيفما اتفق! مستندين إلى أوهام، هي في الحقيقة سحب جهام، لا تُسمن ولا تروى من أوام، والله وحده المستعان.

فلنشرع الآن في المقصود، بعون الربّ المعبود.

المسلك الأول: المخالطة^(١)

لا ريب أنّ أعظم سبيل، وأقرب طريق إلى كشف حال راوٍ من الرواة هو مخالطته ومعاشرته، ومكاشفة أحواله، وتتبع أقوله وأفعاله، في حلّه وترحاله، فذلك قمينٌ بتبيين مدى صدق لهجته، ودرجة ضبطه وتحرّزه، فيكون علم المخالط والعشير مقدّماً على علم من سواه، وقد قال النبيّ صلى الله عليه وسلم: (ليس الخبر كالمعاينة)^(٢).

وقد قيل: ما راءٍ كمن سمع.

وقد أجرى الله تعالى العادة بدلالة ظاهر الإنسان على باطنه، فلا بدّ أن تظهر عليه ما تنمُّ به صفحات وجهه، وفلتات لسانه، إن بفسقه أو ورعه، ولهذا قيل: ما فيك يظهر على فيك، وأحسن منه قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ (محمد: ٣٠)، وقوله ﴿تَعْرِفَنَّهُمْ بِسِيمَاهُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٣).

١- ويُسمّى هذا المسلك في كتب الأصول: الاختبار.

٢- رواه أحمد: ٢١٥: ١ وابن حبان (٢٠٨٦-موارد) من حديث ابن عباس، وفيه هشيم بن بشير، وهو على جلالة مدلس وقد عنعن، لكن تابعه الوضاح بن عبد الله البشكري عند ابن حبان وابن أبي حاتم، كما في (تفسير ابن كثير) ٢: ٢٥٤، ومن فوقهما ثقات، فالإسناد صحيح.

وقد ردُّ الثُّقَادُ تَضْعِيفَ الْقَطَّانِ لِلثُّبُتِ هَمَّامَ بْنِ يَحْيَى، وَكَانَ مِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ مَا قَالَ ابْنُ مَهْدِيٍّ: ظَلَمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هَمَّامَ بْنَ يَحْيَى، لَمْ يَكُنْ لَهُ بِهِ عِلْمٌ وَلَا بِجَالِسَةٍ.

فَالْحُكْمُ عَلَى الرَّوَاةِ بِالْمُخَالَطَةِ يُعَدُّ - بِحَقٍّ - أَعْظَمَ سَبِيلَ الْكَشْفِ عَنْ أَحْوَالِ الرَّوَاةِ، وَلَهُ قِيَمَةٌ كَبِيرَةٌ فِي مَجَالِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَلَكِنْ يَخْطِئُ مَنْ يَحْسِبُ أَنَّهُ الْمَسْلُوكُ الْوَحِيدُ كَمَا سَتَرَى.

المسلك الثاني: الاستفاضة والشهرة

وَمِنْ أَعْظَمِ مَسَالِكِ التَّوَثُّيقِ اشْتِهَارُ الرَّاويِّ بِالْعِلْمِ وَالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ فِي الرَّوَايَةِ، وَخُضُوعُ الثُّقَادِ لِحِفْظِهِ وَعِلْمِهِ، فَهَذِهِ دَرَجَةٌ عَلِيَّةٌ، وَمَنْزِلَةٌ سَنِيَّةٌ، لَا يَتَبَوَّأُهَا إِلَّا مَنْ أَفْنَى عَمْرَهُ فِي الدَّرْسِ وَالتَّحْصِيلِ.

وَالَّذِينَ حَصَلَتْ لَهُمْ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ أَفْرَادٌ أَفْذَاذٌ، طُنَّتْ بِذِكْرِهِمُ الْأَمْصَارُ، وَضُنَّتْ بِمِثْلِهِمُ الْأَعْصَارُ، مِنْ أَمْثَالٍ: مَالِكٍ، وَالسُّفْيَانَيْنِ، وَشُعْبَةَ، وَابْنَ الْمُبَارَكِ، وَابْنَ مَهْدِيٍّ، وَيَحْيَى الْقَطَّانَ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ، وَسَوَاهِمَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

فَلَا يُقْبَلُ أَنْ يَأْتِيَ نَاقِذٌ مَا، فَيَجْرَحَ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْقَبُولُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَيَدْعِي أَنَّهُ عِلْمٌ مَا لَمْ يَعْلَمُوهُ! أَوْ اكْتَشَفَ مَا لَمْ يَكْتَشِفُوهُ! بَلْ يَكُونُ جَرَحُهُ هَذَا مُرَدُّدًا عَلَيْهِ هَذَا إِذَا لَمْ يَنْقَلِبْ طَعْنًا فِيهِ!

وَلِهَذَا السَّبَبُ، لَمْ يَعْتَدْ الْعُلَمَاءُ بِمَنْ طَعَنَ فِي مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، أَوْ ابْنِ عَيْنَةَ، الزَّهْرِيَّ وَأَمْثَالِهِمْ.

وَجَاءَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَثْمَانَ النَّفِيلِيِّ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ: إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ يَتَكَلَّمُ فِي وَكَ قَالَ: مَنْ كَذَبَ أَهْلَ الصُّدُقِ فَهُوَ الْكَذَّابُ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَا بَدْءَ هُنَا مِنَ التَّنْبِيهِ لِأُمُورٍ:

أولها: أن الجرح المردود في هذا النوع هو الجرح الكلّي، والإهدار الكامل، لما فيه من مصادمة الجمهور، ومعاندة المأثور، أما الجرح الخاص متى ثبت وتحققت صحته لم يُردّ، ومعلوم عند هذا الشأن ما رُمي به بعض الكبار من البدع، كمثل ما رمي به عبد الرزّاق من اختلاط، والثوريّ والزّهريّ من الأخذ عن كل أحد، وابن جريج من استحلال المتعة وقبح التدليس، فلا يجوز أن تقف الشهرة هنا حائلاً دون الاعتداد بتلك الطعون، فلا عصمة إلا للرسل والأنبياء.

ثانيها: أن المقصود بالاشتهار هنا هو الاشتهار برواية الحديث والإتقان في روايته، أما الشهرة في إقراء القرآن أو الفقه أو العربية، فليست من بابتنا، وقد جرح المحدثون من المقرئين والفقهاء والنحاة ما هو مبرور في كتب الرجال.

ثالثها: لا بد أن تفرّق بين حقيقة هذا المسلك، وبين ما ذهب إليه الحافظ ابن عبد البر من توثيق من اشتهر بطلب العلم، وهذا المذهب رده عليه الحدّاق، ولم يرتضوه - كما يُعلم من كتب المصطلح - إذ إنهم اشترطوا الشهرة بالضبط والإتقان، لا الشهرة بمجرد طلب العلم، وشئان بين هذه وتلك، فتأمل.

المسلك الثالث: الإفادة من أقوال السابقين والموازنة بينها

وهذه الطريقة قليلة في المتقدمين، كثيرة في المتأخرين، لأنها في حقيقتها راجعة إلى التقليد، وإنما كان يلجأ السابقون إلى هذه الطريقة حين لا تكون لهم معرفة خاصة بالراوي، أو بما رواه من أحاديث، فيكون من حفظ - عندئذٍ - حجة على من لم يحفظ.

ومن أمثلة أخذهم بهذه الطريق:

ما جاء عن الإمام الناقد عليّ ابن المديني قال: إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهديّ على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن، لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد.

وقد أكثر المتأخرون من اعتماد هذه الطريقة، وتبعوا أقوال المتقدمين إذا اجمعوا على توثيق راوٍ أو تضعيفه، أما إذا تصادمت الأقوال فقد وضعوا لها قواعد يتسرع الأخذ بها، وإليك تلخيصاً موجزاً لتلك القواعد :

- ١- يتحتم أولاً جمع كل الأقوال المختصة بالكلام على راوٍ معين، إن بالجرح أو التوثيق، وبذل الجهد في ذلك، ويتحقق ذلك بالرجوع إلى المصادر الأصلية والأمهات، لا سيما ما سطره الأولون، مع الاستئناس بكلام المتأخرين، ويجب الحذر من الركون إلى المختصرات، أو النسخ والطبعات السقيمة المحرفة.
- ٢- يجب التأكد من أن هذه الأقوال موجهة إلى الراوي موضع البحث بعينه، والحذر من تشابه الأسماء والكنى والأنساب والشيوخ والتلاميذ وأسماء البلدان.
- ٣- يجب التثبت من نسبة هذه الأقوال إلى أصحابها، واستبعاد الروايات الضعيفة، فلا يقبل نقل أمثال الواقدي والكديمي، ولا تقبل مثل رواية هاشم ابن مرثد عن ابن معين، فضلاً عن أن تضرب بها روايات الأثبات.
- ٤- يكون الاعتداد بأقوال النقاد المعتمدين، المشهود لهم بالنزاهة والإتقان، وتستبعد أقوال الغالين الناكين عن سبيل الإنصاف، من أمثال: أبي الفتح الأزدي، وابن خراش، وابن عقدة، فهؤلاء الثلاثة المذكورون بالرّفْض، مع غلو شديد في نقد الرجال، فكأن من راوٍ ثبت من رجال الصحيح ضعفه أحد هؤلاء، فلم يُبالِه المحققون بالة، وما زاد المجروح إلا رفعة، والجارح إلا ضعة.
- ٥- إن كان للناقد مصطلح ما في عباراته حُمِلَ القول عليه، وإلا حُمِلَ على ما تقتضيه لغة العرب، (فلا بأس به) عند ابن معين تعني التوثيق، أما (ليس بشيء) عنده فهي على بابتها من الضعيف، خلافاً لبعضهم^(١)، و(سكتوا عنه) و(منكر

١- مثل اللكنوي في (الرفع والتكميل) ص ٢١٢، حيث رأى - تبعاً لغيره - أنها تفيد قلة أحاديث الراوي، وقد أقره على ذلك في البداية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ونسبها هذا التأويل - مقلدين ابن حجر - إلى ابن القطان، ثم لم يلبث أبو غدة أن عاد عن هذا إلى ما تقتضيه اللغة، ولي معه وقفان:

الحديث) عند البخاري تعني التُّرك، أما (منكر الحديث) عند أحمد فقد قيل: إنها تفيد الإغراب على الأقران في الحديث^(١)، و(كذا وكذا) عنده تفيد الضعف.

٦- إذا أطبق الجمهور على حكم ما في أحد الرواة، وشذَّ عن ذلك قلة من النُّقاد، قُدِّم قول الجمهور مطلقاً، سواءً بالجرح أو التعديل.

٧- إذا تقارب عدد المؤثِّقين والمجرِّحين، لم يُقبل الجرح المبهم، وكان الحكم للمعدِّلين، ويتأكَّد هذا فيما إذا كان الجارح معروفاً بتشدُّده في النُّقد.

٨- فإن جسيء بجرح مفسَّر، نُظر، فإن لم يكن الجرح معتدّاً به، كالقول بالرأي، أو ببدعة هيئَة، تمَّ استبعاده.

٩- فإن كان الجرح معتدّاً به، نُظر، فإن أمكن التوفيقُ بينه وبين التعديل، وحمله على شيءٍ خاصٍّ، أو روايةٍ عن شخصٍ ما، أو في حينٍ ما، أو بلدٍ ما-حسبما يقتضيه البحث والقرائن-حُمِلَ عليه، وثبت التعديل في الباقي.

الأولى: ليس ابنُ القطان هو من ابتدَع هذا التأويل، بل هو تبع فيه للحاكم، فقد قال به قبله، فقد نقل ابن حجر نفسه في ترجمة (كثير ابن شظير المازني) من (التهذيب) عن الحاكم قوله: قول ابن معين فيه: ليس بشيء، هذا يقوله ابن معين إذا ذكر له الشيخ من الرواة يقل حديثه، ربما قال فيه: ليس بشيء، يعني: لم يسند من الحديث ما يشتغل به.

قلت: ليس الحاكم في وزن من يقبل منه هذا القول المخالف للواقع، فهذه واحدة.

والثانية: حين قال الشيخ أبو غدة بتأويل الحاكم في البداية، سارع إلى اتهام الحافظ الناقد الحرّيت أبي أحمد ابن عدي (بالخطأ) و(الذهول عن مصطلح ابن معين في هذا اللفظ!!)، وكان يتوجَّب عليه لما عاد عن هذا التأويل-والعودُ أحمد-أن يعتذر عن تخطئته لابن عدي، ويعترف أنه هو المخطئ، لكنه لم يفعل!! ولعل ذلك لأنه ليس بحفي! فلك الله أيها الحافظ الكبير ابن عدي!!

١- صرَّح بذلك ابن حجر في (هدي الساري) ص ٤٥٣، ولكنه استدرك في (النكت) ص ٢٧٤ فقال: وهذا مما ينبغي التيقُّظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عارض يعضده.

قلت: فالصوابُ إذن: أن هذه العبارة تفيد توهمين الراوي عند قائلها، كما هو معناها لغةً، وتبيِّن أن القول بعدم إفادتها الجرح مطلقاً إنما حمل عليه المبالغة في الذَّبُّ عن رجال الصحيح! والله أعلم.

١٠- فإن لم يثبت حملهُ على شيءٍ خاصٍّ، كان الحكم له، وحُكم على الراوي بما يقتضيه من ضعفٍ أو تركٍ أو تكذيب.

فهذه عشر قواعد ذهبية كاملة، عليك بإتقانها قبل أن تقوم بالموازنة بين أقوال النقاد^(١).

المسلك الرابع: تصحيح ناقدٍ لحديثٍ تفردَ به الراوي^(٢)

وهذا من المسالك المهمة، والتي غفل عنها أغلب المعاصرين انسياقاً وراء شهرة النقد والتعقيب! نسأل الله العافية، فعندما يقول أحدُ المحدثين النقاد بتصحيح حديث ما، فإن لازم ذلك-ضرورة-ثقةُ رجاله عنده، فتصحيحه ذاك بقوة قوله: رجال السند ثقات، فالعجبُ ممن يقبل قول ابن معين وابن حنبل-وسواهما- في راوٍ ما: إنه ثقة ولا يقبل قولهما في سندٍ ما: إنه صحيح! فهذا هو التناقض بعينه.

وقد أجاد في تقرير هذا المسلك المحدث الفقيه النقاد ابن دقيق العيد رحمه الله حيث قال وهو يردُّ على ابن القطان:

ومن العجب كونُ ابن القطان لم يكتفِ بتصحيح الترمذي في معرفة حال عمران بن بجدان، مع تفردَه بالحديث!! وهو قد نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح، وأيُّ فرقٍ بين أن يقول: هو ثقة، أو يصحِّح حديثاً انفردَ به^(٣)؟

١- اقتصر الأستاذ عذاب الحمش من (وسائل النقاد في الحكم على الرواة) على مسلكين فقط، هذا المسلك ومسلك السير لأحاديث الراوي!! انظر كتابه ص ٩٧.

٢- وكذا يُقال في الجانب المقابل: تضعيفُ ناقدٍ لحديثٍ تفردَ به الراوي، ويندرج تحت هذا المسلك بمجملة: العمل بحديث الراوي.

٣- نصب الراية ١: ١٤٩

قلت: والحق أن عمران هذا قد نص العجلي على توثيقه، ولم يطلع على ذلك الإمامان، فالتمثيل به لا يستقيم، فإليك هذا المثال:

روى الترمذي^(١) من طريق ابن عون قال: حدثنا أبو رملة، عن مخنف ابن سليم قال: كنا وقوفاً مع النبي ﷺ بعرفات، فسمعتة يقول: يا أيها الناس، على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة، هل تدرون ما العتيرة؟ هي التي تسمونها الرجبية.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون.

أقول: فأبو رملة هذا لم ينص أحد من أهل العلم على توثيقه، وقد تفرد بالحديث كما ترى، ولكن تحسين الإمام الترمذي لحديثه يدل على أنه عرفه، وأنه عنده صدوق، وأرى أن ذلك - والله أعلم - لأن الراوي عنه هو ابن عون، وهو معروف بتحرّيه في الرواية، وتفتيشه عن أحوال الرجال، كما سيأتي.

وقد تبع الذهبي شيخه ابن دقيق العيد في الاعتداد بهذا المسلك، فقال في ترجمة (أبي عمير بن أنس بن مالك) من (الميزان):

صح حديثه ابن المنذر وابن حزم، وغيرهما، فذلك توثيق له، فالحق أعلم.

وقد قال بهذا المسلك أيضاً الحافظ ابن الملقن في (شرح المنهاج)، حيث رد على من أنكر على الترمذي تحسينه حديث اغتسال النبي ﷺ لإهلاله قائلاً:

لعله إنما حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب، الذي في إسناده، أي عرف حاله^(٢).

فإذا تبين لك هذا، فاعلم أن ثمة محترزات عليك الالتفات إليها عند سلوك هذا المسلك:

أولها: يجب التأكد من أن الناقد إنما صحح الحديث لوثاقة رجاله، مع تفريغ الرواية، أما إذا كان للحديث أكثر من سند، لا يحتمل أن الناقد إنما صحح الحديث أو حسنه بالنظر إلى مجموع الطرق، فلا يكون تصحيحه - عندئذٍ - توثيقاً، وقد أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد.

ثانيها: يجب التأكد من أن هذا الإمام الناقد يشترط ثبوت وثاقة الراوي، ولا يبرر الاحتجاج بالمجاهيل أو المستورين من الرواة، إذ لو كان كذلك لكان تصحيحه تحسينه ضرباً من تحصيل الحاصل!

ثالثها: يجب التأكد من عدم وجود جرح مفسرٍ يقاوم تصحيح الناقد.

المسلك الخامس: دراسة أحاديث الراوي

وهو مسلكٌ عظيمُ الشأن، لا يخوض غماره إلا الحفاظ المتقنون، ولا يتبرأ ذروته إلا اليقظون المتمرسون، ممن بلغوا درجة الاجتهاد المطلق في هذه الصنعة. والناظر في كتب الرجال يرى أن جلَّ تعويل الجهابذة فيمن لم يروه من الرواة على هذا المسلك القويم، فدونك أقوال يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن عدي، وأبوي حاتم الرازي وابن حبان، تجذهم يعتمدون سبر أحاديث الرواة وعرضها على أحاديث الثقات، ومن ثمَّ الخروج بحكم منصفٍ على الراوي.

وعلى من يخوض هذا المسلك أن يتحقق بصنفيْن من العلم:

أولهما: الدراية التامة بأحاديث الراوي محلُّ النقد.

ثانيهما: المعرفة الكاملة بأحاديث الثقات، فهي بمثابة الميزان والمسطار التي تُقاس عليها أحاديث غيرهم.

وأنت ترى أن مؤهلات الخوض في هذا المسلك ليست بالهيئة لغير الحفاظ أمثال محدثي هذا الزمان! غير أنه يمكن الاستفادة من هذه الطريقة في زماننا، وذلك

عبر تطويع (الحاسوب) لهذا الغرض، ولكن بشرط الدقة والثروة في العمل، وعدم استعجال النتائج المادية^(١)

ومن الأمثلة على عمل المتقدمين بهذه الطريقة:

- قول الإمام أحمد في (النضر بن إسماعيل بن حازم): لم يكن يحفظ الإسناد، روى عن إسماعيل عن قيس قال: رأيت أبا بكر أخذ لسانه، وهو حديث منكر، وإنما هو حديث زيد بن أسلم.

فأنت ترى أن الإمام أحمد استدل على عدم حفظ الراوي بمخالفة إسناده للمحفوظ.

- وقال العجلي في (يحيى بن عباد): مجهول بالنقل لا يقيم الحديث، حديثه يدل على ضعفه.

فالعجلي يصرح بجهالة الرجل، ولكنه يستدل على ضعفه بالنظر إلى حديثه.

- وقال ابن معين: يعقوب بن محمد الزهري صدوق، وكان لا يبالي بمن حدث، حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً: من لم يكن عنده صدقة فليعلن اليهود! هذا كذب وباطل، لا يحدث بهذا أحد يعقل.

- وقال أيضاً في (روح بن عبادة بن العلاء): ليس به بأس، حديثه يدل على صدقه.

- وقال أبو حاتم الرازي في (عيسى بن طهمان الكوفي): لا بأس به، يشبه حديثه حديث أهل الصدق، وما بحديثه بأس^(٢).

١- لله در ساداتنا النقاد! قاموا بأبحاث دقيقة تنوء بالعصبة أولى القوة من الحواسيب الآلية في هذا الزمان، فجزاهم الله خير الجزاء.

٢- الجرح والتعديل ٦: ٢٨٠.

- وقال ابن مهدي: قيل لشعبة: من الذي يُترك حديثه؟ فقال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فاكثَرَ طُرْح حديثه، وإذا أكثر الغلط طُرْح حديثه، وإذا اتهم بالكذب طُرْح حديثه، وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يَتَّهِم نفسه عليه طُرْح حديثه، وأما غير ذلك فارو عنه^(١).

- وقال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمته العظيمة:

حُكِمَ أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرَّد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رَوَوْا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قُبِلَت زيادته^(٢).

- وقال الحافظ ابن الصلاح:

يُعرف كون الرَّأْي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقةً ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقةً لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا - حينئذ - كونه ضابطاً ثبَتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نَحْتَجَّ بحديثه، والله أعلم^(٣).

- وقال الحافظ الذهبي:

الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدُلُّ على اعتناؤه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبيَّن غلطه ووجهه في الشيء فيعرف ذلك^(٤).

١- مقدمة اللسان ١: ٢٠٦.

٢- مقدمة الصحيح ١: ٢٢٠.

٣- المقدمة ص ١٠٦.

٤- ميزان الاعتدال ٣: ١٤٠.

قلت: فهذا يؤكد ما ذكرته آنفاً من الاكتفاء باستقامة أحاديث الراوي، والاستغناء بذلك عن مباشرة أحواله، وعلى ذا مضى العمل كما ترى.

وقد أكثر الحافظان الخريتان الماهران أبو أحمد بن عدي، و أبو حاتم بن حبان من سبر أحاديث الرواة في كتبهما، وامتاذا ابن عدي بالاعتدال في أحكامه، وعرض جملة وافرة من أحاديث الرواة، أما ابن حبان فالناظر في كلامه ينبهر لحسنه، ويتحير في روعة ما يورده هذا الناقد الخري من تدليل وتعليل، لولا حدة فيه، ورهق في لسانه يعتريه، عابه عليه العلماء، وكفى المرء نبلاً أن تُعدّ معاييه.

ويتلخص عمل الناقد في هذا الصدد بما يلي:

١- مرحلة الجمع: يقوم الناقد باستقصاء ما جاء عن الراوي موضع البحث من مرويات، ويبذل غاية وكده في ذلك، فإن كانت أحاديث الراوي قليلة تعذر الحكم عليه بهذا المسلك.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة (سلم العدوي):

قال ابن عدي: سلم مقل، له نحو الخمسة، وبهذا القدر لا يعتبر أنه صدوق أو ضعيف، لا سيما إذا لم يكن فيما يرويه منكر^(١).

٢- مرحلة التمهيص: حيث يتثبت الناقد من صحة الأسانيد إلى الراوي، وأنه ليس دونه راوٍ ضعيف أو متهم، ثم يتثبت من ثقة من فوقه من الرواة، فيستبعد الأسانيد الضعيفة، ويستبقى الثابت منها ما خلا الراوي موضع البحث بالطبع، فهو لم يعرف حقيقة حاله بعد.

والغاية من ذلك- كما هو ظاهر- التأكد من تعصيب الخلل في الرواية- إن كان ثمة خلل ما- بالراوي موضع البحث، وليس بمن فوقه أو دونه.

١- الميزان ٢: ١٨٧.

أما إن كان الراوي لا يروي إلا عن الضعفاء، أو لا يروي عنه إلا الضعفاء، فلا يتأى الحكم عليه من جهة النظر، ولا فائدة من ذلك عملياً، ومع ذلك فقد نحرز الأئمة من إطلاق الضعف عليه تقوى وورعاً.

٣- مرحلة العرض: يقوم الناقد بعرض تلك الأسانيد والمتون على مرويات الثقات المفروغ من توثيقهم، ويكون بعد ذلك بين ثلاث حالات:

الحالة الأولى: إن كان الغالب الأعم على تلك الروايات موافقة الثقات، فيرفع ما رفعوه، ويرسل ما أرسلوه، ويؤذي المعنى الذي أدوه، وكان له -مع ذلك- غرائب ومنكرات يسيرة، حكم بوثاقته، وقُبلت غرائبه التي لم يتابع عليها، ورُدَّت مخالفاته ومنكراته.

الحالة الثانية: إن كان الغالب على حديث الراوي مخالفة الثقات في متونهم وأسانيدهم، فيرفع المراسيل، ويقلب المتون، ويغيّر الأسانيد، ويحيل المعاني، حكم بضعفه، وعُدَّت غرائبه منكرات، فإن أكثر منها، أو كان يروي ما يُعلم أنه موضوع لمخالفته الكتاب والسنة الصحيحة، حكم بتركه أو تكذيبه، ولم يصلح للاستشهاد.

الحالة الثالثة: إن كثرت موافقاته للثقات، وكثرت -في الوقت نفسه- غرائب ومفاريده، بحيث تقاربا في العدد، فهذا موضع تجاذب وتردد ونظر، فمن الثقات من يقبله، ومنهم من يرده، وقد يتحير الناقد الواحد، فلا يترجّح له الصواب في ذلك، والإنصاف: أن مثل هذا ضعيف صالح للاستشهاد والمتابعة، نظراً لعدم ثبوت ما يوجب الوثاقة المطلقة، وتذكر في هذا الصدد قوله الإمام مسلم (أن يكون قد شارك الثقات في بعض ما رووا وأمعن في ذلك على الموافقة لهم) وقوله الحافظ ابن الصلاح (أن تكون رواياته موافقة لروايات الثقات في الأغلب والمخالفة نادرة) تؤيد ما أقول، والله تعالى أعلى وأعلم.

المسلك السادس: رواية من لا يروي إلا عن ثقة عنده

فمتى علمنا من حال راوٍ ما أنه يتوقى في روايته، فلا يروي إلا عمَّن يجزم بوثاقته، فذلك توثيقٌ ضمنيٌّ منه لكل راوٍ ثبتت روايته عنه، ولو لم يصرِّح بتوثيقه بعينه، ولا أعلم أحداً من النُّقاد يدفع هذا على الجملة^(١)، وإلما الخلاف بينهم في توسيع الدائرة حتى تشمل توثيق كل من روى عنه الثقات، فأبى ذلك الجمهور - كما سيأتي - وخصوا ذلك بمن صرَّح بأنه لا يروي إلا عن الثقات عنده، أو نصَّ إماماً ناقداً على أن كلَّ شيوخه ثقات.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله:

إذا قال العالم: كلُّ من أروي لكم عنه وأسميه فهو عدلٌ رضا مقبول الحديث، كان هذا القول تعديلاً منه لكل من روى عنه وسمَّاه^(٢).

وقال الإمام الناقد الدقيق ابن دقيق العيد: ههنا أمرٌ آخر، وهو النُّظر في الطُّريق التي منها يُعرف كونه لا يروي إلا عن عدل، فإن كان ذلك بتصريحه، فهو أقصى الدُّرجات، وإن كان ذلك باعتبارنا بحاله في الرواية، ونظرنا إلى أنه لم يروه من عرفناه إلّا عن عدل، فهذا دون الدُّرجة الأولى، وهل يُكتفى بذلك في قبول روايته عمَّن لا نعرفه؟ فيه وقفةٌ لبعض أصحاب الحديث ممَّن قارب زماننا زمانه، وفيه تشديد^(٣).

١- أعني: من حيث القاعدة النظرية، أما من حيث التطبيق العملي، فقلَّما نجد من يتنبه لهذه القاعدة أثناء نقد الأحاديث، والله أعلم.

٢- الكفاية ص ٩٢ وقوله (وسمَّاه) احترازٌ ممَّن لم يسمَّ كما هو ظاهر.

٣- نقله الزُّركشيُّ في (البحر المحيط) ٣: ٣٤٨، وفي ثنايا الكلام إقرارٌ بأنَّ الدُّرجة الأولى تكفي في قبول الرواية عمَّن لا نعرفه، أما ما نقله عن بعض أصحاب الحديث، فلم يتبيَّن لي من هم؟ والصَّواب: أنَّ تصرُّح إمام ناقد مستغنٌ بأنَّ فلاناً لا يروي إلا عن ثقة، أو بأنَّ جميع شيوخه ثقات - كتصريح الراوي نفسه ولا فرق، ضرورة الأخذ بكلام أهل التخصص العدول، والله أعلم.

وقال الإمام الزركشي: التحقيق في هذا أنه إن جرت عادته بالرواية عن العدل وغيره، فليست روايته تعديلاً، وكذلك إذا لم يُعلم ذلك من حاله، فإن من الممكن روايته عن رجل لم يعتقد عدالته، حتى إذا استقرأ أحواله وعرف عدالته تبينه، فلا تظهر بذلك عدالة المروي عنه، وإن اطردت عادته بالرواية عن عدله، ولا يروى عن غيره أصلاً، فإن لم يُعلم مذهبه في التعديل فلا يلزمنا اتباعه، لأنه لو صرح بالتعديل لم يُقبل، فكيف إذا روى؟ وإن علمنا مذهبه في التعديل، ولم يكن موافقاً لمذهبننا، لم يُعتمد تعديله وروايته، وإن كان موافقاً عمل به^(١).

وقد يذهب الوهّل ببعض المبتدئين إلى مساواة هذا المسلك بمسلك من يرى حجّة إرسال التابعي مطلقاً، أو حجّة التوثيق على الإبهام، والحق أن البون شاسع بين تلك وهاتين، ففي هاتين المسألتين يكون المروي عنه مبهماً غير معلوم، مما لا يترك أي مجال آخر للبحث عن حاله، أما في مسألتنا هذه فالمروي عنه محدّد معلوم، فباب البحث عن حاله مفتوح، ومجال المقارنة بين الأقوال في أمره ميسور، فقد يكون المروي عنه ثقةً عند الراوي عنه دون غيره، وقد يقتضي البحث العلمي ردّ توثيقه الضمني هذا كما يقتضي ردّ التوثيق الصريح من سواء.

والفائدة العظمى لهذا المسلك رفع جهال العين والحال لمن روى عنه أحد هؤلاء الرواة النقاد، لا سيّما إذا لم نجد قولاً فيه، ولم يرو عنه سوى ذلك الراوي.

ولك أن تصوّر أهمية هذا المسلك وعائدته حين تستمع إلى الحاكم وهو يقول: قد تفردّ شعبة بالرواية عن زهاء ثلاثين شيخاً من شيوخه لم يرو عنهم غيره، وكذلك كل إمام من أئمة الحديث قد تفردّ بالرواية عن شيوخ لم يرو عنهم غيره^(٢).

١- البحر المحيط ٣: ٣٤٨.

٢- معرفة علوم الحديث ص ١٦١.

بل لقد قال الإمام عليّ ابن المديني رحمه الله: نظرت، فإذا قلّ رجلٌ من الأئمة إلا قد حدث عن رجلٍ لم يرو عنه غيره، فقليل له: فإبراهيم النخعيّ عمّن روى عن المجهولين؟ فقال: روى عن يزيد بن أوس عن علقمة، فمن يزيد ابن أوس؟ لا نعلم أحداً روى عنه غير إبراهيم^(١).

ولا بدّ من التفريق-ونحن في هذا الصّدّد- بين الرواية عن الرجال، ومجرد الكتابة عنهم.

قال الإمام الحافظ ابن رجب رحمه الله:

فرق بين كتابة حديث الضعيف وروايته، فإن الأئمة كتبوا أحاديث الضعفاء لمعرفتها، ولم يرووها، كما قال يحيى: سجرنا بها التنور، وكذلك أحمد، حرق حديث خلقيّ ممن كتب حديثهم، ولم يحدث به، وأسقط من المسند حديث خلق من المتروكين لم يخرجهم فيه^(٢).

واليك-يا أخي- الآن ثبّتاً جامعاً بأسماء هؤلاء الرّواة الثّقاد، جمعتها لك من بطون الكتب، وكثيرٌ منها في غير مظانّها، ونظمتها في صعيد واحد، مرّبةً حسب الحروف الهجائية، مشفوعةً بالمستند الدّالّ على كون أصحابها لا يروون إلا عن الثّقات، فلطالما كان إغفالها سبباً في تهجّم بعضهم على الصّحيح من الأحاديث، والثّعالم الممجّوج على أحكام السّابقين، نسأل الله السّداد والعافية.

١- انظر ترجمة (يزيد بن أوس) من (التهذيب).

٢- شرح علل الترمذي ١: ٣٨٤.

الفصل الثالث

ثبت جامعُ بأسماء الرواة النُّقاد

الذين لا يروون إلا عن الثقات

١- أيوب بن أبي تميمة السختياني البصري:

الإمام الثبت المجمع على إمامته.

جاء في ترجمة (عكرمة مولى ابن عباس) من (التهذيب) عنه قال: لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه.

وذكر ابن المديني أنه كان ممن ينظر في الحديث ويفتّش عن الإسناد^(١).

٢- بقي بن مخلد الأندلسي:

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة (عصمة بن الفضل) وغيرها: روى عنه بقي ابن مخلد، ولا يروي إلا عن ثقة عنده.

٣- بكير بن عبد الله بن الأشج، قاضي المدينة:

قال الحافظ أحمد بن صالح المصري: إذا رأيت بكير بن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه، فهو الثقة الذي لا شك فيه.

٤- حريز بن عثمان الحمصي:

وهو ممن احتج بهم البخاري^(٢)، قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات.

١- شرح علل الترمذي لابن رجب ١: ٣٥٥

٢- لكنه كان ناصياً ساعه الله، ويجدر هنا ذكر فائدة عزيزة للحافظ ابن حجر رحمه الله في روايتهم عن

النواصب، قال في ترجمة (لمازة ابن زبار):

٥- الحسن البصري:

الإمام الرباني الحافظ، كان متحرّزاً في روايته خلافاً لما يظنه الأغرار.

قال يحيى بن معين - كما في ترجمة (أسيد بن المشمس) من (التهذيب) -: إذا روى الحسن البصري عن رجلٍ فسمّاه فهو ثقة يحتاج بحديثه.

قلت: ولذا، فمراسيل هذا الإمام قويّة عند ابن المديني، وقال أبو زرعة: كل شيء يقول الحسن: قال رسول الله ﷺ، وجدت له أصلاً ثابتاً ما خلا أربعة أحاديث. أقول: ولا ريب أن هذا القول الدالّ على علم زائد مقدّم على قول من وهى مراسيل الإمام رحمه الله بغير حجة بيّنة.

٦- سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، قاضي المدينة:

روى مسلم في مقدمة صحيحه عنه قوله: لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات.

قلت: هذه الجملة إمّا أمر، أو خبر يفيد الأمر، فيبعد على صاحبها أن يحدث عن الضعفاء، لا سيّما مع ما عرف عن أهل المدينة من التشدّد في الرواية.

وقد كنت أستشكل توثيقهم الناصبيّ غالباً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً، ولا سيّما أن علياً ورد في حقه (لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)، ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك: أن البغض ها هنا مقيّد بسبب، وهو كونه نصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن من الطبع البشري بغض من وقعت منه إساءة في حق المبغض، والحب بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً، والخير في حب علي وبغضه ليس على العموم، فقد أحبه من أفرط فيه حق ادّعى أنه نبي أو أنه إله تعالى الله عن إفكهم، والذي ورد في حق علي من ذلك قد ورد مثله في حق الأنصار، وأجاب عنه العلماء أن [من] أبغضهم لأجل النصر كان ذلك علامة نفاقه، وبالعكس، فكذا يُقال في حق علي. وأيضاً، فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإن غالبهم كاذب، لا يتورّع في الأخبار.

والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه قتل عثمان، أو كان أعان عليه، فكان بغضهم له ديانة بزعيمهم، ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قُتل أقاربه في حروب علي.

قلت: انتهى كلامه، وهو مما يُكتب بماء الذهب، فرحم الله الحافظ ما كان أوسع علمه في الرجال!

٧- سعيد بن المسيّب المدني:

إمام التابعين، ومقدّم الأثبات المتقنين.

روى ابن منده في (الوصيّة) من طريق يزيد بن أبي مالك قال: كنت عند سعيد بن المسيّب، فحدثني بحديث، فقلت له: من حدّثك يا أبا محمد بهذا؟ فقال: يا أخا أهل الشام، خذ ولا تسأل، فإنّنا لا نأخذ إلا عن الثقات.

قلت: ومعلوم عند أهل هذا الشأن أنّ أصحّ المراسيل على الإطلاق هي مراسيل سعيد رحمه الله.

٨- سفيان بن عيينة الكوفي، نزيل مكة:

الإمام الجليل، كان متحرّياً في الرواية، على عكس سميّه الإمام الثوري، وقد سمع من صالح مولى التّوأمة -أحد الضّعفاء- ولم يرو عنه، فقال ابن أبي حاتم: فقد بان أنّ ابن عيينة منتقد لرواة الآثار، فإنّي لا أعلمه روى عن صالح مولى التّوأمة شيئاً^(١).

ولهذا السّبب احتجّ العلماء بما يدلّسه سفيان، قال الدّارقطني -كما في ترجمة (ابن جريج) من (التهذيب)-: ابن عيينة يدلّس عن الثقات.

٩- سليمان بن حرب البصري، قاضي مكة:

شيخ البخاريّ وأبي داود وإسحق، وكان ناقدًا.

قال أبو حاتم في ترجمة (محمد بن أبي رزين): لا أعلم روى عنه غير سليمان ابن حرب، وكان سليمان قلّ من يرضى من المشايخ، فإذا رأته قد روى عن شيخ فاعلم أنّه ثقة^(٢).

١- مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥.

٢- الجرح والتعديل ٧: ٢٥٥.

١٠- سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني، الإمام صاحب السنن:
جاء في ترجمة (سوار بن سهل) عن الأجرى قال: سألت أبا داود عنه فقال: لم
لم ألق به ما رويت عنه.

ولذا، فقد صرح ابن حجر في ترجمة (الحسين بن علي بن الأسود) وغيرهما بأن
أبا داود لا يروي إلا عن ثقة عنده.
١١- شعبة بن الحجاج البصري:

إمام النقد حقاً، وشيخ المجرحين والمعدلين صدقاً، وإتقانه لتقيد الرجال أشهر
من نار على علم.

قال الإمام أحمد: كان شعبة أمةً وحده في هذا الشأن-يعني في الرجال- وبصره
بالحديث، وثبته وتنقيته للرجال.

وقال أبو حاتم: إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة، إلا نفر
بأعيانهم^(١).

وقال الذهبي في ترجمة (عبد الكريم بن أبي حنيفة): عنه شعبة، لا يعرف
لكن شيوخ شعبة جواد.

وقال في ترجمة (محمد بن عبد الجبار): شيوخ شعبة نقاوة إلا النادر منهم.

وقال في ترجمة (أبي الحسن عن طاووس): شعبة منق للرجال.

وقال ابن حجر في ترجمة (أبي زيد الراوي عن أبي هريرة في تحريم الذهب)
رواية شعبة عنه مما يقوي أمره.

أما ما جاء عن شعبة من قوله: لو لم أحدثكم إلا عن ثقة لم أحدثكم عن
ثلاثين^(٢)! فلعله أراد من بلغ الدرجة العليا في الإتيان، والله أعلم.

١- مقدمة الجرح والتعديل ١: ١٢٨.

١٢- طاووس بن كيسان البهماني،

التابعي الجليل، تلمذ على أجلة من الصحابة، منهم العبادلة الأربعة.

قال الشافعي: كان طاووس إذا حدثه رجل حديثاً قال: إن كان حديثك حافظاً

مليء، ولأنا فلا تحدث عنه^(١).

١٣- عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي،

الإمام الثبت الفقيه.

قال ابن معين فيه: إذا حدث عن رجل فسمّاه فهو ثقة يُحتجُّ بحديثه.

١٤- عبد الرحمن بن مهدي البصري،

الإمام الثقات الخزيم الورع، أحد أركان الجرح والتعديل، قال الإمام أحمد: إذا

حدث عبد الرحمن عن رجل فهو ثقة^(٢).

وقال ابن حبان: كان من الحفاظ المتقين، وأهل الورع في الدين، ممن حفظ

وجمع وتفقه، وصنف وحدث، وأبى الرواية إلا عن الثقات.

١٥- عبد الله بن ذكوان، أبو الزناد المدني،

سبق قوله: أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمونون، ما يؤخذ عنهم الحديث،

يقال: ليس من أهله.

قلت: فهذا يدل على مبلغ تحرّزه في الرواية.

١- الكفاية ص ٩٠.

٢- الكفاية ص ١٣٢.

٣- الكفاية ص ٩٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠٣: ٩ وراجع (المسودة) و (طبقات الخنابلة).

١٦- عبد الله بن عون البصري:

الثقة الثبت، ذكر ابن المديني أنه كان ممن ينظر في الحديث ويفتش الإسناد، وقد جاء عنه أنه قال: لا يؤخذ هذا العلم إلا ممن شهد له بالطلب^(١).

وقال أبو بكر البزار: كان على غاية من التوقي.

١٧- عروة بن الزبير بن العوام المكي. الامام الجليل:

جاء عنه أنه قال: إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، وذلك إني أسمعه من الرجل لا أثق به قد حدث به عمن أثق به، أو أسمعه من رجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به، فأدعه لا أحدث به^(٢).

قال ابن عبد البر:

هذا فعل أهل الورع والدين، كيف ترى في مرسل عروة بن الزبير وقد صح عنه ما ذكرنا؟ أليس قد كفاك المؤونة؟ ولو كان الناس على هذا المذهب كلهم لم يُحتج إلى شيء مما نحن فيه^(٣)!

١٨- علي بن المديني:

الإمام الناقد، قال أبو زرعة في ترجمة (فضيل بن سليمان): لئن الحديث، روى

عنه ابن المديني وكان من المتشددين^(٤)!

في

١- الجرح والتعديل ٢٨:٢

٢- الكفاية ص ١٣٢ والتمهيد ١: ٣٩.

٣- التمهيد ١: ٣٩.

٤- الجرح والتعديل ٧٣:٧.

قلت: يتعجب من روايته عنه مع تشدده!

وقال ابن حجر في ترجمة (محمد بن الحسن بن أثن) من (التهذيب):

أحمد وابن المديني لا يرويان إلا عن مقبول.

قلت: أما رواية أحمد ففيها كلامٌ سيأتي آخر هذا الثبت.

١٩- القاسم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب المدني؛

روى له مسلم حديثاً واحداً، وليس هو من المكثرين، قال لما عوتب على

سؤاله في الدين: أقبح من ذلك أن أتكلم بغير علم، أو آخذ عن غير ثقة.

قلت: فلولا أن بعضهم ذكره هنا لما ذكرته، خشية أن يُستدرك عليّ.

٢٠- مالك بن أنس، إمام دار الهجرة:

كان مثبتاً في روايته، حتى إنه برز شعبة في هذا الشأن، فغدا كلمة اتفاق بين

العلماء، وقد قال النقاد في تحريزه وتنقيده ما لم يقولوه في غيره.

قال ابن عيينة: ما كان أشدَّ انتقاء مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم!

وقال ابن مهدي: ما أقدم على مالك في صحة الحديث أحداً.

وقال يحيى القطان: ما في القوم أصحُّ حديثاً من مالك، يعني بالقوم ابن عيينة

والثوري.

وقال ابن معين: كلُّ من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم.

وقال أحمد بن حنبل: لا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، لا سيما

في مدني.

وقال النسائي: ما عندي من التابعين أنبل من مالك، ولا أجل منه، ولا أوثق

منه، ولا أقل رواية عن الضعفاء، وما علمناه حدث عن متروك إلا عبد الكريم.

وقال أبو حاتم: مالك نقي الرجال، نقي الحديث.

وقال ابن حبان: كان مالك أول من انتقى الرجال من الفقهاء بالدين، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا من ثقة.

وعن بشر بن عمر الزهري قال: سألت مالكا عن رجل، فقال: رأيته في كتي؛ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتي.

قلت: فهنا أمران:

الأول: من روى عنه مالك مباشرة فكان من شيوخه، فهو ثقة، روى له في الموطأ.

الثاني: من روى له مالك في الموطأ مطلقاً - سواء كان من شيوخه أو روى عنه بالواسطة - فهو ثقة عنده.

٢١- محمد بن إسحق الصاغاني:

شيخ الجماعة إلا البخاري.

قال في الواقدي: لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه.

٢٢- محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب الصحيح:

الإمام الناقد الجهابذ الماهر الخريت، من عقت النساء أن يلدن مثله.

قال: كتبت عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلا صاحب حديث^(١).

٢٣- محمد بن جحادة الأودي الكوفي:

الثقة الثبت، من رجال الجماعة.

١- مدي الساري ص ٤٧٩

قال أبو داود: كان لا يحدث عن كل أحد، وأثنى عليه.

٢٤- محمد بن سيرين البصري؛

وهو عصريُّ الحسن وبلديُّه، ومُضاهيه في العلم والزهد، ولكنه أكثر منه تفتيشاً للرجال، وكان يشدد في هذا ويدعو إليه كما سلف.

وذكر ابن المديني أنه كان أول من نظر في الحديث وشدد في الإسناد.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت لابن معين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه، أي: لا^(١).

وقال ابن أبي خيثمة: عن يحيى ابن معين قال: إذا روى الحسن ومحمد-يعني ابن سيرين- عن رجل فسمياه فهو ثقة^(٢).

قلت: ولذا فمراسيل ابن سيرين قوية عند المحققين من الثقات.

٢٥- محمد بن عبد الرحمن، ابن أبي ذئب المدني:

الإمام المحدث الفقيه.

قال ابن معين: كل من روى عنه ابن أبي ذئب ثقة، إلا أبا جابر البياضي.

وقال أحمد بن صالح: شيوخ ابن أبي ذئب كلهم ثقات، إلا البياضي.

وقال الخليلي: إذا روى عن الثقات فشيوخه شيوخ مالك، لكنه قد يروي عن

الضعفاء^(٣).

وقد أغرب الإمام أحمد فقال: كان ابن أبي ذئب لا يبالي عمَّن يحدث!

١- شرح علل الترمذي ١: ٣٥٥

٢- هكذا ذكره الحافظ العلاءي في (جامع التحصيل) ص ٩٠، وقد تقدّم ذكر الحافظ له مختصراً.

٣- و (قد) هنا للتقليل كما هو معلوم.

٢٦- محمد بن الوليد، أبو الهذيل الحمصي القاضي:

الإمام الثقة الثبت.

قال الإمام أحمد: كان لا يأخذ إلا عن الثقات.

٢٧- منصور بن المعتمر الكوفي:

الثقة الثبت.

قال أبو داود: كان لا يروي إلا عن ثقة.

٢٨- وهيب بن خالد البصري:

الثقة الثبت.

قال ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال.

وقال أبو حاتم: ما أنقى حديث وهيب! لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء، وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال: إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه^(١).

٢٩- يحيى بن سعيد القطان البصري:

الإمام الماهر الخريت.

قال العجلي: نقي الحديث، كان لا يحدث إلا عن ثقة.

قلت: أمّا ما جاء عن يحيى من قوله: لو لم أرو إلا عمن أَرْضَى لم أرو إلا عن

خمسة^(٢)، فلعله أراد من بلغ الدرجة العليا في الضبط والإتقان، وما زال العلماء يقولون حال من روى عنه يحيى.

١- المرح والتعديل ٣٥:٩.

٢- سمر أعلام النبلاء ١٧٨:٩.

٣٠- يحيى بن أبي كثير اليمامي:

الثقة الثبت.

قال أبو حاتم: يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة.
لذلك فقد قال في ترجمة (عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان): إذا روى
عنه يحيى بن أبي كثير ومالك بن أنس وأسامة بن زيد فهو حجة^(١).
قلت: ومع هذا، فقد تكلم القطان وأحمد في مراسيل يحيى!

٣١- يحيى بن معين البغدادي:

الإمام العَلَمُ الخُرَيْت الجِهْدِ الثَّقَاد، من انتهى إليه علم الجرح والتعديل، ومن
نفى الكذب عن سنة رسول الله ﷺ، وهو حقيقٌ على أن لا يروي إلا عن الثقات،
حتى لو لم يذكر أحدٌ على ذلك، فكيف وقد دُكر؟
قال عبد الله بن أحمد الدورقي: كلُّ من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة^(٢).

٣٢- يعقوب بن سفيان الفسوي:

الإمام الحافظ الثبت.

جاء عنه أنه قال: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات^(٣).

قال أبو سهيل كان الله له:

إلى هنا ينتهي هذا الثبت الجامع، فالحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي
لولا أن هدانا الله، فعليك -أخي- بتدبره واستظهاره قبل أن تهجم على تنقيد
الأحاديث، فإن هذا الثبت يفتح لك باباً عظيماً، ومدرَكاً جديداً، في فقه أحكام
السابقين، وحفظ أقدارهم.

لكن ينبغي التنبيه هنا على أمور:

١- الجرح والتعديل ١: ١٩٨.

٢- شرح علل الترمذي ١: ٤٨٩.

٣- تعقب الذهبي هذه الكلمة بما تراه في (السير)، فالله أعلم بالصواب.

الأول: ليس الإمام أحمد-على جلالته وإمامته-معدوداً في جملة هؤلاء الرواة، فقد كان يروي أحاديث الضعفاء ليبحث لها عن عواضد تقويها، وهذا من فقهه.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله:

والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثر خطوهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عنهم دونهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه، وكذلك كان أبو زرعة الرازي يفعل^(١).

قلت: فالقول بأن أبا زرعة لا يروي إلا عن ثقة مردودٌ بهذا التحقيق من ذلك الحافظ الخريّ، وكذلك القول في صاحب أبي زرعة وبلديّه أبي حاتم، وأقصى ما قد يُستفاد من رواية هؤلاء الأئمة أن من رَوَوْا عنه ليس بمترُوك أو كذاب، بل يُستشهد بحديثه.

الثاني: قال ابن حجر في ترجمة (إبراهيم بن الحسن الباهلي)^(٢): كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمّن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة، حتى كان يمنعه أن يكتب عمّن أجاب في المحنة، فلذلك فاته عليّ بن الجعد ونظراؤه من المسندين.

ثم قال في (إبراهيم بن عبد الله بن بشار)^(٣): وقد تقدّم أن عبد الله كان لا يكتب إلا عن ثقة عند أبيه.

١- شرح علل الترمذي ٣٨٦:١.

٢- من (معجل المنفعة) ٢٥٨:١.

٣- ٢٦٥:١.

قلت: في هذا نظرٌ طويل، فالعبرة الأولى تفيد أن أحمد منع ابنه من الكتابة عن أهل البدع، لا عن غير الثقات! وأيضاً، فإن أحمد نفسه كان يكتب عن الضعفاء، كما سبق، فيبعد جداً أن ينهى ابنه عن شيء فعله هو! والله أعلم.

الثالث: ذكر الشيخ أبو غدة^(١) أن من جملة هؤلاء الرواة النقاد: الثقة الثبت يزيد بن هارون، واستدل على ذلك بقوله حين سئل عن أبي يوسف: أنا أروي عنه.

وأنت ترى أن هذه الكلمة ليست ظاهرة في المقصود، بل هي في حيز الاحتمال والإجمال، فكيف وقد ورد ما ينافيها ويدفعها من أصلها؟

قال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: يزيد ليس من أصحاب الحديث، لأنه

لا يميز ولا يبالى عمّن روى^(٢).

والله أحكم وأعلم.

محمدين،
ل من
رازي

ذلك
لا قد
شهد

حمد
هل
بعد

لا

١- في تعليقه على (قواعد في علوم الحديث) ص ٢٢٦.

٢- إلا إذا كان ورود تلك الكلمة في حق أبي يوسف، تلميذ أبي حنيفة، كافياً في الاعتداد بها! فعند ذلك لا كلام!

الفصل الرابع

بين توثيق ابن حبان والعجلي

من المسائل المهمة التي يتحتم البت فيها لمن يدرس أحوال الثقات: تحديد موقف ثابت صحيح، وقاعدة مطردة سليمة من توثيق الإمامين الجليلين:

الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤.

والحافظ أبي الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي المتوفى سنة ٢٦١.

فلشد ما اختلفت أنظار النقاد السابقين في الأول، وتباينت أقوال المعاصرين في الثاني، واحتدم الجدل والمراء، وقل البحث والتحقيق، حتى غدا طالب العلم في دوامة مظلمة من الأقوال والرؤود.

فلنبين حقيقة الحال، بعون الملك المتعال:

أولاً: توثيق ابن حبان

لا ريب أن الحافظ ابن حبان كان من جهابذة النقد، وصيارفة الحديث، وأنه أرتي في ذلك فطنةً وملكةً عزً مثيلها، ولو لم يكن له في ذلك سوى كتابه (المجروحين)، لكفاه فخراً^(١).

١- فائدة: ومن أجل هذه النباهة قام الحافظ ابن منجويه الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٢٨، بالسطو على كتاب الثقات لابن حبان، وسرقه كلامه، بصوابه وخطئه! ثم أثار حق الحافظ ابن حجر، فلقد رأيت نية على ذلك مراراً أثناء مطالعتي للتهذيب، وأشد ذلك قوله في ترجمة (بجي القطان) ونقل كلاماً لابن منجويه: هذا الكلام برمته =

فقد قال الإدريسي^١ في تاريخ سمرقند: كان من فقهاء الدين وحفاظ الآثار،
والمشهورين في الأمصار والأقطار^(١).

وقال الحافظ ابن كثير: أحد الحفاظ الكبار المصنفين المجتهدين^(٢).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: الإمام العلامة، الحافظ المجود، شيخ
خراسان... صاحب الكتب المشهورة^(٣).

ولكن نباهة الذكر، وحسن الصيت، لم تمنع العلماء من نقده، والتشكيك عليه،
لا سيما في صنيعة في كتاب (الثقات) الذي حشد فيه أسماء الجرم الغفير من الرواة
الذي سكت عنهم أئمتهم وشيوخه، وتفرّد هو بتوثيقهم، فكان هذا التوثيق موضع
ريبة ونظر وتشكك لدى النقاد، لاسيما وهو يصرّح بأن الأصل في الرواة العدالة،
وهو مذهب لم يالفوه.

فلندع ابن حبان رحمه الله يفصح عن خطئته، ويُخبر بمسلكه في خطبته.

يقول: فكل من أذكره في هذا الكتاب فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا
تعرّى خبره عن خمس خصال، فإذا وُجد خبر منكر عن واحد ممن أذكره في كتابي
هذا فإن ذلك الخبر لا ينفك من خمس خصال.

قلت: فذكرها، وهي: ضعف من فوقه، أو من دونه، أو كون الخبر مرسلًا، أو
منقطعًا، أو مدلسًا.

= كلام أبي حاتم بن حبان في (الثقات)، وهذا دأب ابن منجويه رحمه الله تعالى، ينقل كلامه برمته، ولا يحرز
إليه

١- لسان الميزان ٤٩:٧.

٢- البداية والنهاية ٢٥٩:١١.

٣- السمع ٩٢:١٦.

ثم قال: وإنما أذكر في كتابي هذا الشيخ بعد الشيخ وقد ضعّفه بعض أئمتنا ووثّقه بعضهم، فمن صحّ عندي منهم أنّه ثقة بالدلائل النيرة التي بيّتها في كتاب: الفصل بين النقلة، أدخلته في هذا الكتاب، لأنه يجوز الاحتجاج بخبره...

فكل من ذكرته في كتابي هذا إذا تعرّى خبره عن الخصال الخمس التي ذكرتها فهو عدلٌ يجوز الاحتجاج بخبره، لأنّ العدل من لم يُعرف منه الجرح ضدّ التعديل، فمن لم يُعلم بجرح فهو عدل إذا لم يُبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس ما غاب عنهم، وإنما كلّفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيب عنهم^(١).

أقول: لا نحتاج إلى كثير ذكاءٍ وفطنة لنخلص إلى أن الرجل يذكر في كتابه صنفين من الرواة:

الأول: صنفٌ اختلف فيه النقاد، فضعّفه بعض (الأئمة) ووثّقه آخرون، ونظر فيهم ابن حبان - سابقاً - فرجّح وثاقبتهم (بالدلائل النيرة) في كتاب خصّصه لذلك، وهو كتاب (الفصل بين النقلة)، ويلاحظ أنّه يطلق على هؤلاء لفظ (ثقة).

وبدهي أن هذا الصنف يمتنع أن يكون (مجهول الحال)، بمعنى: أنه غُفِّلَ من كلام العلماء فيه بالتوثيق أو التضعيف، بل وردت فيه أقوال، وتجاذب الحكم فيه حجج، فهؤلاء يذكر منهم ابن حبان (الشيخ بعد الشيخ) ويشفع ذلك بإيراد الحكم الخاص الذي أوصله نظره إليه.

الثاني: صنفٌ لم يعلم فيهم ابن حبان جرحاً أو تعديلاً خاصاً، ولم يسبر أحاديثهم، فهو يأخذ بظاهر حالهم، وهو - عنده - العدالة، ويسكت عن الضبط، لذلك تراه - في تلك المقدمة - يكتفي بتسميتهم (عدولاً) أو (صدّقاً).

وهذا الصنفُ يُورد ابن حبان أسماءهم غفلاً عن حكم خاصٍ بهم، وسبب ذلك-والعلم عند الله-أنه لم يوردهم في كتاب (الفصل بين النقلة)، وليست عنده أحكامٌ جاهزةٌ عليهم، فأوردهم في (الثقات)-اكتفاءً بظاهر الإسلام-عاجلاً، إلى أن يتيسر له القيام بسبر أحاديثهم نسيئةً، فحالت دون ذلك الحوائل^(١).

وإنَّ مما يؤكد ما ذهبت إليه قرائنٌ وأمور، منها:

١- أن ابن حبان قال بأنه يورد من رواة الصنف الأول (الشيخ بعد الشيخ) وهي صيغةٌ تفيد التقليل.

٢- أنه يذكر في بعض الرواة ما يدلُّ أنه درس أحاديثهم، مثل عبارة: مستقيم الحديث، ونحوها، ويترك الآخرين غفلاً من أيِّ قول، مما يدلُّ أنه لم يدرس أحاديثهم، ويكتفي بظاهر الإسلام.

٣- أن ابن حبان لا يرى حرجاً في التصريح بأنَّه لا يعرف جماعةً ممن أدرجهم في (الثقات)! وهذا نصرٌ قاطعٌ -لكلِّ منصفٍ- على اكتفائه بظاهر إسلامهم، دون الحاجة إلى معرفةٍ خاصةٍ بأحاديثهم.

١- أمَّا تقسيم رجال الثقات إلى خمس درجات، كما عدَّها العلمي وأيده الألباني، فتفصيلٌ غريب، مبنيٌّ على قواعد مرجوحة! وإلا فما جدوى أن يكون الرجل (من شيوخ ابن حبان الذين جالسهم)!-تأمل هذا القيد!- مادام ابن حبان-أو غيره قبل العلمي- لم يصرِّح بتوثيق جميع شيوخه؟ وما معنى (أن يكون الرجل من المعروفين بكثرة الحديث) أو (أن يظهر من كلام ابن حبان أنه عرف الرجل معرفة جيدة)؟ فلماذا لم يصرح بتوثيقهم ويوثق غيرهم إذن؟ إنَّ هذا شيءٌ عجاب!!

ولقد انتقد الأستاذ عذاب الحمش تفصيل العلمي، وأحسن حين قال: إن سكوت ابن حبان عن الرجل لا يعني أنه ثقةٌ عنده.... فقد نصَّ في (المجروحين) على أن كلَّ شيخ لم يرو عنه غير ضعفاء، أو لم يحدث إلا عن ضعفاء أنه مجهولٌ عنده، ومع ذلك وجدناه حشر في الثقات مئات التراجم التي لا يُعرف أصحابها إلا من طريق راوٍ مجهول أو ضعيف، أو لم يرووا إلا عن مجهول أو ضعيف.

ثم خلص إلى أن قال: وأغلب الرواة الذين يسكت عليهم ابن حبان، ويكون الواحد منهم قد روى عنه ثقة، وروى عن ثقة، يكونون مستورين. بتصرف يسير من كتابه، ص ٧١-٧٢، فحزاه الله خيراً.

مقارنة بين ما يذكره ابن حبان في (الثقات) وما يذكره غيره من النقاد.

سأذكر الآن نبذة من هؤلاء الرواة، وشيئاً من كلام النقاد على رواياتهم، كي يتبين أن ابن حبان يوثق في كتابه من لم يسبقه أحد قط إلى توثيقهم، ودون أن يذكر برهانه على ذلك! بل ودون التخصيص على درجة هؤلاء من الوثاقة المزعومة! فهناك مقارنة جدية بين ما يذكره ابن حبان في الثقات، وما يذكره الذهبي وابن حجر في الميزان واللسان:

١- قال ابن حبان (٨: ٤٠): أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي، من أهل الكوفة، يروي عن وكيع وعمه سعيد بن خثيم، كان عليك الرازي كثير الرواية عنه، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (١: ٤٥٩): أحمد بن رشد الهلالي عن سعيد ابن خثيم بخبر باطل في ذكر بني العباس... فيه: (إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومئة فهي لك ولولدك منهم السفاح) رواه أبو بكر بن أبي داود وجماعة عن أحمد ابن رشد، فهو الذي اختلقه بجهل.

٢- قال ابن حبان (٨: ٧٥): إبراهيم بن سلم، شيخ يروي عن أبي عاصم وأهل العراق، ثنا عنه الحسن بن سفيان، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (١: ٢٩٠): قال ابن عدي: منكر الحديث، لا يُعرف.

٣- قال ابن حبان (٨: ٥٩): إبراهيم بن قدامة الجمحي، يروي عن عبدالله ابن عمر البجلي، روى عنه ابن أبي فديك، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (١: ٣٣٦): مدني لا يُعرف، عن الأغر عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: (كان يقلّم أظفاره ويقصّ شاربه قبل أن يخرج إلى الجمعة)

رواه البزار من رواية عتيق بن يعقوب عنه، وهو خبر منكر، قال البزار: إبراهيم لم يروى عنه بحجة.

٤- قال ابن حبان (٧٥:٨): إبراهيم بن محمد بن ميمون الكندي الكوفي، يروي عن سعيد بن حكيم، وداود بن الزبرقان، روى عنه أحمد بن يحيى الصوفي، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٣٥٧:١): من أجداد الشيعة روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً، وذكر ابن حجر الحديث، وفيه: (أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين).

ونقل ابن حجر من خط شيخه العراقي أنه قال: إن هذا الرجل ليس بثقة.

٥- قال ابن حبان (٣٠٠:٨): سلام بن رزين، يروي عن ابن لهيعة، روى عنه موسى بن أيوب النصيبي، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٩٨:٤): قاضي أنطاكية، عن الأعمش، لا يُعرف، وحديثه باطل، وذكر ابن حجر حديثه، ونقل أن الإمام أحمد قال فيه: هذا موضوع، هذا حديث الكذابين.

٦- قال ابن حبان (٢٧٣:٨): سليمان بن الحجاج الطائفي، يروي عن المدنيين، وقد رأى محمد بن عبدالله بن عثمان بن عفان، روى عنه ابن المبارك، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (١٣٦:٤): شيخ للدراوردي، لا يُعرف، وذكر له حديثاً قال فيه العقيلي: هذا لا أصل له.

٧- قال ابن حبان (٦٧:٩): محمد بن سُكين، أبو جعفر الكوفي، مولى بني سعد، كان مؤذناً في بني ضبة، يروي عن وكيع، وعبد الله بن بكير الغنوي، روى عنه أهل العراق، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (١٦٣:٧): لا يُعرف، وخبره منكر، وقال البخاري: في إسناده حديثه نظر، ونقل ابن حجر عن أبي حاتم أنه قال فيه: مجهول، وخبره منكر.

٨- قال ابن حبان (٤٣٩:٧): محمد بن سليمان بن مسمول، يروي عن القاسم بن مخول عن أبيه، وله صحبة، روى عنه محمد عباد المكي، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (١٧١:٧) ما خلاصته: قال البخاري: سمعت الحميدي يتكلم فيه، وقد أدركه، ضعفه النسائي وأبو حاتم، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه متناً أو إسناداً.

٩- قال ابن حبان (٥٢٥:٧): محمد بن عبد الله العمي، من أهل البصرة، يروي عن ثابت البناني، روى عنه أبو النضر هاشم بن القاسم، وسأل عنه ابن عليه، فقال: هو من جلساء أيوب، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٢٣٢:٧): قال العقيلي: لا يقيم الحديث، وقال الدارقطني: يخطئ كثيراً، وذكر له حديثاً وهم في سنده.

١٠- قال ابن حبان (٦٨:٦): أبان بن خالد، أبو بكر السعدي، من أهل البصرة، يروي عن عبيد الله بن رواحة عن أنس، روى عنه التبوذكي، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٢٢١:١): روى أخوه عبد المؤمن عنه عن ابن بريدة
عن أبيه مرفوعاً: (لا تقوم الساعة حتى لا يعبد الله في الأرض مائة عام) فهذا خبر
منكر.

١١- قال ابن حبان (٢٤٤:٨): روح بن صلاح، من أهل مصر، يروي عن يحيى بن
أيوب، وأهل بلده، روى عنه محمد بن إبراهيم البوشنجي، وأهل مصر، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٤٨٠:٣): ضعفه ابن عدي، وقال ابن يونس: رُويت
عنه منكير، وقال الدارقطني: ضعيف في الحديث، وقال ابن ماكولا: ضعّفوه، وقال
الحاكم: ثقة مأمون!

١٢- قال ابن حبان (٣٢٧:٨): طارق بن عمار، يروي عن أبي الزناد، روى عنه
الدرواردي، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٣٤٤:٤): تُكلم فيه، وقال البخاري: لا يُتابع على
حديثه^(١).

١٣- قال ابن حبان (٤٧١:٦): الصلت بن الحجاج، كوفي، يروي عن جماعة من
التابعين، روى عنه أهل الكوفة، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٣٢٧:٤): قال ابن عدي: عامة حديثه منكر، وقال
في موضع آخر: في حديثه بعض النكرة.

١- ليست هذه العبارة بالمهمة بل هي عبارة ضاربة فيمن لم يُعرف بالثقة مطلقاً، كما ذكر ابن القطان وأبيه ابن
حجر (انظر: ترجمة ثابت بن عجلان)، وإنما يريدان من لم يُعرف بالوثاقة المعهودة عندهما وعند من سواهما، لا
وثاقة ابن حبان الشاذة!

١٤- قال ابن حبان (٤٧٧:٦): صُيِّبَ بن الأشعث بن سالم السلولي، من أهل الكوفة، يروي عن عطية العوفي وأبي إسحاق السبيعي، روى عنه زيد ابن الحباب، انتهى.
جاء في الميزان واللسان (٣٠٦:٤): له مناكير، وفيه ضعف يُحتمل، ذكره ابن عدي، وقال أبو حاتم: شيخ، يُكتب حديثه.

١٥- قال ابن حبان (١٠٩:٥): عبد الرحمن مولى سليمان بن عبد الملك، يروي عن أنس بن مالك، روى عنه مسرة بن معبد اللخمي، انتهى.
جاء في الميزان واللسان (١٥١:٥): قال أبو حاتم والبخاري في الأوسط: منكر الحديث، وقال ابن عدي: لا أعرفه.

١٦- قال ابن حبان (٣٧٣:٨): عبد الرحمن بن بشير الشيباني الدمشقي، يروي عن محمد بن إسحاق بن يسار المغازي، روى عنه سليمان بن عبد الرحمن، وعبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقيان، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٩٠:٥): قال أبو حاتم: منكر الحديث، وقال أيضاً: يروي عن ابن إسحق غير حديث منكر، ووثقه دُحيم.

١٧- قال ابن حبان (٨٩:٥): عبد الرحمن بن أبي أمية، يروي عن ابن عمر، روى عنه طلق بن جعبان، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٨٧:٥): له عن تابعي حديث منكر، وقال أبو حاتم: لا يُعرف، وقال العقيلي: لا يُقيم الحديث، وفي حديثه وهم.

١٨- قال ابن حبان (١٣٥:٧): عبد الجبار بن المغيرة، يروي عن أبي كثير عن علي روى عنه القاسم بن مالك المزني، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٦٠:٥) وذكر له حديثاً: قال البخاري: لا يُتابع عليه، وقال ابن عدي: ليس بالمعروف.

١٩- قال ابن حبان (٤١٨:٨): عبد الجبار العطاردي، من أهل الكوفة، يروي عن أبي بكر بن النهشلي، روى عنه ابنه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، انتهى.

جاء في الميزان واللسان (٥٨:٥): قال العقيلي: في حديثه وهم كثير، ومثله غيره^(١)، وقال مسلمة بن قاسم: ضعيف.

٢٠- قال ابن حبان (٤١٨:٨): عبد الجبار بن سعيد بن سليمان بن نوفل ابن مساحق المساحقي، من أهل المدينة، يروي عن ابن أبي الزناد وأهل المدينة، روى عنه أبو زرعة الرازي.

جاء في الميزان واللسان (٥٧:٥): قال العقيلي: له مناكير.

قلت: فهذه عشرون مثلاً كاملة منبئة عمّا وراءها، وباستطاعتي -بإذن الله- الإتيان بأضعافها، وهي تنادي بأعلى صوت على أن ابن حبان لا يدرس أحاديث جميع من يورده في الثقات، وهؤلاء يهملهم من أي حكم خاص، ويكتفي بظاهر إسلامهم، وعدم معرفته بمجرح خاص بهم، أما من يستقري أحاديثهم ويسبرها فيميزهم بالتنصيص على ما أذاه بحته فيهم من استقامة أحاديثهم، فشأن بين هؤلاء وأولئك!

١- ما أحسب هذا (الغمر) سوى ابن حبان!

وإني أرى أن من أعظم الانتقاص لإمام جهنم خريت كمثل ابن حبان، أن يُلصق به أنه استقرأ جميع مرويات من أورده في الثقات، والحال أن تلك المرويات ملأى بالمنكرات والأباطيل والواهيات التي يتنزّه الثقات عن روايتها وتحمل جريرتها، وبالله التوفيق.

ثانياً: توثيق العجلي:

أبو الحسن أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي^(١) إمام ناقد، خفت صيته بين المشاركة بسبب هجرته إلى بلاد المغرب فراراً من الفتن، وهو كوفي الأصل، بغدادي المولد، سليل عائلة اشتهرت برواية الحديث، فأبوه اشتهر بإقراء القرآن والتحديث ببغداد^(٢)، وجده صالح بن مسلم العجلي^(٣) محدث ثبت، روى عنه شعبة والقطان، وقال فيه: ثقة من الطبقة العليا، ووثقه أبو حاتم وابن معين وابن غير.

وقد بلغ الإمام العجلي الحفيد شأواً لا يُبارى، حتى قال فيه عباس الدوري^(٤)- تلميذ أحمد وابن معين النجيب:- إنما كنا نعدّه مثل أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وقال الخطيب: كان حافظاً ديناً صالحاً.

وقال الحافظ الذهبي: الإمام الحافظ الأوحّد الزاهد^(٥).

فبهذا يتبيّن لك المكانة السامقة التي تبوأها هذا الإمام الهمام، وقد أطبق الثّقاد الأقدمون على الاعتداد بأقواله، لا أعلم بينهم نزاعاً في ذلك، ولم يذكر واحد منهم قط أن للعجلي مذهباً خاصاً في التوثيق غير الذي عليه جمهور المحدثين.

١- ترجمته في (تاريخ بغداد- الطبعة المحققة) ٣٣٩:٥

٢- ترجمته أيضاً في (تاريخ بغداد ١١: ١٥٣) و(التهذيب).

٣- ترجمته في (الجرح والتعديل) ٤: ٤١٣

٤- السير ١٢: ٥٠٥.

فالإمام ابن القطان الفاسي، وهو من هو في التشدد والتحري، كان يعتد
بتوثيق العجلي ويستدرك على من يغفله، فقد جاء في ترجمة (كثير بن أبي كثير
البصري) من (التهذيب):

وزعم عبد الحق تبعاً لابن حزم أنه مجهول، فتعقب ذلك عليه ابن القطان
بتوثيق العجلي.

واعتمد الحافظ ابن حجر بتوثيق العجلي، ولم يتحفظ منه كما تحفظ من توثيق
ابن حبان، ولما دهل ابن القطان عن توثيق العجلي (لسعيد بن حبان التيمي) قال
الحافظ:

ولم يقف ابن القطان على توثيق العجلي، فزعم أنه مجهول.

وأول من طعن في توثيق العجلي هو عالم معاصر متأخر، ليس له في ذلك
إمام، ألا وهو محدث اليمن عبد الرحمن المعلمي رحمه الله.

فلعلك تسأل عن السبب الذي حمل مثله على ذلك، فأقول:

منشأ ذلك استرواحه إلى مذهب شاذ-أول من ابتدعه الحاكم كما سيأتي- يرى
أن من شروط الثقة أن يروي عنه اثنان فأكثر من الثقات، وإلا فليس بثقة، حتى لو
تبين ضبطه، واستقامت أحاديثه! فلزم أهل هذا المذهب رد توثيق الأئمة للرواة
الوحدان، وهم من لم يرو عنهم إلا واحد.

ولم يرتضِ الجمهور هذا المذهب، وكان أقصى ما قاله بعضهم أن عدوا رواية
الثقات أمانة على متانة الراوي، لا شرطاً لازماً لها! وإليك أقوال المحققين في ذلك،
محدثين وفقهاء:

- قال الحافظ المحقق ابن عبد البر في كلامه على بعض الأحاديث: يوسف ابن مامك، وعبد الله بن عصمة لا أعرف لهما جرحه، إلا أنهما لم يرو عنهما إلا رجل واحد فقط، وذلك في الحقيقة ليس بجرحه، وإن كرهه جماعة من المحدثين^(١).

- وقد أجاد العلامة القاضي أبو الوليد الباجي أيما إجادة وأبدع حين فُتد هذا المذهب فقال: وما يدل على ذلك أيضاً أنه قد يُعرف من لم يرو عنه راو، كحمزة بن عبد المطلب، ومصعب بن عمير، وخبيب، وعاصم بن الأقرح، فلو كانت رواية الاثنين شرطاً في المعرفة لوجب أن يكون هؤلاء مجهولين، وفي علمنا ببطلان ذلك دليل على ما قلناه^(٢).

- والله در الإمام أبي العباس القرطبي رحمه الله! حين قال: والتَّحْقِيقُ أنه متى عُرِفَتْ عدالة الرجل، قُبِلَ خبره، سواءً روى عنه واحد أم أكثر، وعلى هذا كان الحال في العصر الأول من الصحابة وتابعيهم، إلى أن تنطع المحدثون^(٣).

- وجاء في (ميزان) الذهبي رحمه الله: أسفع بن أسلع، عن سمرة، ما علمتُ روى عنه سوى سويد بن حجير الباهلي، وثَّقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يُعرف ليس بمجَّه، لكن هذا الأصل^(٤).

- وقال الحافظ العلائي: لا تلازم بين الجهالة وبين انفراد الراوي عن الشيخ، فقد يكون معروفاً بالثقة والأمانة، ولم يَثَّقْ أن يروي عنه إلا واحد^(٥).

١- نقله ابن رشد في بداية المجتهد ٢: ٢٣٠ (كتاب البيوع).

٢- إحكام الفصول ص ٣٦٨.

٣- نقله الحافظ ابن الملقن في (المقنع) ١: ٢٦٣.

٤- ١: ٢١١.

٥- منيف الرتبة، ص ٥٣.

- وهذا ما اختاره الحافظ ابن حجر، إذ قال: مجهول العين كالمبهم، فلا يُقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من انفرد عنه على الأصح، وكذا من انفرد عنه إذا كان متاهلاً لذلك^(١).

- هذا، وقد خرّج الشيخان لجماعة لم يرو عن كل منهم سوى واحد، وعدّ الثقات ذلك منهما توثيقاً، ولم يعدّوا رواية الواحد جرحاً مع ثبوت التوثيق^(٢).

فلنعد إلى ما كنّا بصددّه، فنقول:

لما رأى الملعليّ العجليّ يوثّق بعض من لم يرو عنهم سوى واحد أهدر توثيقه، وليته اكتفى بذلك! لكنه جَسَرَ فرمى ابن معين وابن سعد والنسائي و(آخرين غيرهم!) بالثّاهل وتوثيق المجاهيل، وإليك عبارته:

فابن حبان قد يذكر في الثّقات من يجد البخاريّ سمّاه في تاريخه من القدماء وإن لم يعرف ما روى وعمّن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدّد، وربما تعتّ فيمن وجد في روايته ما استكره وإن كان الرجل معروفاً أكثراً.

والعجليّ قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم، يوثّقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلا واحد، ولم يبلغهم إلا حديث واحد^(٣).

أقول: لقد اشتطّ وجانب الاعتدال رحمه الله، وأطلق الدّعاوى العريضة بغير سلطان بين، فالعبرة إنما هي في الضبط والإتقان وليس في عدد الرواة، والعجب ممن

١- شرح النخبة ص ٧٤، قلت: والفقهاء لا يعرفون سوى هذا الذي ذكره ابن حجر.

٢- ذكر الأستاذ عذاب الحمّش عدداً من هؤلاء في كتابه ص ١٩٨، ثم قال: وهذا يعني أن ابن حبان وغيره ممن خرج الصحيح متفقون على إخراج حديث من ليس له إلا راو واحد.

٣- التّكميل ١: ٦٦٦

يدعي التحقيق، فيقلدُ المعلمي في رده توثيق العجلي، ولا يأخذ برأيه في إهدار توثيق
ابن معين وابن سعد والنسائي و(آخرين غيرهم!) أيضاً، إعمالاً للعلة ذاتها! فرحم الله
المعلمي! فقد صدق فيه قول القائل:

ولم أرَ في عيوبِ الناس شيئاً
كنقصِ القادرينَ على الثُّمام!

الفصل الخامس

تجلية مفهوم الجهالة

اتفق العلماء على أن الجهالة - من حيث الجملة - طعن في الراوي، وثلم يحول دون قبول روايته.

واتفقوا أيضاً على أن الجهالة إنما تنأى عند خلو الراوي من أي نقد آخر فيه، من توثيق أو تضعيف، فالجهول عندهم لا يجمع الثقة أو الضعيف^(١).
ثم اختلفوا في تفسير حقيقة الجهالة إلى خمسة مذاهب:

١- المذهب الأول: ويرى أن الراوي إذا روى عنه واحد فهو مجهول العين والحال، فإن روى عنه اثنان من الثقات، ارتفعت عنه جهالة العين، وبقيت جهالة الحال^(٢)، فلا تُعد مجرد رواية الثقات عنه معرفةً بحاله، بل لا بد من توثيق صريح له، وهو مذهب محمد بن يحيى الذهلي، وعليه جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين، قديماً وحديثاً، وأصحاب الكتب الخمسة، والأئمة الأربعة -سوى أبي حنيفة- وجلة

١- ولا يناقشه كون رواية الضعيف والمجهول -كليهما- مردودة، وذلك لتباين مأخذ الرد، فرواية الأول مردودة لثبوت جرحه، ورواية الثاني مردودة لانتفاء عدالته.

فإن قلت: فقد حكم الحافظ ابن حجر في (شرح نخبه الفكر) ص ٧٤ -تبعاً للحويني- أن رواية المستور لا يُحكم بقبولها ولا ردها، بل هي موقوفة إلى استبانة حالها!

فأقول: قد فسر -هو- معنى التوقف في الخبر، حيث قال ص ٢٧: وإذا تُوقِف عن العمل به صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول.

٢- لثلاثة مهمة: مرادهم بارتفاع جهالة العين: تحقق وجود الراوي، وتمييزه عن غيره من الرواة، أما ارتفاع جهالة الحال، فيعنون به: ثبوت درجة الراوي من الوثاقة أو الضعف، فمن ثبت له الثاني ثبت له الأول كما مر، ولا عكس عند جمهور المحققين.

أتباعهم، وقرره شيخ الإسلام ابن تيمية، ونصره خاتمة المحققين الحافظ ابن حجر. كما سيأتي.

٢- للذهب الثاني: وذهبت طائفة من المحدثين إلى أن الرجل إذا روى عنه واحد فهو مجهول العين والحال، فإن روى عنه ثقتان فأكثر ارتفعت عنه الجهالتان، وأصبح في حيز الثقات، وهو مذهب الأئمة: الدارقطني والبزار وابن القيم والذهبي، وغيرهم كما سيأتيك مفصلاً.

وقد غلا بعض هؤلاء، فزعم أن رواية الثقات شرط لصحة التوثيق، لا مجرد دليل وأمانة، حتى إنه لم يعتد برواية الصحابي إذا لم يرو عنه ثقتان! وهو مذهب الحاكم كما سيأتي نصه في ذلك.

٣- للذهب الثالث: وذهبت قلة من المحدثين إلى أن الرجل إذا روى عنه غير ثقة فهو مجهول، فإن روى عنه ثقة واحد - لا سيما إذا كان هذا الثقة مشهوراً - فقد خرج من حيز الجاهيل، وصار في حيز الثقات، وهو مذهب ابن خزيمة وتلميذه ابن حبان.

٤- للذهب الرابع: ويرى أن المجهول هو من لا يُعرف إلا بحديث أو حديثين، وجُهِنت عدائته، ولم يكن من أهل القرون المفصلة، سواءً في ذلك - أروى عنه واحد أم أكثر، وهو مذهب الحنفية^(١)، فمن كان في تلك القرون لا يُعد مجهولاً.

٥- للذهب الخامس: ويرى أن العبرة في الجهالة إنما هي بشهرة الراوي وانتشار حديثه بين العلماء، لا بالرواية، فمن لم يشتهر حديثه فهو مجهول، وهذا تحصيل مذهب ابن المديني كما قال ابن رجب^(٢)، وهو مذهب مهجور مطروح.

١- نهر (فياعد في علوم الحديث) للتهانوي ص ٢٠٧ و (فواتح الرحموت) ١٨٧:٢ فما بعد.

٢- شرح علل الترمذي ١: ٣٧٩.

وهذا الكتاب إنما ألف-أصالة-للذَّبِّ عن مذهب الجمهور، وبيان أنه الحقُّ الذي لا يجوز مواءمته، وتوضيح ما استندوا عليه من الأدلة كما سيأتي إن شاء الله.

طرق كشف المجاهيل

الجهالة في حقيقتها ضد العلم، فهي مفهومٌ عدميٌ نسبيٌّ، لا وجوديٌّ، ومعنى ذلك: أن الجهالة ليست وصفاً قائماً بالمجهول، إذ إنه مجهولٌ بالنسبة إلى نقاد هذا الشأن فحسب، وإلا فهو-في واقع الحال- معلومٌ لأسرته وأصحابه ولُصقاته، مُنصفٌ-في نفسه- بالقوة في رواية الحديث، أو الضعف فيها ولا بد، لا يتأني ارتفاعُ كلا الحالين أصلاً.

والذي يحكم بالجهالة لا بد أن يكون على درجةٍ عاليةٍ من التأهل والثمَنُ ليجزَمَ أن أحد الرواة ليس معروفاً عند العلماء، ولا بد أن يكون له من سعة الاطلاع، وطول الباع، ما يأخذ بيده إلى الحكم المحكم الدقيق في هذا المجال.

ومن المسالك التي يتتهجها النُّقاد لكشف المجاهيل:

١- أن يصرَّحَ إمامٌ ناقدٌ بأنَّ الراوي (مجهول) أو (لا يُعرف) أو (غير معروف)، ولا نجد بعد البحث في كتب الرجال ما يقاوم هذا القول.

ومن صيغ التجهيل أيضاً قولهم (مستور) وهي قليلةٌ عند المتقدمين، وقد تَبَعُثُها في كتاب ابن أبي حاتم، فلم أجِدْ لها ذكراً سوى في ثلاثة مواضع.

أما قولهم (ليس بمشهور) ^(١) فالغالب من استعمالهم لها إرادة الجهالة، إلا إذا شفعوها بما يصرفها عن ذلك المراد.

١- ويظهر لي أن تعريف كلمة (مشهور) أو تكثيرها-في هذه العبارة- سيان، والله أعلم.

وقد جعل ابن رجب هذه اللفظة من ألفاظ التجهيل التي يُطلقها ابن المني
وأبو حاتم رحمهما الله^(١).

وقد أطلق أبو حاتم هذا اللفظة - مفردة - في الجُم الغفير من مجاهيل العيين
الذين لا يذكر لهم سوى واحد من الرواة، ولا يجد فيهم قولاً من الأئمة، من أمثال:
محمد بن أبي طویل، ومحمد بن عبد الله بن داود الأنصاري، ومحمد بن عبد الله
الأعشى القاري، ومحبوب بن هلال المزني، وهلال بن الجهم، ويزيد بن مغل،
وغيرهم كثير، فهنا يريد جهالة عينهم وحالهم معاً كما لا يخفى.

وقد يذكر أبو حاتم تلك اللفظة فيمن روى عنه اثنان فأكثر من الرواة، فلا
يريد بذلك سوى جهالة حالهم، كما فعل في ترجمة (إسحاق بن الفرات قاضي مصر)
فقد ذكر له ثلاثة رواة.

وقد يقرن أبو حاتم هذه اللفظة بما يزيد بها جلاءً ووضوحاً، فمن ذلك:

أنه قال في (إسماعيل بن قيس القيسي): مجهول، ليس بالمشهور.

وقال في (إسحق بن أسيد أبي عبد الرحمن الخراساني): ليس بالمشهور، ولا
يُستغل به.

وقال في (سليمان بن أبي عبد الله): ليس بالمشهور فيعتبر بحديثه.

وقال في (محمد بن إبراهيم أبي شهاب الكناني): ليس بمشهور، يُكتب حديثه.

نعم، قرن أبو حاتم هذه اللفظة بصيغ تمثين أو توثيق، مثل (لا بأس به) أو
(صدوق)، فهناك يُريد بها ما ذكره الحافظ في ترجمة (محمد بن أيوب ابن ميسرة) من
(التعجيل) و(اللسان) من أن الراوي لم يشتهر بالعلم كاشتهار أقرانه، والله أعلم.

١ - انظر (شرح علل الترمذي) ٣٧٨:١.

٢- أن بصرح إمام ناقد بأنه لا يعرف الراوي، فهذا تجهيل منه له، فالجهالة ضد العلم، ثم لا نجد بعد البحث ما يقاوم هذا، وهذه الدرجة أنزل من التي قبلها.

وقد بين الناقد مقصود الأئمة من هذه العبارة، فقال ابن أبي حاتم عند قول أحد في (تمام بن لمحيج): ما أعرفه: يعني ما أعرف حقيقة أمره^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: قول ابن معين: لا أعرفه، أراد به جهالة عدالته، لا جهالة عينه، فلا يُعترض عليه بكونه روى عنه جماعة، فإن مجرد روايتهم عنه لا تستلزم معرفة حاله^(٢).

قلت: وقد تحذلق بعض المعاصرين، فزعم أنه لا يكفي قول إمام ماهر في راوٍ ما (لا أعرفه) لإثبات جهالة هذا الراوي، لأن عدم العلم - بزعمه - غير الجهالة، فالجهالة عنده مفهوم وجودي! ويكفي في إبطال هذا القول المتهافت جمع الأئمة بين اللفظين.

فقد قال الإمام الناقد علي بن المديني أنه حين سئل عن (إسماعيل بن رباح ابن عبيدة): لا أعرفه، مجهول.

وقال في (عبد العزيز بن بشير بن كعب): مجهول لا نعرفه.

والناظر في كتاب الجرح والتعديل يجد أبا حاتم يقول في كثير من الروايات: لا أعرفه مجهول، وأحياناً يقول: مجهول، لا أدري من هو، فدونك تراجع (إسماعيل بن

١- الجرح والتعديل ٢: ٤٤٥، وقد كرر هذا التفسير في ترجمة (صدقة بن أبي عمران) و (عبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن)، ففي ذلك أكبر رد على من قد يكابر فيدعي أن معنى هذه اللفظة: لا أعرف وجهه! أو صفة شكله! نعوذ بالله من الكبر والمكابرة، فقد ابتلينا في هذا الزمان بمن ينكر المسلمات!!

٢- الكت ص ٢٧٦، فقارن بين هذا الكلام، وبين ما سيأتي من تقول أبي غدة على الحافظ! ومنه تعلم أن تصريح العلماء بارتفاع الجهالة عن راوٍ ما لا يلزم منه توثيقه، لأنهم كثيراً ما يعنون ارتفاع جهالة عين الراوي، فتبقى جهالة حاله عندهم، وقد أقر بذلك اللكنوي في (الرفع والتكميل) ص ٢٢٩، فأحكم ذلك، واحذر تلاعب بعض المعاصرين!

موسى الأنصاري) و (أيوب بن صالح الأزدي) و (أيوب بن فراس) و (الحارث ابن بدل النصري) و (الحارث بن عمرو أبي وهب) و (حوشب بن زياد) وغيرهم كثير.

لذلك تجد ابن أبي حاتم يفسر هذه الكلمة من الأئمة بالجهالة، فقد جاء في ترجمة (عمر بن عثمان بن عمر): قال ابن معين: ما أعرفه، فعقب ابن أبي حاتم قائلاً: يعني أنه مجهول.

وجاء في ترجمة (محمد بن عباد بن سعد): قال ابن معين: لا أعرفه، قال أبو محمد: يعني لأنه مجهول.

وجاء في ترجمة (مالك بن عبيدة بن مسافع): قال ابن معين: ما أعرفه، قال أبو محمد: يعني أنه مجهول.

وقال في ترجمة (إسحق بن شاكِر): سألت أبي عنه، فقال: لا أعرفه، وإذا لم يعرفه مثله صار مجهولاً.

٣- أن يذكر إماماً ناقداً اسم الراوي، ثم يسكت عنه، فلا يذكر من روى عنه، أو لا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهذا إقرارٌ ضمنيٌّ منه بأنه يجهل عينه أو حاله، وعلى ذا مضى عمل الحفاظ كابن القطان والذهبي وابن حجر، وإن جادل في ذلك بعض المعاصرين كما سيأتي.

٤- أن نبحث في كتب الرجال، فلا نقع لهذا الراوي على أثر البتة، فنحكم بجهالته، ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا الراسخون في هذا الشأن.

وقفه مع الشيخ عبد الفتاح أبي غدة:

عقد الشيخ - رحمه الله - في تعليقه على (الرُّفْع والتكميل) ^(١) تسميةً بعنوان (سكوت المتكلمين في الرجال عن الراوي الذي لم يُجرح، ولم يأت يمتن

منكر: يُعد توثيقاً له)، أتى فيها بسلسلة من المغالطات والأوهام، وعضد رأيه بما شئت من منخقة ومتزدية ونطيحة أولم يتورّع - في سبيل نصرة قوله - عن التلاعب بنصوص الأئمة، وجاء برأي مستحدث غريب، مغرق في التساهل، ومع ذلك فقد راجت تلك (التثمة) بين كثير من العلماء فضلاً عن طلاب العلم، فكان لا بد من بيان عوارها، وطفني موقد نارها، فأقول وبالله أستعين:

دعوى عريضة

قال: لم يتعرّض المؤلف رحمه الله تعالى ولا من قبله فيما علمت لبحث حكم الراوي إذا ترجم له وسكت مثل البخاري أو أبي زرعة أو أبي حاتم أو ابنه... إلى آخر ما قال.

فأقول: لو كانت هذه المسألة على تلك الأهمية التي يزعمها الشيخ، لأوشك أن يسطرها الثّقاد في أسفارهم، وكانت حقيقة على أن يوسعوها بحثاً، أما ونحن نجدهم لم يبالوها بالة، ولم ينقعوا غلتها بكلمة، فقد حُقّ استرذالها، ولو كانت خيراً لكان ثمة من هو أولى بالسبق إليها.

فكيف وهناك قاعدة أسسها السابقون، راسية رسو الجبال، وهي كفيلة بهدم تلك المسألة من أصلها، ألا وهي قاعدة: لا يُنسب لساكِت قول؟

فإن قيل: فأنت تنسب لهم القول بالجهالة! فأقول: لا سواء، فإن الجهالة أمرٌ عديمي لا وجودي، فلا تفتقر إلى تصريح، ألا ترى أنك لو سألت إنساناً عن حال شخص ما فسكت، أنه يصح القول أنه يجهله ما لم يحل مانع من نطقه؟ أمّا التوثيق فأمرٌ وجودي يفتقر إلى تصريح، فبان الفرق بين الأمرين، لكل ذي عينين.

واعلم - أخي - أن مسألة السكوت مطروقة في باب الإجماع السكوتي من كتب الأصول، وقد بيّن العلماء أن القول بحجّيته - حتى عند من يقول به - استثناء

من أصل، قال العلامة ابن بدران: القاعدة بمقتضى العقل واللغة أن لا يُنسب إلى ساكتٍ قول إلا بدليل يدل على أن سكوته كالقول حكماً أو حقيقة، لأن السكوت عدمٌ محض، والأحكام لا تترتب على العدم، ولا تُستفاد منه الأقوال، فلهذا لو اتلف إنسان مال غيره وهو ساكت لم يمنعه ولم يُنكر عليه، ضَمِن المثلث، ولا يحصل سكوت المالك إذناً فيه، ولو ادعى شخص دعوى، فلم يجب بنفي ولا بإثبات، لم يكن مقراً بالحق بسكوته، بل يقول له الحاكم: إن أجبت وإلا جعلتك ناكلاً، فإذا لم يُجب قضى لوجود شرط القضاء، وهو عدم إجابته تنزيلاً له منزلة الإقرار لظهوره فيه، لا أنه إقرارٌ حقيقة، وهذا من المواضع المستثناة التي يُنسب فيها إلى السّاكت قولٌ بدليل، أما إذا قام دليل شرعي أو عقلي على نسبة القول أو مقتضاه إلى السّاكت عُمل به، كقوله عليه الصلاة والسلام في تزويج البكر: إذنها صماتها، وكقولنا: إن إقرار النبي ﷺ على قول أو فعل مع علمه وقدرته على إنكاره حجة، وأن الإجماع السكوتي حجة لقيام الدليل على أن السكوت ههنا كالقول^(١).

بقر وتلاعب بالنصوص أيضاً!

قال: ورأيت للحافظ ابن كثير في هذه المسألة مسلماً أعدل من مسلک ابن القطان، وأقرب إلى مسلک الجمهور^(١)، وذلك أنه اعتبر من سكتوا عنه مستوراً.

ثم نقل نصاً عن ابن كثير هكذا: وموسى بن جبير ذكره ابن أبي حاتم في كتابه الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال.

قلت: إنه لمن المؤسف حقاً أن يعتمد باحثٌ مطلعٌ، مثل الشيخ أبي غدة رحمه الله، فينقل النصوص مبتورة منقوصة، ودون أن يكلف نفسه عناء وضع نقطٍ تشير

١- نزهة الخاطر العاطر ٣٨٤:١ بتصرف يسير، وأصل الكلام للطوفي في (شرح مختصر الروضة) وهو من نفائس

الفوائد.

إلى ما حذفه على الأقل! فما أدري -والله- كيف وقع له ذلك؟ وإليك -يا طالب الحق- كلام ابن كثير على وجهه:

قال رحمه الله بعد أن ذكر الحديث: وهذا حديث غريب من هذا الوجه، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين، إلا موسى بن جبير هذا، وهو الأنصاري السلمي مولا هم المدني الحذاء، وروى عن ابن عباس وأبي أمية ابن سهل بن حنيف ونافع وعبد الله بن كعب بن مالك، وروى عنه ابنه عبد السلام وبكر بن مضر وزهير بن محمد وسعيد بن سلمة وعبد الله بن لهيعة وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب، وروى له أبو داود وابن ماجه، وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل، ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا، فهو مستور الحال^(١).

أحسبك علمت لم طوى أبو غدة كل هذا الكلام، واكتفى بآخره.

لقد أراد أبو غدة أن يوهم قارئه أن ابن كثير جعل حكمه بجهالة الحال منبياً -أصالة- على سكوت ابن أبي حاتم فحسب، ليصفو له مذهبه المبتدع في سكوت الناقد عن حكم الراوي، فطوى جميع تلك المعرفات التي ذكرها الحافظ ابن كثير رحمه الله تمهيداً لحكمه المزبور، وبذا يكون قد قول ابن كثير ما لم يقله.

وأهم ما بتره أبو غدة ذكر ابن كثير لسبعة رواة رووا عن هذا الراوي، وهي علّة الحكم على الراوي بالسّتر أو جهالة الحال، كما يعلم المبتدئ الشادي في هذا الفن، لا سكوت ابن أبي حاتم.

فإن أبي الشيخ إلا أن يتوهم أن المسكوت عنه مجهول الحال، فنقول له جديلاً: هب الأمر كذلك! ولكن ينبغي أن يُعلم أن الذين قبلوا مستور الحال طائفة من العلماء، وقد خالفهم في ذلك الحدّاق كما سأثبته عياناً في هذا الكتاب.

قال الحافظ ابن حجر: فإن جمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور، وهو نفس من المجهول^(١).

فهؤلاء هم الجمهور، لا كما يزعم أبو غدة!

تلبيس مكشوف حول موقف الحافظين الذهبيين

حاول الشيخ أن يوهم أن ابن حجر والذهبي معه في المسألة، مع أنه نقل قول ابن حجر في ترجمة (إياس بن نذير): ذكره ابن أبي حاتم ويضع، فهو مجهول.

فجميع العقلاء يفهمون من هذا النص أن الحافظ لا يعد تبيض ابن أبي حاتم توثيقاً للرأوي، بل هو سبب وجية عند الحافظ للحكم بجهالته، ولكن حبك للشيء يعمي ويصم! فاستمع إلى أبي غدة وهو يقول: إن المزني قد نقل ترجمة (إياس) هذا عن ابن أبي حاتم، وهي في كتابه (الجرح والتعديل)، ولم يتنبه الحافظ لهذا! يريد أن الحافظ أخطأ باستدراك كلام ابن أبي حاتم على المزني!

فأقول أولاً: يا ليت شعري! ما علاقة بحثنا هذا في كون الحافظ أخطأ باستدراكه على المزني أم لم يخطئ! وأقول ثانياً: يا قوم! كيف يهم الحافظ، فلا يرى نقل المزني لكلام ابن أبي حاتم في أثناء ترجمة إياس هذا، وترجمة إياس هذا شديدة الإيجاز، وهي - بطولها وعرضها - عند المزني لا تتعدى بضعة أسطر؟ وأقول ثالثاً: المزني ذكر كلام ابن أبي حاتم بحرفيته، والحافظ ذكر فائدة ذاك الكلام ونتيجته، وهي الحكم على الرأوي بالجهالة، فأين الوهم في هذا؟

١- النكت ص ١٢٩، وله غير ذلك من الأقوال الصريحة المؤيدة لما ذهبنا إليه، كما سيأتي.

أما فيما يتعلق بالحافظ الذهبي، فلا إخاله يخفى على الشيخ - وهو محقق (لسان الميزان) - أن الذهبي صرح بجهالة من يبيض له ابن أبي حاتم تسع عشرة مرة على الأقل، وقد تكلفتُ عناء جمعها:

- ١- ص ٢٨٣: إياس بن نذير الضبي الكوفي، ذكره ابن أبي حاتم ويبيض، مجهول.
- ٢- ص ٤٥٥: حبيب بن عمرو السلاماني، يبيض له ابن أبي حاتم، مجهول.
- ٣- ص ٥٧٧: الحكم بن عتيبة بن نهّاس، كوفي، ذكره ابن أبي حاتم ويبيض له، مجهول.

- ٤- ص ٦٢٣: حيّان بن عبيدالله المروزي، ذكره ابن أبي حاتم ويبيض، مجهول.
- ٥- ص ٦٥٨: خلاص بن عمرو، آخر، ذكره ابن أبي حاتم، مجهول، ويبيض له.

ومن الجزء الثاني:

- ٦- ص ٧٢: زكريا بن بدر، يبيض له ابن أبي حاتم، مجهول.
- ٧- ص ١٤٥: سعيد بن سيرين، يبيض له ابن أبي حاتم، مجهول.
- ٨- ص ٥٣٢: عبد الأعلى الكوفي، مولى الجعفيين، يبيض له ابن أبي حاتم، مجهول.

ومن الجزء الثالث:

- ٩- ص ٧٦: عطاء بن مسروق الفزاري، يبيض له ابن أبي حاتم، مجهول.
- ١٠- ص ٤١٤: كلثوم بن مرثد الكوفي، ذكره ابن أبي حاتم ويبيض، مجهول.
- ١١- ص ٤٢٨: مالك بن عثمان عن... ويبيض له ابن أبي حاتم، مجهول، وفي نسخة مالك عن عثمان.
- ١٢- ص ٤٨٣: محمد بن إسماعيل، مولى بني هاشم، يبيض له ابن أبي حاتم، مجهول.

ومن الجزء الرابع:

- ١٣- ص ٢٥: محمد بن محجب المصيصي، ذكره ابن أبي حاتم، ويؤنس له، مجهول.
١٤- ص ٣٣: محمد بن مروان الواسطي، يؤنس له ابن أبي حاتم، مجهول.
١٥- ص ٤٧: محمد بن المنذر بن أسد الهروي، يؤنس له ابن أبي حاتم، مجهول.
١٦- ص ٤٨: محمد بن منصور الجندي اليمامي، يؤنس له ابن أبي حاتم، مجهول.
١٧- ص ١٨٦: منصور بن عبيد الله الخراساني، يؤنس له ابن أبي حاتم، مجهول.
١٨- ص ٤٣٠: يزيد بن عبد الله، شيخ بغداد، يؤنس له ابن أبي حاتم، مجهول.
١٩- ص ٤٨٣: يونس بن أبي العيزار، يؤنس له ابن أبي حاتم، مجهول.

والشيخ يعاند ويقول: ليس ثمة تفريع الجهالة على التبيين كعبارة ابن حجر! فأقول أولاً: عجباً! ما بال الدّهي لا يعبا بتبيين ابن أبي حاتم، ولا يجعله نصاً على توثيق أولئك الرواة ولو مرة واحدة؟ وأقول ثانياً: هل أتى الدّهي بحكمه من محض فكره؟ أم بناه على ما بين يديه من أحكام السابقين؟ وأقول ثالثاً: خطّة الدّهي قاضية بعدم إطلاق لفظة (مجهول) إلا فيمن قالها أبو حاتم كما هو معلوم^(١)، فإطلاقه هذه الكلمة في ذلك العدد الغفير من الرواة الذين ترجم لهم ابن أبي حاتم قاطع في أنه فهم من سكوت أبي حاتم عنهم أنهم مجهولون عنده، وهو المطلوب، فتأمل.

خلط غريب بين الإضافة والتعقيب

أما ما عنى الشيخ نفسه من نقل زيادات ابن حجر على الحسيني في (تعجيل المنفعة)، فتعلّق الغريق بالقشة، فالحافظ يضيف، ولا يتعقب، وليس في الأمثلة التي

١- كما ذكر الدّهي نفسه في ترجمة (أبان بن حاتم)، وانظر (الرفع والتكميل) ص ٢٢٥.

ثم ما الشيخ نصريح واحد من ابن حجر بأنه يعتد بسكوت ابن أبي حاتم، بله
سكوت ابن يونس وأبي أحمد الحاكم وابن حبان وابن النجار! فدون ذلك خرط
الفتنة، فمكانة الحافظ أسمى وأجل من تلك التي يريد أبو غدة حشره فيها!

فهذا ما رأيت توضيحه، وكشف اللبس عنه، وقد تبين - بحمد الله - أنه ورم لا
نحم، وهو - بجملة - إما تحريف في الثقل، أو غلط في الفهم، وقس على ذلك سائر
ما يذكره الشيخ ساعه الله، والله تعالى أعلم.

سياقة أقوال العلماء في حكم رواية المجهول

اضطرب الكثيرون في حقيقة اختلاف العلماء في هذه المسألة، وأصبح كلُّ يدَّعي أنَّ الجمهور معه فيها، ويرمي مخالفه بالشذوذ، وأُحيِطت المسألة بغاشية سوداء من الغموض، مما أعاق الرؤية العاقلة المتوازنة، فكان لزاماً على باغي الحق أن يلقيَ عن كاهله أثقال التَّعصُّب الذميمة، ليرى الحقيقة كما هي في الواقع، وهو ما ستراه بإذن الله في هذا الفصل.

نستطيع أن نقسم المختلفين في هذه المسألة إلى فريقين كبيرين:

فريقٌ يرى أنه يكفي لتوثيق راوٍ ما أن يروي عنه الثقات، على اختلاف بينهم في عدد هؤلاء الثقات.

وفريقٌ يرى أن مجرد رواية الثقات عن راوٍ ما لا تُعدُّ توثيقاً له، بل لا بدَّ من معرفة مدى صدق الراوي وضبطه وأمانته^(١).

وقد ذكر العلامة ابن دقيق العيد فائدة أخرى لمعرفة أعلام الفريقين، فقال:

وقد فهم عن بعض أرباب الحديث أنه يُطلق اسم الثقة على من لم يظهر فيه جرحه مع زوال الجهالة عنه... فمن كان يرى هذا المذهب، فتزكيته للراوي بكونه ثقة لا تكفي عند من لا يقبل رواية المستور.

وأما من لا يرى هذا المذهب، فإذا قال: فلان ثقة، كفى ذلك^(٢).

١- من الأساليب غير اللائقة التي يلجأ إليها بعض المعاصرين للتشويش على القراء خلط الأوراق، وسوق أقوال السلفي وابن حجر وغيرهما في صعيد واحد، للإيهام أنهما على مذهب واحد، وأن المخالف لهذا المذهب شاذٌّ ناكبٌ عن الجماعة! مع تحريف الأقوال أو (تبهيرها) لتوافق الهوى المرغوب! فإلى الله المشتكى.

فلنستعرض -بعون الله- أعلام كل فريق، لنصل إلى حقيقة الحال.

الفريق الأول: ويرى أن رواية الثقات عن الراوي كافية لتوثيقه والاحتجاج به، على اختلاف بينهم في عدد هؤلاء الثقات، ولا يفتقر إلى نص صريح على وثاقته، فمنهم:

١- أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي :

الإمام الفقيه، فقد اشتهر عنه أنه يرى أن الأصل في المسلمين العدالة، فلم يَرِ التنقيب عن أحوالهم ابتداءً، لا في الشهادة ولا في الرواية، وبه اشتهر هذا المذهب، وتبعه عليه فقهاء الحنفية ومحدثوهم ومخرجوهم.

٢- محمد بن خزيمة :

قال السُّخاوي: ذهب ابن خزيمة إلى أنَّ جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور^(١).

٣- محمد بن حبان:

فقد كان يرى أنَّ الأصل في الرواة العدالة والاحتجاج بحديثهم، حتى لو لم يرو عنهم سوى واحد، كما سلف ذكره، إلا إذا أسفر البحث في أحاديث الراوي عن العكس.

قال الذهبي في ترجمة (عمارة بن حديد) من (الميزان): ولا يُفرح بذكر ابن حبان له في (الثقات)، فإنَّ قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يُعرف^(٢).

١- الاقتراح ص ٥٤.

٢- فتح المغيث ١: ٣١٧، وانظر دياحة (اللسان) للحافظ ابن حجر.

٣- الميزان ٣: ١٧٥، قلت: وفي إقرار الحافظ الذهبي رحمه الله -على تسامحه الشديد- باحتجاج ابن حبان بالمجاهيل وعلم الفرع بذلك -عمرة بالغة للمخالفين لو كانوا يتفكرون! هذا، مع العلم أنَّ الفرق بين مذهب ابن حبان والذهبي في هذا (فرقة كمب) كما يقولون!

وقال الزركشي: ظاهرُ تصرف ابن حبان في (ثقاته) و(صحيحه): ارتفاعُ
الجهالة برواية عدل واحد^(١).

٤- ابن البيع الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرک:

فالحاكم يشترط للاحتجاج بحديث الراوي شرطين: عدم ورود جرح فيه لا
نبوت الوثاقة، مع رواية اثنين من الثقات عنه، فاعجب ما شئت من اجتماع الجفاء
والغلو في عالم واحد!!

فقد قال في بعض الأحاديث: هذا إسنادٌ مصريٌّ ما في رواته مجروح^(٢).

وقد عقب الذهبي على ذلك بقوله: بل مجهول.

وقال ابن القيم: والعجب من الحاكم! كيف يكون هذا مستدرکاً على
الصحيحين ورواته لا يُعرفون بجرح ولا بتعديل^(٣) ؟

وقد أفصح الحاكم عن مذهبه فقال:

وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم
الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا
هذا، كالشهادة على الشهادة^(٤).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة (عبد الرحمن بن فروخ) وهو يردُّ على الحاكم:
وهو على قاعدته في أن شرط من يُخرَّج له في الصحيح أن يكون له راويان^(٥).

١- البحر المحيط ٣: ٣٤١.

٢- المستدرک ١: ١٧١.

٣- مذهب السنن ١: ١١٨.

٤- معرفة علوم الحديث ص ٦٢، واشترطه رواية عدلين عن الصحابي لتقبل روايته ينسحب على غير الصحابة من
باب أول! على أن الحاكم - في مستدركه - لم يفت بأي من شروطه كما هو معلوم.

٥- وفي هذا النص إشارة لطيفة إلى أن هذا المذهب مختص بالحاكم، ولا يوافق عليه جمهور أهل العلم.

٥- أبو الحسن الدارقطني:

الإمام الحافظ المتقن، فقد عدّ من روى عنه اثنان صالحاً للاحتجاج بخبره،
ونسب هذا إلى أهل العلم بالحديث!

قال: وأهل العلم بالحديث لا يحتجّون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف،
وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلاً مشهوراً، أو رجل قد ارتفع اسم
الجهالة عنه، وارتفع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعداً، فإذا كان هذه
صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذٍ معروفاً، فأما من لم يرو عنه إلا رجل
واحد، انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والله أعلم^(١).

٦- أبو بكر البزار:

صاحب المسند، حكى عنه السخاوي أنه يكتفي برواية ثقتين لتعديل الراوي.
ونقل الزيلعي عنه قوله: وإنما ترتفع جهالة المجهول إذا روى عنه ثقتان
مشهوران، فأما إذا روى عنه من لا يُحتجُّ بحديثه لم يكن ذلك الحديث حجّة، ولا
ارتفعت جهالته^(٢).

٧- سليم الرازي:

وهو من علماء الشافعية، حكى عنه ابن الصّلاح وغيره أنه يحتجُّ برواية
المستور^(٣)، واحتجّ لذلك بما يأتي في الفصل التالي.

٨- أبو بكر بن فورك :

الأصولي المتكلم، حكى عنه الزركشي قبول خبر المجهول^(٤).

١- سننه ١٧٤:٣.

٢- نصب الراية ٣٩:٢.

٣- المقدمة ص ١١٢.

٤- البحر المحيط ٣:٢٤٠.

١- عبد الحق الإشبيلي المالكي :

صاحب الأحكام، كان يحتج برواية المستورين.

ولما ضعف بعض الأحاديث، تعقبه الذهبي بقوله: وعليه مؤاخذه في ذلك، فإنه

يقبل رواية المستور^(١).

١٠- ابن دقيق العيد:

الإمام المحقق، نقل الزيلعي عنه قوله: والوليد بن زروان روى عنه جماعة، وقول ابن القطان: إنه مجهول، هو على طريقته في طلب زيادة التعديل مع رواية جماعة عن الراوي^(٢).

قلت: وظاهره يقتضي أنه لا يرتضي مذهب ابن القطان، فالإنصاف يقتضي عده ممن يقبل حديث المستور^(٣).

١١- ابن قيم الجوزية:

الإمام العَلَم المتفَن، وهو يرى أن رواية اثنين فأكثر عن الراوي موجبة لقبول حديثه، ولذا فقد تعقب ابن حزم وابن القطان في أكثر من موطن لتجهيلهما بعض الرواة، فمن ذلك أنه نقل حكم ابن حزم وابن القطان على الوليد بن زوران بجهالة الحال، فقال:

وفي هذا التعليل نظر، فإن الوليد هذا روى عنه جعفر بن برقان وحجاج ابن منهال وأبو المليح الحسن بن عمر الرقي، وغيرهم، ولم يُعلم فيه جرح^(٤).

١- الميزان ١: ٤٦٧.

٢- نصب الراية ١: ٢٣.

٣- وإن كان الناظر في كتابه (الاقتراح) يرى أنه عرض قول الفريقين دون أن يحزم بشيء في المسألة.

٤- تهذيب السنن ١: ١٠٧.

وقد تجاوز ابن القيم رحمه الله ذلك، فجعل رواية إمام مشهور عن راوٍ
موجبة لقبول حديثه، فقال في بعض الأحاديث:

ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له عن بعض بني رافع، وهو مجهول.
ولكن هو تابعي، وابن جريج من الأئمة الثقات العدول، ورواية العدل عن غيره
تعديل له ما لم يُعلم فيه جرح، ولم يكن الكذب ظاهراً في التابعين، ولا سيما من أهل
المدينة، ولا سيما موالى رسول الله ﷺ، ولا سيما مثل هذه السنة التي تشتد حاجة
الناس إليها، لا يُظن بابن جريج أنه حملها عن كذاب، ولا عن غير ثقة عنده ولم يبين
حاله^(١).

وهذه المسألة من المسائل القلائل التي خالف فيها ابن القيم شيخه ابن تيمية
رحمهما الله، كما سيأتي، فلا تعجل علينا.

١٢ - أبو عبد الله الذهبي :

الحافظ الجيهنزي الشهير، إمام الجرح والتعديل في عصره، فقد صرح بأن المستور
حجة، ونسب هذا القول للجمهور، ولعله لذلك اغتر من اغتر بهذا المذهب.

قال في (الموقظة): وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على
من لم يُجرح، مع ارتفاع الجهالة عنه^(٢)، وهذا يُسمى مستوراً، ويُسمى: محله الصدق،
ويقال فيه: شيخ^(٣).

١- زاد المعاد ٥: ١٤٢، وأقول: هو ابن القيم سأل الله، فقد كان ابن جريج -على جلالته- راوية عن الضعفاء،
بل مدلساً عنهم، معروفاً بذلك، حتى قال الإمام مالك: كان ابن جريج حاطب ليل!
والسؤال الملح الذي يطرح نفسه هو: كيف يكون من يدلس عن الضعفاء (لا يروي إلا عن ثقة عنده)؟

٢- أي: بسرواية اثنين عنه، وتأمل قوله الآتي (من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة...)، ومنه تعلم الرد على
استدلال أبي غدة بالصبر على احتجاج الذهبي بالراوي لمجرد سكوت السائد عنه! رزقنا الله وإياكم -الفهم.
٣- ص ٧٨.

وقال في ترجمة (حفص بن بُغيل): ابن القُطَّان يتكلَّم في كل من لم يقل فيه إمام
عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمَّن عاصره ما يدل على عدالته، وهذا شيء كثير، ففي
الصحيحين من هذا النمط خلقٌ كثيرٌ مستورون، ما ضَعَّفهم أحدٌ ولا هم بمجاهيل^(١)!
وقال أيضاً في (زياد بن مليك): شيخ مستور، ما وثَّق ولا ضَعَّف، فهو جائز
الحديث^(٢).

وقال في ترجمة (مالك بن الخير الزبادي): وفي رواية الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما
علمنا أنَّ أحداً نصَّ على توثيقهم، والجمهور على أنَّ من كان من المشايخ قد روى
عنه جماعة ولم يأت بما يُنكر عليه أنَّ حديثه صحيح^(٣).

وقد بنى الذهبي تصحيح الكثير من الأحاديث على قاعدته هذه من الاحتجاج
بالمستورين.

وقد تعقب ابن حجر قولة الذهبي هذه، ولم يرضها، كما سيأتي في (الفريق
الثاني).

١٢- أصوليو الحنفية:

فقد صرَّح أبو زيد الدَّبَّوسي - وهو من جلة الأصوليين الأحناف - أنَّ خبر
المجهول حجةٌ إذا سكت عنه السلف^(٤)، ونصَّ عليه صاحب (مسلم الثبوت)، وشارح
كتابه الشيخ عبد العليُّ بن نظام الدين الهندي^(٥).

١- هذه دعوى عريضة وتحويل داخض من الذهبي رحمه الله، ويكفي في إبطاله أن نقول: إن اشتراط الشيخين
صحة ما يوردونه من أحاديث توثيق ضمنيٌّ منهما لكل من يخرجان حديثه في الأصول، كما سيأتي.

٢- الميزان ٢: ٩٣.

٣- نفسه ٣: ٤٢٦.

٤- تقوم الأدلة ص ١٨٢.

٥- فواتح الرحموت ٢: ١٨٧.

قال الدبوسي موضحاً مذهبه: ويُحتمل أن يقال: إن خبر المشهور حجة ما لم يُخالف القياس، وخبر المجهول مردود ما لم يُؤيد بالقياس، ليقع الفرق بين الذي ظهرت عدالته والذي لم تظهر، ليكون ردُّ العدل لعارض تهمة، وقبول غير العدل بعارض دليل^(١).

وقال الشيخ التهانوي رحمه الله: والذي ظهر لي من كلام فقهاءنا أن المراد بقبول رواية المستور من غير الصحابة عندهم: جواز العمل بها دون الوجوب، وكذا مجهول العين من غيرهم^(٢).

١٤- أحمد محمد شاكر:

قال: اختلفوا أيضاً في رواية مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، مع كونه معروف العين برواية عدلين عنه^(١)، قبلها بعضهم مطلقاً، وقبلها بعضهم إذا روى عنه من لا يروي إلا عن ثقة، والصحيح عدم قبولها، وهو قول الجمهور.

وأما المستور، وهو العدل في ظاهر حاله، ولكنه مجهول العدالة باطناً فالأصح قبول روايته، لأن الإخبار مبني على حسن الظن بالراوي^(٢).

١٥- محمد ناصر الدين الألباني :

حيث استقر أمره على الاحتجاج بالمستورين، وجهل مخالفيه في ذلك، ورماهم -على عادته!- بالخذاعة! وبني تصحيح الكثير من الأحاديث على ذلك!

^١ - وهذا الكلام -والذي بعده- يكونون قد أمسكوا العصا من الوسط، ليستقيم لهم الاحتجاج بما شأوا من روايات المجاهيل وودع ما شأوا، على حدِّ قوله تعالى: ﴿يَحْلُوْنَ غَآمًا وَيُخَرِّمُوْنَ غَآمًا﴾، وهذه نتيجة بناء الأصول على الفرع! فأنه المستعان.

^٢ - قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٩.

^٣ - شرح ألفية السيوطي ص ٨٠.

وهو يرى أن الرواة المذكورين عند ابن حبان إذا روى عنهم واحد فهم مجهولو العين، فإن روى عنهم اثنان فهم مجهولو الحال، فإن روى عنهم ثلاثة فهم مقبولون في الشواهد، فإن روى عنهم أربعة فهم صدق حسنو الحديث^(١)!

فهؤلاء أشهر من قال بهذا القول من الفقهاء والمخرجين، جمعتهم حسب الطاقة والجهد على سبيل العدل والإنصاف، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفريق الثاني: ويرى أن مجرد الرواية لا تكفي للاحتجاج بأحد الرواة، مهما بلغ عدد من روى عنه، بل لا بد من المعرفة الخاصة بضبط الرواي وصدقه، والتنقيص على ذلك من إمام ناقد لا يكتفي بمجرد الرواية، منهم:

١- مالك بن أنس:

فتوثقه في الرواية أشهر من نار على جبال راسيات، وإبائه الرواية إلا عن الثقات بات من المسلمات الواضحات، وهذا محل إجماع من الأئمة الأثبات، كما سبق نقل ما لهم في ذلك من مقولات، ولا يجادل في هذا إلا مكابر عنيد ذو جهالات.

وأضيف هنا ما ورد عنه من قوله رحمه الله: لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ، فما أخذت منهم شيئاً، وإن أحدهم لو اتّمن على بيت المال لكان به أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا ابن شهاب وهو شاب فنزدحم على بابه^(٢).

١- مقدمة (تحرير التقریب) ٣٣:١ والحق أقول إن شاء الله: لم أقف على مثل هذا التفصيل لأحد قبله!

٢- الكفاية ص ١٥٩، وترتيب المدارك ١: ١٢٣.

٢- سفيان الثوري :

فقد كان يدعو إلى التثبت في الأخبار كما سبق، وعده ابن أبي حاتم من الأئمة المقتدى بهم في الجرح والتعديل.

وقد جاء عنه قوله: إذا حدثك ثقة عن غير ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك غير ثقة عن ثقة فلا تأخذ، وإذا حدثك ثقة عن ثقة فخذ^(١).

٣- الأوزاعي :

وكان أيضاً من المتبئين المتحرزين.

ورد عنه قوله: خذ دينك عمّن تثق به وترضى^(٢).

٤- محمد بن إدريس الشافعي :

الإمام العلم المقدم، ناصر السنة، وكلامه في هذه المسألة جذع في أعين المعاندين الملبسين، لا سيما أولئك المنتسبين إلى مذهبه!

فقد اشترط لقبول الحديث: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه^(٣).

١- الجرح والتعديل ٢: ٢٩.

٢- نفسه ٢: ٢٩، ثم وقفت على قول البيهقي: الأوزاعي إمام في نفسه ثقة، لكنه يحتاج في بعض مسائله بأحاديث من لم يقف على حاله، ثم يحتاج بالمقاطيع، (كما في ترجمته من التهذيب).

ويناقضه قول ابن عدي وحده في (عبد الواحد بن غياث): أرحو أنه لا بأس به، لأن في رواية الأوزاعي عنه استقامة! فهذا يشير إلى وثاقة شيوخه، ومن ثم نبذه الرواية عن الجاهيل.

قلت: فأنا متوقف في حقيقة مذهب الأوزاعي الآن، فلعل عند غيري تحقيقه، والله أعلم.

٣- الرسالة ص ٣٧٠.

ولما ذكر شروط العمل بالمرسل قال: ثم يُعتبر عليه بأن يكون إذا سُمِّي من روى عنه لم يسمي مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه، فيُستدلُّ بذلك على صحته فيما روى عنه^(١).

وقال أيضاً في اختلاف الحديث: وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه، وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير^(٢).

وقال أيضاً: وجماع هذا أن لا يُقبل إلا حديث ثابت، كما لا يُقبل من الشهود إلا من عُرف عدله، فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرغوباً عمَّن حمله كان كما لم يأت، لأنه ليس بثابت^(٣).

وحكى البيهقي عنه قوله: لم يكلف الله أحداً أن يأخذ دينه عمَّن لا يعرفه، فإن جهل منهم واحد، وقف عن روايته حتى يُعرف بما وصفت، فيُقبل خبره، أو بخلافه فيردَّ خبره، كما يقف الحاكم عمَّن شهد عنده حتى يتبين عدله فيقبل شهادته، أو جرحه فيردَّ شهادته^(٤).

فرحم الله هذا الإمام، ما كان أصدعه بالحق، وأقوله بالصواب!

٥. أحمد بن حنبل:

الإمام الربَّانيُّ، المحدثُ الفقيه المجدِّد، لم يكن محتجُّ بالجاهيل.

فقد سئل في رواية مهتاً عن حديث، فقال: ليس بصحيح، قيل له: لم؟ قال: من عمر بن هارون؟ قيل له: لا يُعرف، قال: لا يُعرف.

١- نفسه ص ٤٦٣.

٢- الأم ٥: ٥٩١.

٣- نفسه ٥: ٥٩٩.

٤- جزء القراءة خلف الإمام ص ١٥٢.

قال القاضي أبو يعلى: هذه الرواية تدلُّ على أنَّ رواية العدل عن غيره ليس بتعديل، وأنَّ الجهالة بعين الراوي تمنع من صحة الحديث.

وقال مهناً أيضاً: سألت أحمد عن حاتم بن زيد الهمداني، ثقة هو؟ قال: كان يزيد بن هارون يحدث عنه، قلت: ثقة هو؟ قال: ما أدري، وكرهه.

قال القاضي: وهذه الرواية تمنع أيضاً أن يكون رواية العدل تعديلاً^(١).

وقال العلامة ابن عقيل: وإذا روى عَمَّن لا تُعرف عدالته ولا فسقه، بل عُرف مجرد إسلامه، فظاهرُ كلام أحمد أنه لا يروي إلا عَمَّن تُعرف ثقته بثناء أهل بلده عليه، ولا يُقنع بمجرد إسلامه في الرواية عنه.

قال في رواية الفضل بن زياد، وقد سأله عن ابن حميد: يروي عن مشايخ لا يعرفهم، وأهل البلد يشنون عليهم، فقال: إذا أثنى عليهم قبل ذلك منهم هم أعرف^(٢).

فقد اعتبر في قبول روايتهم ثناء أهل البلد عليهم^(٣).

٦- محمد بن إسماعيل البخاري:

صاحب الصحيح، واستيثاقه من أحوال الرجال معلوم للقاضي والداني، حتى عدَّ النقاد إخراج الشيخين للراوي توثيقاً له، إذا كان ذلك في الأصول.

قال ابن حجر: فأما جهالة الحال، فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح، لأنَّ شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة، فمن زعم أنَّ أحداً منهم مجهول فكانه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أنَّ المدعيَ لمعرفته

١- المسوِّدة ١: ٥٠٤.

٢- علَّق شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه الرواية بقوله: هذا في كلام أحمد رحمه الله كثير جداً، انظر (المسوِّدة) ١: ٥٠٩.

٣- الواضح ٥: ١٨.

مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنيته^(١).

قلت: وقد قال في جزء القراءة خلف الإمام^(٢): وأما يحيى بن حميد فمجهول، لا يُعتمد على حديثه، غير معروف بصحة خبره، مرفوع^(٣) (!)، وليس هذا مما يحتج به أهل العلم.

قلت: والراوي عن يحيى هو ابن وهب، الثقة الثبت، ومع ذلك فلم يعد البخاري مجرد روايته عنه توثيقاً كما ترى.

٧. مسلم بن الحجاج القشيري:

وما يقال في البخاري يقال فيه، ويزيد عليه بأنه صرح بمذهبه في رواية المجاهيل.

قال في مقدمته العظيمة: ولا أحسب كثيراً ممن يعرج من الناس على ما وصفنا من هذه الأحاديث الضعاف، والأسانيد المجهولة، ويعتد بروايتها بعد معرفته بما فيها من التوهن والضعف، إلا أن الذي يحمله على روايتها والاعتداد بها إرادة التكرار بذلك عند العوام، ولأن يُقال: ما أكثر ما جمع فلان من الحديث، وألف من العدد! ومن ذهب في العلم هذا المذهب، وسلك هذا الطريق، فلا نصيب له فيه، وكان بأن يُسمى جاهلاً أولاً من أن يُنسب إلى علم^(٤).

قلت: لقد أبلغ في القول رحمه الله، وأصاب المحز وطبق المفصل، فهلاً يرعوي

الملبسون!

١ - هدي الساري ص ٣٨٤، وفي هذا رد بالغ على زعم الذهبي الآنف أن صاحبي الصحيح أخرجا لعدد كبير من المجاهيل! دع عنك نخطئة الحافظ ابن حجر للذهبي في هذا الصدد في موضعين، كما سيأتي.

٢ - ص ٧٦.

٣ - كذا في المطبوع!

٤ - صحيح مسلم ١: ٢٧٦.

٨- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني:

ذكر الحافظ الشاب أبو بكر الحازمي أن ممن يخرج لهم أبو داود تقرأ من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه^(١)، فأما عند الشيخين فلا.

وقال الإمام الخطابي رحمه الله: فأما السقيم منه فعلى طبقات، شرها الموضوع، ثم المقلوب، أعني ما قلب إسناده، ثم المجهول، وكتاب أبي داود خلي منها، بريء من جملة وجوهها، فإن وقع فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره، فإنه لا يالو أن يبين أمره، ويذكر علته، ويخرج من عهده^(٢).

قلت: ومن الأمثلة على ذلك أن أبا داود أعل حديث طلاق الأمة^(٣) بقوله: وهو حديث مجهول.

وقال الحافظ في ترجمة (مظاهر بن أسلم) من التهذيب:

قال أبو داود: رجل مجهول، وحديثه في طلاق الأمة منكر.

قلت: مع أن مظاهراً هذا روى عنه خمسة، منهم ابن جريج، والثوري، وأبو عاصم النبيل!

وأعل حديثاً في الدعوة^(٤) بقوله: أبان بن طارق مجهول.

قلت: أبان هذا روى عنه اثنان.

وفي هذا كفاية لمن أراد الله له الهداية.

١- يريد بقية أصحاب السنن: الترمذي والنسائي.

٢- شروط الأئمة الخمسة ص ٥٨.

٣- مقدمة معالم السنن ١: ١١١.

٤- وهو في سننه برقم (٢١٨٩).

٥- برقم (٣٧٤١).

وينسحب عليه كلام الحازمي الأنف، أما رده أحاديث المجاهيل فحدث عن
البحر النازف ولا حرج، فقد استغرب^(١) الجم الغفير من الأحاديث لعل الجهالة،
مراء جهالة العين أو الحال، ولم يكثرث (برواية الثقات)!

فمن ذلك أنه أعل حديثاً في تارك الحج^(٢)، وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه
إلا من هذا الوجه، وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف
في الحديث.

قلت: مع أن هلالاً هذا روى عنه خمسة، منهم عفان بن مسلم!

وقال في حديث رفع الأيدي في الدعاء^(٣): هذا حديث غريب^(٤)، لا نعرفه إلا
من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرّد به، وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس.
قلت: فتأمل كيف استغرب الحديث، فلم يصحّحه ولم يحسنه، بالرغم من عنايته
الشديدة بذلك، مع تصريحه برواية الناس عن ذلك الراوي^(٥)، ولم يعد ذلك توثيقاً له.
ومن له أدنى اطلاع على الجامع لا يعدم الجم الغفير من الأمثلة.

١- واستغرب الترمذي يفيد التضعيف كما هو معلوم بالاستقراء.

٢- برقم (٨١٢).

٣- برقم (٣٣٨٦).

٤- أما ما جاء في نسخة: صحيح غريب! فهو خطأ قطعاً، لمخالفته التحفة وأصلين مخطوطين.

٥- ذكر ابن حجر له ثمانية رواة، منهم: عبد بن حميد، والدوري، والجوزجاني! فاسطر إلى تحرّز هذا الإمام في
تصحيحه، واعجب ما شئت من مجارفة الذهبي ومن اغترّ به في قولهم: إن العلماء لا يعتدّون بتصحيح الترمذي!
وقد أجاد في الردّ عليه العلامة العراقي فقال: لا يُقبل هذا الطعن منه في حق الترمذي، وإنما جهل الترمذي من
لا يعرفه كسائر حزم، وإلا فهو إمام معتمد عليه، ولا يمنع أن يخالف اجتهداً غيراً في بعض الرجال.

انظر حلا مشيئة - بقية كلامه مقولاً في (نيل الأوطار) ٢: ٢٤٥.

واقول: بل الذي ثبت لي بالتتبع أن تصحيح الترمذي حمّ بكثير من تصحيح الذهبي - رحمهما الله -

١٠- أحمد بن شعيب النسائي :

وهو معروف بتوثيقه من رجاله، حتى قرُن بالبخاري ومسلم في ذلك. وقد
الحازمي الألف منسحب عليه، ولما اضطرُّ إلى التخريج عن المجاهيل بينهم.
فمن ذلك: أنه أعلَّ حديثاً "بقوله: عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور، ولا
يُحتجُّ بحديثه.

قلت: جهل عبد الملك هذا- أيضاً- أبو حاتم والدارقطني وابن أبي عاصم. مع
أنه قد روى عنه ستة! وتأمل أيضاً كيف قرُن النسائي عدم الشهرة بعدم الاحتجاج.
كما يدلُّ على أن هذه قاعدة مطردة عنده.

١١- أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي :

كان لا يكتفي بمجرد الرواية، وقد أوضح ذلك الذهبي والسخاوي، وهذا
إنصافٌ منهما، أما مخالفو اليوم فهم ملبسون يتعلّقون بالقسّة، ويقلبون الحقائق!

قال الحافظ السخاوي رحمه الله: على أن قول أبي حاتم في الرجل أنه مجهول،
لا يريد أنه لم يرو عنه سوى واحد، بدليل أنه قال في داود بن يزيد الثقفي: مجهول،
مع أنه قد روى عنه جماعة، ولذا قال الذهبي عقبه: هذا القول يوضح لك أن الرجل
قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو روى جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال، وقد
قال في عبد الرحيم بن كردم بعد أن عرفه برواية جماعة عنه: إنه مجهول^(١).

١- برقم (٥٧١١).

٢- فتح المغيب ١: ٣٢٠.

قلت: أمّا ما جاء في مقدمة (الجرح والتعديل): حدثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن رواية الثقات عن رجل غير ثقة مما يقوّه؟ قال: إذا كان معروفاً بالضعف لم نقوّه، وإذا كان مجهولاً نفعه رواية الثقة عنه^(١).

أقول: أبو حاتم رحمه الله لم يقل: إن الرجل يتحوّل ثقة برواية الثقات عنه، فهذا تقويل له لما لم يقله، بل قال بالتقوية النسبية، ونحن نقول بها، إذ إن رواية الثقات عن الراوي ترفعه من جهالة العين إلى جهالة الحال، وأنت ترى أن عمل الإمام رحمه الله جرى على ذلك، وهذا أكبر برهان على حقيقة مذهبه، لا سيما عند أولئك الذين يرون الاعتداد (بالعمل) لا (بالقواعد المهجورة)!

١٢. أبوزرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي :

والقول فيه كالقول في صاحبه أبي حاتم.

١٣. أبو سليمان الخطابي :

المحدث الفقيه، وقد سبق قوله عند الكلام عن أبي داود، وهو ممن لا يرى حتى الاستشهاد برواية المجهول، كما سيأتي، فلا تعجل علينا .

١٤. أبو بكر البيهقي :

قال في جزء القراءة خلف الإمام^(٢): وإذا كنا لا نقبل رواية المجهولين، فكيف نقبل رواية المجروحين؟ لا نقبل من الحديث إلا ما رواه من ثبتت عدالته، وعُرف بالصدق رواته.

١٥. محمد بن جرير الطبري :

فقد روى في تهذيبه حديثاً من طريق يزيد الضبي، ثم قال: يزيد الضبي مجهول لا تقوم به حجة، كذا في ترجمة (يزيد بن نعمة الضبي) من تهذيب ابن حجر.

١- الجرح والتعديل ٣٦:٢.

٢- ص ١٥٥.

قلت: مع أن ابن حجر ساق ليزيد هذا أربعة رواة.

وفي ترجمة (يوسف بن الزبير المكي): قال ابن جرير: مجهول، لا يُحتج به.

قلت: روى عنه إمامان: بكر المزي، ومجاهدا

وقول الطبري هذا يُفهم منه أمران:

الأول: أن كثرة الرواة لا ترفع الجهالة الحالية، حتى لو كان أولئك الرواة مشهورين.

الثاني: أن مثل هذا الراوي لا ينهض حديثه للاحتجاج.

١٦- أبو بكر الحازمي:

فقد ذكر أن من شروط الراوي العدالة، وقال: أجمع أهل العلم على أنه لا يُقبل إلا خبر العدل، وكل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، وإمعان النظر في أحوالهم، سوى الصحابي^(١).

١٧- الخطيب البغدادي:

قال: وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم... إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه، وقد زعم قوم أن عدالته تثبت بذلك، ونحن نذكر فساد قولهم إن شاء الله^(٢).

قلت: والخطيب رحمه الله أفضل من رد على المحتجّين بالمجاهيل، وقد أطل في ذلك وأطاب، فله دره!

١- شروط الأئمة الخمسة ص ٥٥.

٢- الكفاية ص ٨٨.

١٨- أبو محمد بن حزم :

الإمام الظاهريُّ المحقِّق المجتهد.

قال: ومن جهلنا حاله فلم ندرِ أفسقَ هو أم عدل؟ وأغافلٌ هو أم حافظ أو ضابط؟ ففرضٌ علينا التوقُّف عن قبول خبره حتى يصحَّ عندنا فقهه وعدالته وضبطه أو حفظه، فيلزمنا حينئذ قبول نذارته، أو تثبت عندنا جرحته أو قلة حفظه وضبطه، فيلزمنا أطراح خبره^(١).

١٩- أبو عمرو بن الصلاح :

قال: إذا روى العدل عن رجل وسمَّاه لم تُجعل روايته عنه تعديلاً منه له عند أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم، وقال بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: يُجعل ذلك تعديلاً منه له، لأنَّ ذلك يتضمَّن التعديل، والصحيحُ هو الأول، لأنه يجوز أن يروي عن غير عدل، فلم تتضمَّن روايته عنه تعديله^(٢).

ولم يعد ابن الصلاح الحديث الذي يتفرَّد به المستور حسناً حتى يعتضد بشاهدٍ أو متابع^(٣)، وهذا مصيرٌ منه إلى أن رواية المستور بمفردها ليست بحجة، إذ لو كانت كذلك لما افتقرت إلى غيرها ليحكم بحسنها.

أما قوله بعد أن حكى قول من يقبل المستور: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعدرت الخبرة الباطنة بهم^(٤).

١- الإحكام في أصول الأحكام: ١٣٨.

٢- المقدمة ص ١١١.

٣- انظر المقدمة ص ٣١.

٤- نفسه ص ١١٢.

أقول: ليس قوله هذا بظاهر على تبنيّه - هو - لهذا الرأي، وما سلف عنه بإبائه،
والله أعلم.

٢٠- أبو زكريا النووي:

وقد صرح بجلاء أنه لا يقبل رواية المجهول، فقال وهو يفند الاحتجاج بالمرسل
في مقدمة المجموع:

ودليلنا في ردّ المرسل مطلقاً أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تُقبل لجهالة
حاله^(١)، فرواية المرسل أولى، لأن المروي عنه محذوف مجهول العين.

٢١- ابن القطان الفاسي:

قال في كتابه النافع (بيان الوهم والإيهام):

فأما المستور فهو من لم تثبت عدالته لدينا، ممن روى عنه اثنان فأكثر، فإن هذا
يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له...
والحق في هذا أنه لا يُقبل روايته ولو روى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته، ومن يُذكر
في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه مهملًا من الجرح والتعديل فهو غير
معروف الحال عند ذاكره بذلك، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم^(٢).

وقد نقل ابن القطان تجهيل (عبد الرحيم بن كردم) عن أبي حاتم، ثم قال:
فانظر كيف عرفه برواية جماعة عنه، ثم قال فيه: مجهول، وهذا منه صواب^(٣).

قلت: وعبارته في ذلك جليّة، وله الكثير من أمثاله، وقد نكت عليه ابن دقيق
العيد وابن القيم لذلك، فالعجب ممن ينسب له خلاف هذا المذهب!

١- نأمل، فهذا نصيص صريح منه على ردّ رواية مجهول الحال، والحمد لله.
٢- ١٣: ٤.

٣- ميزان الاعتدال ٦: ٦٠٦.

٢٢. ابن زشيل:

نقل السخاوي عنه قوله: لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم يصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن فيه، وأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون كما قال ابن حبان على الأحوال كلها^(١).

٢٣. شيخ الإسلام ابن تيمية:

قال رحمه الله: من أبطل القياس مطلقاً فقلوه باطل، ومن استدلّ بالقياس المخالف للشرع فقلوه باطل، ومن استدلّ بقياس لم يقم الدليل على صحته فقد استدلّ بما لا يعلم صحته، بمنزلة من استدلّ برواية رجل مجهول لا يعلم عدالته^(٢).
قلت: والتأظر في تعليقة شيخ الإسلام رحمه الله على (المسوّدة) يراه مقراً لما ورد فيها من ردّ لرواية المجهول، غير متعقب، والحمد لله.

٢٤. ابن حجر العسقلاني:

وأقواله في ذلك بمنزلة قطرات الغمام للواله الظمان، أو بمثابة الصوى والأميال للتائه الحيران، فلنذكر ما يسرّ منها الكريم المنان:

قال في (نزهة النظر)^(٣): إن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يؤثّق فهو مجهول الحال، وهو المستور، وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردّها الجمهور، والتحقيق أنّ

١- فتح المغيث ١: ٣٢١.

٢- مجموعة الفتاوى ١٩: ١٥٥، وهذا تصحيحٌ حليّ من شيخ الإسلام رحمه الله على أنّ المستدلّ برواية المجهول العدالة مستدلّ بما لا يعلم صحته.

٣- ص ٧٤.

رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يُطلق القول بردها ولا بقبولها، بل هي موقوفة إلى استبانة حاله كما جَزَمَ به إمام الحرمين^(١).

بل قد ذهب الحافظ إلى أبعد من ذلك، فرأى أن القائلين بحجّية رواية المستور لا يحتجّون بها مطلقاً، بل بشروط، حيث قال في كتابه العظيم (النكت على ابن الصلاح)^(٢): فإن جمهور المحدثين لا يقبلون رواية المستور، وهو قسم من المجهول، فروايته بمفردها ليست بحجة عندهم، وإنما يُحتجُّ بها عند بعضهم بالشروط التي ذكرها الترمذي.

وقال أيضاً عن أحاديث المستورين:

لم يُطلق أحدٌ على حديثهم اسمَ الصّحة، بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين:

أحدهما: أن لا تكون رواياتهم شاذّة.

وثانيهما: أن يوافقهم غيرهم على رواية ما رواه^(٣).

وقد تعقّب الحافظُ ابنُ حجر الذهبي في موضعين لقوله بحجّية رواية المستور، وزعمه أن ثمة من رجال الصحيحين من هم في عداد المجاهيل! فقال في ترجمة (أبي إدريس السكوني) من (التهذيب):

١- ولا تغفلن في هذا الصدد عن قول الحافظ في الكتاب نفسه ص ٢٧، وقد تقدم نقله: وإذا تَوَقَّفَ عن العمل به (أي بالخبر) صار كالمردود، لا لثبوت صفة الرد، بل لكونه لم توجد فيه صفة توجب القبول، والله أعلم.

٢- ص ١٢٩ وقد سبق.

٣- النكت ص ١١١.

وقول الذهبي: إن من روى عنه أكثر من واحد فهو شيخ محله الصدق، لا يوافقه عليه من يتغني على الإسلام مزيد العدالة، بل هذه الصفة هي صفة المستورين الذين اختلفت الأئمة في قبول أحاديثهم، والله أعلم.

وقال في (اللسان) متعباً الذهبي^(١):

وهذا الذي نسبته للجمهور لم يُصرِّح به أحدٌ من أئمة النقد، إلا ابن حبان، نعم، هو حقٌ في حقٍّ من كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه كما هو مقررٌ في علوم الحديث.

ثم إن قول الشيخ: إن في رواية الصحيح عدداً كبيراً... إلى آخره، مما يُنازع فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيءٌ نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرج له في الاستشهاد.

٢٥- الشوكاني:

علامة اليمن، قال: والحق أنها لا تُقبل رواية مجهول العين ولا مجهول الحال، لأن حصول الظنِّ بالمروي لا يكون إلا إذا كان الراوي عدلاً، وقد دلت الأدلة من الكتاب السنة على المنع من العمل بالظنِّ، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ (يونس: ٣٦)، وقوله: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: ٣٦)، وقام الإجماع على قبول رواية العدل، فكان كالمخصَّص لذلك العموم، فبقي من ليس بعدل داخلاً تحت العمومات^(٢).

٢٦- أصوليو الشافعية:

فقد صرَّحوا- تبعاً لإمامهم- بأن مجهول الحال غير مقبول، ولا صالح للاحتجاج، واستدلوا لذلك بالجم الغفير من الأدلة، كما سيأتي، فدونك كتب أبي

إسحق الشيرازي، وأبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي، وأبي المظفر السمعاني،
والفخر الرازي، والسيف الأمدى، وابن السبكي، والزركشي، والإسنوي، وغيرهم
رحمهم الله، تجدهم يقررون ذلك بأوضح عبارة، والحمد لله.

٢٧- أصوليو المالكية :

فمذهبهم ردُّ رواية المجهول، فمن أعلامهم: أبو بكر الباقلاني، وأبو الوليد
الباجي، والشَّهاب القرافي، وابن الحاجب، وغيرهم رحمهم الله.

٢٨- أصوليو الحنابلة :

فالمراجع عندهم عدم الاحتجاج بالمجهول، ومُنَّ صرَّح بذلك منهم: أبو يعلى،
وأبو الوفاء بن عقيل، والموفق بن قدامة، والمجد بن تيمية، وابن التَّجَّار الفتحى،
رحمهم الله.

الخلاصة :

من خلال هذا العرض المنصف إن شاء الله، يتبين لك أيُّها القارئ الكريم أن
القائلين بحجِّية رواية المجهول، أصناف:

- فمنهم فقهاء الحنفية وأصوليوهم ومحدثوهم، وهم في ذلك تبعٌ للإمام أبي حنيفة
رحمه الله، كما أنهم يُعملون فهمهم الخاص لحقيقة المجهول.

- ومنهم عددٌ من فقهاء الشافعية والمالكية والحنابلة ومحدثوهم، وأبرزهم عبد الحق
وابن دقيق العيد وابن القيم، لكنهم قلة بين جماهير علماء مذاهبهم.

- ومنهم قلة من أهل الحديث ونقادهم، أبرزهم: ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني
والذهبي، جنحوا لهذا المذهب.

أما المضعفون رواية المجهول، الرادُّون لها فمنهم:

- جمهور علماء السلف الصالح وأعلامهم، من الجامعين بين الفقه والحديث، بمن فيهم الأئمة الثلاثة أرباب المذاهب الكبرى.

- جمهور أهل الحديث، ونقاد الرجال^(١)، بمن فيهم أصحاب الكتب الخمسة التي عليها مدار الأحكام.

- جمهور المؤلفين في أصول الفقه من أهل المذاهب الثلاثة، ممن باتت كتبهم مراجع أصيلة في هذا الفن العظيم.

- جمهور المحققين الأفذاذ من المتأخرين العمالقة، كالبيهقي، والطبري، والنووي، وابن تيمية، وابن حجر، رحمهم الله.

وأترك لك-أيها القارئ الكريم- أن تحكم بالعدل بلا شطط، وتحدد مع أي طائفة من هؤلاء (الجمهور)!

١- أما مذاهب الأئمة الكبار، والنقاد العظام: المنذري وابن كثير والعراقي والميشي والسيوطي رحمهم الله، ففتنر إلى دراسة ومحيص لا أدعي القيام بها الآن، وإن كنت-من خلال مطالعاتي السابقة في كتبهم وتجاريتهم- أعقد لهم لا يخرجون-في ذلك- عن مذهب إمامهم الشافعي وجمهور أهل الحديث، وأما ما ذكر عن الحافظ السخاوي من اختياره مذهب الاحتجاج برواية المجاهيل، وذلك في (شرح من الهداية)، فذكر الأستاذ عذاب الحمش ما حاصله: أنه لا يصح، لأن السخاوي إنما قال ذلك شرحاً لقول صاحب المن ابن الجزري، لا ابتداءً منه لهذا القول، انظر (رواة الحديث) ص ٢٢٦، وأريد وأقول: ومعلوم أن ابن الجزري-على جلالاته في علم القراءات- ليس من فرسان هذا الشأن، والله أعلم.

الفصل السابع

الاستدلال لكل من الفريقين والمحاكمة بين الخصمين

استدل المحتجون بحديث المجهول بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، أكتفي بذكر ما قوي واشتهر منها:

أولاً: استدلو بقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرُّسُلُ عَلَيْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ (البقرة: ١٤٣).

ووجه الدلالة: أن هذه الآية تبين أن الأصل في المسلمين العدالة، وعليه، فيجب قبول حديث من جهلنا حاله لأن الأصل فيه أنه عدل، إلا أن يتبين خلاف ذلك.

قال العلامة الكاساني: وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُؤْمِنِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالْوَسَاطَةِ، وَهِيَ الْعَدَالَةُ^(١).

ثانياً: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات: ٦).

فأوجب الله الثبوت عند وجود الفسق، فعند عدم الفسق وجب أن لا يجب الثبوت، فيجوز العمل، وهو المطلوب، ذكره لهم القرافي^(٢).

١ - بدائع الصانع ٦: ٢٧٠.

٢ - شرح تقيع المصنوع ص ٣٦٤.

ثالثاً: وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ

إِثْمٌ﴾ (الحجرات: ١٢).

ذكرها لهم الجويني^(١)، فهذه الآية تدعو إلى إحسان الظن بالمسلمين، وهذا يقتضي حملهم على العدالة إلى أن يتبين خلافه.

رابعاً: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه، كما تُنتج البهيمة بهيمةً جمعاء، هل تحسُّون فيها من جدعاء؟ ثم قال أبو هريرة: واقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ (الروم: ٣٠)^(٢).

فهذا الحديث يدلُّ أيضاً على أنَّ الأصل في النَّاسِ الفطرة، وهي العدالة، ذكر ذلك لهم صاحب (فوائح الرحموت)^(٣).

خامساً: ما رواه عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: إن خيركم قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يوفون، ويظهر فيهم السمن.

زاد في رواية لمسلم: ويحلفون ولا يُستحلفون^(٤).

ذكره الدبوسي، وقال: الأصل في العقلاء العدالة والضبط حتى يثبت غيره من واحد على الخصوص، أو الجنس على العموم، فيصيرُ كل واحد منهم متهماً به،

١- البرهان ١: ٣٩٨.

٢- رواه البخاري (١٣٥٨) ومسلم (٢٦٥٨).

٣- ١٨٨: ٢.

٤- رواه البخاري (٢٦٥١) ومسلم (٢٥٣٥).

وهذا المجهول ما عرف بذلك على الخصوص، وكان من قرن كان الغالب عليهم العدالة الضبط، وهو قرن رسول الله ﷺ، وعلى هذا أمر التابعين والصالحين^(١).

سادساً: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: إني رأيت الهلال، فقال: أتشهد أن لا إله إلا الله؟ قال: نعم، قال: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم، قال: يا بلال، أذن في الناس فليصوموا غداً^(٢)، ذكره لهم الخطيب^(٣).

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ اكتفى من الأعرابي بظاهر الإسلام في الشهادة، فكذا الرواية.

سابعاً: إنه قد جرى عمل الصحابة على العمل بأخبار النساء والعبيد، واعتمدوا في الرواية على ظاهر الإسلام، ذكره الخطيب.

ثامناً: إن رواية العدل عن غيره تعديل له، لأنه لو كان يعلم عنه عيباً لذكره، ولما استجاز الرواية عنه، إذ لو فعل ذلك لم يكن عدلاً، وقد روى الثقات عن الضعفاء، ولكنهم شفعوا ذلك ببيان حالهم.

فقد جاء عن الشعبي قال: حدثنا الحارث وكان كذاباً.

وعن سفيان الثوري قال: حدثنا ثوير بن أبي فاختة وكان من أركان الكذب.

وعن يزيد بن هارون قال: حدثنا أبو روح، وكان مجنوناً، وكان يعالج المجانين،

وكان كذاباً!

١ - تقوم الأدلة ص ١٨٢.

٢ - رواه أبو داود (٢٣٤٠) والترمذي (٦٩١) والنسائي (٢١١١) وابن ماجه (١٦٥٢)، وفيه كلام سيأتي.

٣ - الكفاية ص ٨٢.

فهذا يدل أن الثقة لا يروي عن ضعيف إلا ويبيّن ضعفه، فإن لم يذكر فيه جرحاً دلّ أنه ثقة عنده.

- أما من اشترط رواية عدلين فلا أعلم له حجة سوى ما ذكره عنهم الباقي من أن الراوي عنه بمنزلة المزكي له، ولا تكفي تزكية واحد، بل لا بدّ من اثنين فكذلك الرواية^(١)!

وقد تعقبه الزركشي بقوله: مرادُ المحدثين ارتفاعُ جهالة العين لا الحال^(٢)، وعمدتهم أن رواية الاثنين بمنزلة الترجمة في الشهادة^(٣).

تاسعاً: معرفة العدالة الباطنة لأكثر الرواة متعذرة، لتقدم عهدهم، ففارقوا الشهود، ولو اشترطنا معرفة العدالة الباطنة في الرواية لأهدرنا الجُم الغفير من الرواة القدماء الذين لم تُعرف عدالتهم الباطنة، وإليه أوما سُلّيم الرازي وابن الصّلاح.

أما المضعّفون لرواية المجاهيل^(٤)، فقد استدّلوا أيضاً بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، منها:

أولاً: قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (الأحزاب: ٧٢).

١- إحكام الفصول ص ٣٦٨.

٢- قد علمت أن منهم من يرى أن جهالة الحال ترفع برواية اثنين، وهم من يقصدهم الباقي رحمه الله.

٣- البحر المحيط ٣: ٣٤٢.

٤- انظر المسألة ٧: الرسالة للشافعي ص ٣٩٤ والتلخيص للباقلاني ٢: ٣٥٥ والتبصرة للشرازي ص ٣٣٧ واللمع له ص ١٦٦ والسهوان للحويني ١: ٣٩٦ والمستصفى للقرافي ١: ٢٩٤ والإحكام للآمدي ٢: ٣١٠ والحصول للرازي ١: ١٢٩ ورفع الحاجب لابن السكيت ٢: ٣٨٣ والبحر المحيط للزركشي ٣: ٣٣٩ والواضح لابن عقيل ٥: ١٨ وروضة الناظر لابن قدامة ١: ٢٨٦ والمسوّدة للمحد ابن تيمية ١: ٥٠٣ وإحكام الفصول للباقي ص ٣٦٢ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٦٤.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: الأصل في بني آدم الظلم والجهل... ومجرد التكلم بالشهادتين لا يوجب انتقال الإنسان عن الظلم والجهل إلى العدل^(١).

قلت: وبسط هذا الدليل: أنه إذا ثبت أن الأصل في الإنسان الظلم والجهل، رجب أن لا نقبل رواية إلا ممن ثبت أنه على خلاف ذلك الأصل، ومجهول الحال على أصله من الظلم والجهل حتى يثبت العكس.

ثانياً: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحِرُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (الحجرات: ٦).

قال العلامة القرطبي: وفي الآية دليل على فساد قول من قال: إن المسلمين كلهم عدول حتى تثبت الجرحه، لأن الله تعالى أمر بالتثبت قبل القبول، ولا معنى للتثبت بعد إنفاذ الحكم، فإن حَكَمَ الحاكم قبل التثبت فقد أصاب المحكوم عليه بجهالة^(٢).

قلت: ويوضحه: أن الآية اشترطت للقبول أن لا يكون الراوي فاسقاً، والتأكد من ذلك غير متأت في مجهول الحال.

قال الرازي: إن عدم الفسق شرط جواز الرواية، فوجب أن يكون العلم به شرطاً لجواز الرواية... لأن الجهل بالشرط يوجب الجهل بالمشروط.

ثالثاً: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء: ٣٦) وقال: ﴿وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف: ٣٣).

١- مجموعة الفتاوى ١٥: ٢٠٧.

٢- تفسير القرطبي ١٦: ٢٠٦.

استدلّ بذلك الإمام المحقق أبو المظفر السَّمْعَانِي رحمه الله في ردّ المرسل^(١)، وقال^(٢): ونحن إذا قلنا: خبر من لا يُعلم حاله في الصدق والعدالة من حاله في خلاف ذلك، فقد قفونا ما ليس لنا به علم، وقلنا على الدّين والشرع ما لا نتحقّقه. قال الحافظ العلائي: وهذا الدّليل الذي أشار إليه أبو المظفر هو الذي عوّل عليه أئمة الحديث والأصول والفقه في ردّ المرسل بعبارات مختلفة^(٣).

رابعاً: روى عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: بلّغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار^(٤).

وروى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، حدثوا عني ولا تكذبوا^(٥).

قال الإمام الشافعي رحمه الله: وهذا أشدّ حديث روي عن رسول الله في هذا، وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثاً إلا من ثقة، ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ إلى أن يبلغ منتهاه.

ثم بيّن وجه الدلالة فقال: قد أحاط العلم أن النبي لا يأمر أحداً بحال أبداً أن يكذب على بني إسرائيل ولا على غيرهم، فإذا أباح الحديث عن بني إسرائيل فليس

١- وهو صالح في ردّ رواية المجهول أيضاً، وبه استدلّ الشوكاني لذلك، كما مضى.

٢- في كتابه العظيم (قواطع الأدلة) لوحة ٢٤٦ من نسخة فيض الله، وهذا الكتاب عدّه ابن السبكي والزرکشي أعظم كتب الشافعية في الأصول، وأنا أقول: بل هو أعظم الكتب المؤلفة في أصول الفقه مطلقاً، ولكنه -وبالأسف!- لم ينل ما يستحقه من تحقيق حتى الآن، وقد شرعت في تحقيقه على أصلين مخطوطين، أحدهما كامل، والآخر ناقص، ولكن حال دون إكمالي لذلك عدم تمكّني من الحصول على مخطوطة مهمة للكتاب، وهي مخطوطة في معهد الأبحاث العربية والفارسية في تولك-الهند، وأنا أرجو من له طول وباع في هذا الشأن أن يتفضل مشكوراً فيمدّ يد العون والمساعدة لتحصيلها، وجزاه الله عني وعن العلم بحر الجراء.

٣- جامع التحصيل ص ٦٠، ومع ذلك فالعلائي نفسه لم يرتض هذا الدليل كما سيأتي.

٤- رواه البخاري (٣٤٦١).

٥- رواه أحمد ٥٦٣ وإسناده على شرط الشيخين.

أن يقبلوا الكذب على بني إسرائيل أباح، وإنما أباح قبول ذلك عمّن حدّث به ممن
يُجهل صدقه وكذبه...

وإذا فرّق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل... فالعلم إن
شاء الله يحيط أنّ الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي، وذلك الحديث عمّن
لا يُعرف صدقه^(١).

وقال الخطّابي: ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل، ورفع الحرج
عمّن نقل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم على معنى البلاغ،
وإن لم يتحقّق صحة ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنه أمرٌ قد تعدّر في أخبارهم لبعد
المسافة وطول المدة، ووقوع الفترة بين زمانى النبوة.

وفيه دليلٌ على أنّ الحديث لا يجوز عن النبي ﷺ إلا بنقل الإسناد والتّثبت فيه
... ومعلوم أنّ الكذب على بني إسرائيل لا يجوز بحال، فإنما أراد بقوله (وحدّثوا عني
ولا تكذبوا عليّ) أي: تحرّزوا من الكذب عليّ بأن لا تحدّثوا عني إلا بما يصحّ
عندكم من جهة الإسناد الذي به يقع التحرّز عن الكذب عليّ^(٢).

خامساً: إن الصحابة أجمعوا على التّثبت في الأخبار، وعدم قبولها ممن جهلوا حاله.
قال الخطيب: لا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم
بسداده، واستقامة مذهب، وصلاح طرائقه.

وقال الجويني: والمعتمد فيه الرجوع إلى إجماع الصحابة، فإنّا نعلم منهم بمسلك
الاستفاضة والتواتر أنّهم كانوا لا يقبلون روايات المجان والفسقة، وأصحاب الخلاعة،
ولو ناداهم إنسان لم يبتدروا العمل بروايته، ما لم يبحثوا عن حاله، ويطلّعوا على

١- الرسالة ص ٣٩٨ فما بعد.

٢- معالم السنن (هامش السنن) ٧٠: ٤.

باطن عدالته، ومن ظن أنهم كانوا يعملون برواية مجهول الحال فقد ظن عملاً، وظهور ذلك مغني عن تقريره.

سادساً: أن الله تعالى أمر بإشهاد العدول من الشهود لحفظ حقوق العباد، فوجب على ذلك اختبار أحوال الناس لمعرفة عدالتهم، وأن لا تُشهد من جهلنا حاله، قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ (الطلاق: ٢) وقال: ﴿إِنَّا نَدْعُو عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ (المائدة: ١٠٦)، فإذا تبين ذلك، فدين الله أولى وأحق أن تُشهد فيه العدول.

قال الثقة الثبت بهز بن أسد: لو أن لرجل على رجل عشرة دراهم، ثم جحده، لم يستطع أخذها منه إلا بشاهدين عدلين، فدين الله عز وجل أحق أن يؤخذ فيه بالعدول^(١).

وقال الخطيب: ويدل على ذلك أيضاً إجماع الأمة على أنه لا يكفي في حالة الشهود على ما يقتضي الحقوق إظهار الإسلام دون تأمل أحوال الشهود واختبارها، وهذا يوجب اختبار حال المخبر عن رسول الله صلى الله وآله وسلم وحال الشهود لجميع الحقوق.

بل قد قال كثير من الناس: إنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبر بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد، فثبت بما ذكرناه أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام، يحصل بتبع الأفعال، واختبار الأحوال، والله أعلم^(٢).

وقد جعله ابن عقيل قياس علة، فقال في خبر مجهول العدالة: أنه خبر تتعلق عليه أحكام وحقوق، فاعتبر فيه العدالة، أو نقول: لم يُقبل من غير معلوم عدالته، كالشهادة.

١- مقدمة المرح التعديل ١٦:٢.

٢- الكفاية ص ٨٣.

لأ
وللقاضي أبي بكر الباقلاني مسلك آخر في التأكيد على اشتراط العدالة في الرواية أكثر من الشهادة، حيث قال: إن الذي لم يُشترط فيه العدد لو لم يُبالغ في نطلب العدالة [فيه] كان ذلك نهايةً التفريط، فهذا بالاحتياط أولى.

سابعاً: أن الأدلة دلت على اشتراط العدالة في المفتي، لأن المفتي مخبر عن الله تعالى، وهذه العلة متحققة في الراوي.

قال الإمام السمعاني: إن الأخبار كلها متضمنة أمور الدين، إما العلمية وإما العملية، وما كان بهذا السبيل لا يجوز قبوله من كل أحد، ولهذا لا تُقبل الفتوى من كل أحد، ولا بد أن يكون صادراً من أهل الفتوى، وكذلك أمر الشهادة، وهذا معنى قول ابن سيرين: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، وإذا كان هذا السبيل في الأخبار لم يجوز قبولها إلا عن عدل.

تنقيد الأدلة:

بعد هذا العرض المنصف لأدلة الفريقين، يتحتم علينا إجابة النظر فيها، وتحصيلها، إذ إن ما عند الله لا يختلف ولا يتصادم، بل الاختلاف في أوهامنا وعقولنا، فلنبداً بأدلة المحتجين بالمجهول:

- أما ما استدلوا به من قوله عز وجل: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا» [البقرة: ١٤٣]، فقد اختلف العلماء في تأويلها، واختار الطبري أن معنى الوسط هنا أي التوسط في الدين، فلا غلو ولا تقصير^(١)، وذهب أكثر السلف إلى أن الوسط هو العدالة، وجاءت في ذلك آثار، ويؤيده سياق الآية.

قال الرازي: إن المراد بقوله وسطاً ما يتعلق بالمدح في باب الدين، ولا يجوز أن يمدح الله الشهود حال حكمه عليهم بكونهم شهوداً إلا بكونهم عدولاً، فوجب أن يكون المراد من الوسط العدالة^(١).

أقول وبالله التوفيق: فإذا كان ذلك كذلك، فلا يلزم من ثناء الله على الأمة بالوسطية أن يكون كل فرد فيها عدلاً مقبول الشهادة والرواية، والواقع أكبر دليل على ذلك، فكم من منتسب للأمة وهو كاذب فاسق! فتبين أن الأمة وسط - على هذا التأويل - بجمليتها ومجموعها، لا بكل فردٍ منها! فبطل أن تكون الآية مستنداً لتعديل المجاهيل.

ومما يؤكد هذا التأويل ويشبهه قول الرازي في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١١٠]: هو يجري مجرى قول الملك لعسكره: أنتم خير عسكر في الدنيا، تفتحون القلاع، وتكسرون الجيوش، فإن هذا الكلام لا يفهم منه أن الملك وصف كل واحد من آحاد العسكر بذلك، بل إنه وصف المجموع بذلك، بمعنى أن في العسكر من هو كذلك، فكذا ههنا، وصف الله مجموع الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بمعنى أن منهم من هو كذلك^(٢).

- أما ما احتجوا به من قوله تعالى ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ وأن الله تعالى أمر بالتبين عند خبر الفاسق فحسب.

فنقول: كيف يتأني تمييز الفاسق دون اختبار حاله؟ فالناس بين عدل وفاسق، ونحن إذا قبلنا خبر المجهول كنا في حمى هذه الآية، ولم نأمن أن نقع فيما نهت عنه، لجواز كون المجهول فاسقاً.

١- تفسير الرازي ٢: ٨٤.

٢- المحصول ٢: ٣٣ (كتاب الإجماع)

لهذا قال الفخر الرازي رحمه الله: الدليل ينفي جواز العمل بخبر الواحد إلا إذا قطعنا بأن الراوي ليس بفاسق، ترك العمل به فيما غلب على ظننا أنه ليس بفاسق بسبب كثرة الاختبار، فيبقى فيما عداه على الأصل.

- أما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ فالآية - كما ترى - لم تنه عن جميع الظن، بل نهت عن كثير منه وسكتت عما غير، ومنهومه: أن ثمة من الظن ما هو غير منهي عنه، ولا شك أن ما تتعلق فيه حقوق الله والعباد أولى ما يجب التحوط والتحرز فيه، ولا يتأذى ذلك إلا بالظنون، قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: خصلتان لا يستقيم فيهما حسن الظن: الحكم والحديث. قال ابن أبي حاتم: يعني: لا يستعمل حسن الظن في قبول الرواية ممن ليس بمرضي^(١).

وقد عقد البخاري باباً في صحيحه أسمائه (باب ما يجوز من الظن)، ذكر فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبي ﷺ: ما أظنُّ فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً، قال الليث: كانا رجلين من المنافقين.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: وحاصل الترجمة: أن مثل هذا الذي وقع في الحديث ليس من الظن المنهي عنه، لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين، والنهي إنما هو عن الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه^(٢)، وقد قال ابن عمر: إنا كنا إذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأنا به الظن، ومعناه: أنه لا يغيب إلا لأمر سيئ، إما في بدنه وإما في دينه^(٣).

١ - مقدمة المرح والتعديل ٣٥: ٢.
٢ - قلت: وهو من ثبتت لدينا عدالته، فخرج من ذلك مجهول الحال، وهذا - كما ترى - دليل لنا مستقل بذاته، والحمد لله.
٣ - فتح الباري ١٠: ٤٨٥.

وقال الجويني: إننا أمرنا بتحسين الظن حتى لا تُطلق الألسنة بالمطاعن، فهذا فائدة تحسين الظن، فأما أن يُقال: نبتدر إلى إراقة الدماء وتحليل الفروج برواية كل هاجم على الرواية، بناءً على تحسين الظن! فهذا لا يتخيله إلا خلواً من التحصيل.

- أما قول النبي ﷺ: كل مولود يولد على الفطرة، فحق، ولا يتأتى لهم الاستدلال به إلا إذا أثبتوا أن الفطرة هي العدالة، ودون ذلك خرط القتاد، فالفطرة عند جمهور السلف هي التوحيد، وسياق الآية والحديث يدل على ذلك.

قال الرازي في تفسير الآية الكريمة: أي الزم فطرة الله، وهي التوحيد، فإن الله فطر الناس عليه حيث أخذهم من ظهر آدم وسألهم: أأست بربكم، قالوا: بلى^(١).

- أما الاستدلال بحديث: خيركم قرني، فلا يصح، لأن الحديث لا ينفي وجود الفسق والكذب في تلك القرون المفضلة، وهو يثبت فشو الكذب بعدها.

قال الحافظ العلائي: إن الحديث ليس فيه وجود الكذب في القرون الأخيرة بعد أن لم يكن موجوداً، بل قال ﷺ: ثم يفشو الكذب^(٢)، وذلك يقتضي أنه كان قبل ذلك في القرون الفاضلة، لكنه غير فاشٍ ولا كثير، والمقتضي للتثبت في الحديث والفحص عن الرواة إنما هو دفع احتمال الكذب أو الغلط عن الرواة، وإذا كان ذلك موجوداً في تلك الأزمان لم يكن احتماله مندفعاً.

ولهذا توقف ابن عباس رضي الله عنه عن قبول مراسيل بشير بن كعب وغيره، وعلل ذلك بظهور الكذب بين الناس، وهذا في آخر عصر الصحابة وأوائل عصر التابعين، فكيف بمن بعدهم^(٣)؟

١- تفسير الرازي ٩: ٩٨.

٢- وهذه اللفظة تقلب الدليل على المخالفين، وتجعله عليهم كما ترى! وهي ثابتة عند الترمذي برقم (٢١٦٥) من حديث عمر رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

٣- جامع التحصيل ص ٨٤.

وقال الحافظ ابن حجر: واستُدلَّ بهذا الحديث على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم في الفضل، وهذا محمولٌ على الغالب والأكثرية، فقد وُجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وُجدت فيه الصفات المذكورة المذمومة، لكن بقلّة، بخلاف من بعد القرون الثلاثة، فإنّ ذلك كثر فيهم واشتهر^(١).

وقال الشوكاني في قوله (ثم يفسو الكذب): ربّ ﷺ فسو الكذب على انقراض الثالث، فالقرن الذي بعده إلى القيامة قد فشا فيهم الكذب بهذا النص، فعلى المتيقّظ من حاكم أو عالم أن يبالغ في تعرّف أحوال الشهادة والمخبرين، وأن لا يجعل الأصل في ذلك الصدق، لأنّ كلّ شهادة وكلّ خبر قد دخله الاحتمال، ومع دخول الاحتمال يمتنع القبول إلا بعد معرفة صدق المخبر والشاهد بأيّ دليل، وأقلُّ الأحوال أنه ليس ممّن يتجاراً على الكذب ويجازف في أقواله، ومن هذه الحيثية لم يُقبل المجهول عند علماء المنقول، لأنّ العدالة ملكة، والملكات مسبوقة بالعدم، فمن لا تُعرف عدالته لا تُقبل روايته، لأنّ الفسق مانع، فلا بدّ من تحقّق عدمه، وكذلك الكذب مانع، فلا بدّ من تحقّق عدمه، كما تقرّر في الأصول^(٢).

- أما خبر الأعرابي، فهو معلّ عند المحدثين.

قال أبو داود: رواه جماعة عن سماك عن عكرمة مرسلًا.

وقال الترمذي: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى سفيان الثوري وغيره عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا، وأكثر أصحاب سماك رواوا عن سماك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا.

١- فتح الباري ٧: ٢.

٢- نيل الأوطار ٣١٢: ٨.

حدثنا هذا ترجيحاً منه لرواية الإرسال، على أن رواية سماك بن حرب عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجهاد، ووصموها بالاضطراب، كما ذكر ابن المديني ويعقوب ابن
سليم في حديث غير صالح للاحتجاج في الحالين.

وإذا علمت هذا، أرحت نفسك مما أجهد فيه السابقون أنفسهم من عناء تأويل
حديثه، والله أعلم لإزالة ما فيه من مخالفة للأصول!

وإذا علمت هذا، أرادت الصحابة كانوا يقبلون أحاديث المجاهيل، فهذه دعوى عريئة عن
رواية عن النبي عن الصحابة خلاف ذلك.

وهو مشهور رد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه لحديث فاطمة
بن عبد الله بن مسعود في نسخة المصنف، وتعليقه ذلك بقوله: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول
مرء لا نعرفه، حفظت أم نسيت؟

وهو مشهور جلي من الفاروق على أن رواية من جهلنا حاله، فتساوى لدينا
محدث وسلف، ومبهرم أنها مردودة غير مقبولة، وليست هذه سوى رواية المجهول.

وهو مشهور مسلم في مقدمة (صحيحه) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: إن
الشيء يشتر في صورة الرجل، فيأتي القوم فيحدثهم بالحديث من الكذب،
فهم يقولون الرجل منهم: سمعت رجلاً أعرف وجهه ولا أدري ما اسمه

فهم دعوة صريحة من ابن مسعود لمعرفة اسم الراوي، وعدم الأخذ عنه
محدثه، وبشرى نكرة سوى تبين عدالته وضبطه.

وروى أيضاً عن مجاهد قال: جاء بشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث
وهو مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه
ولا يسمع له، فقال يا ابن عباس، مالي أراك لا تسمع حديثي؟ أحدثك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول

الله ﷻ ابتدئته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا، فلما ركب الناس الصُّعب والذلول لم
نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

فهذا تنصيصٌ صريح من ابن عباس على ظهور الكذب والاختلاق في أواخر
عصر الصحابة، فضلاً عما بعده، ومن ثم: عدم أخذ السُّنة إلا ممن عُرف صدقه.

إلى غير ذلك من الأقوال الدالة على تحوُّط الصحابة رضوان الله عليهم في
الرواية، ولم يطعن أحدٌ من الصحابة في هذا الاحتراز والتحوط مع كونه مما يشتهر
ونعم فيه البلوى، فدل أنه مذهب جميعهم.

وطريق المحاجة مع المخالفين أن نقول: إيتونا برواية ثابتة عن صحابيٍّ واحدٍ
تفيد أنه سمع حديثاً ممن يجهل حقيقة حاله من العدالة والضبط، فقبل روايته دون
تنقيب عن حاله، واكتفى بظاهر إسلامه، فإن أتيتمونا بتلك الرواية سلّمنا أن لا إجماع
في المسألة.

- أما القول بأن رواية العدل عن غيره تعديلٌ له! فهذه دعوى قائمة على الخيال لا
الواقع.

وللعلامة المحقق ابن بدران ملمحٌ دقيقٌ في ردِّ تلك الدُّعوى، حيث قال: إنَّ
مقصود الرواية في دين الإسلام أمران، أحدهما: حفظ السُّنة بطرقها عن رسول الله
ﷺ، الثاني: تبين صحيحها من سقيمها، وهذان الأمران هما وظيفة المحدثين، لكنَّ
بعضهم التزمهما جميعاً، كالبخاري ومسلم وغيرهما ممن صُنِّف في الصحيح، ومنهم
من التزم الأول، وهو حفظ السُّنة بطرقها، ثم قال بلسان حاله أو مقاله لأهل العلم:
أنا حفظتُ عليكم هذه السُّنة، فانظروا أنتم فيها، فاعملوا بصحيحها ودعوا سقيمها،
وهذه طريقة مسند أحمد رضي الله عنه وما أشبهه من جوامع الحديث^(١).

قلت: أمّا القول بأنه لو كان يعلم جرحاً فيمن روى عنه لذكره، فهو معارضٌ
بالقول: إنه لو كان يعلم تعديلاً لذكره، ولا فرق.

وإنّ مما يؤيده، ولم أرَ من تفتّن له: أنه كما وُجد من الثقات من يبيّن ضعف
الراوي الذي يروي عنه، فقد وُجد منهم من يبيّن متانة من يروي عنه ووثاقته.

فقد جاء في ترجمة (عبد الله بن أبي سلمة الأسلمي) من (التهذيب): قال عباس
العنبري، عن أبي عامر العقدي: حدثنا عبد الله بن سليمان شيخ من أهل المدينة لا
بأس به.

وفي ترجمة (سعيد بن زكريا الآدمي): قال أبو مسعود الرازي: حدثنا محمد ابن
عيسى، عن سعيد بن زكريا وكان ثقة.

وفي ترجمة (سعيد بن زيد بن درهم): قال أبو جعفر الدارمي: حدثنا حبان ابن
هلال، حدثنا سعيد بن زيد وكان حافظاً صدوقاً.

وفي ترجمة (سالم أبي عبد الله البراد): قال عطاء بن السائب: حدثني سالم البراد،
وكان أوثق عندي من نفسي.

وفي ترجمة (سائب بن فروخ الشاعر): قال حبيب بن أبي ثابت: سمعت أبا
العباس الشاعر وكان صدوقاً.

وفي ترجمة (شهاب بن عباد العبدي): قال أبو حاتم الرازي: أخبرني شهاب
ابن عباد العبدي وكان ثقةً مرضياً.

والأمثلة على ذلك كثيرة لمن طلبها.

والاستدلال من هذه النصوص وأمثالها على المدعى من وجهين:

الأول: أنه لو كانت مجرد رواية الثقة عن الراوي توثيقاً له، لما احتاج إلى التنصيص على وثاقة من يروي عنه أثناء الرواية، ولكان هذا التنصيص منه ضرباً من العبث والفضول.

الثاني - وهو الأهم - أن نقول: قولكم: تصريحُ الراوي بمرح بعض من روى عنه يدلُّ على أنَّ من سكت عنه ثقة، ليس أحقُّ بالصواب من قول من يقول: تصريح الراوي بوثاقة بعض من روى عنه يدلُّ على أنَّ من سكت عنه ليس بثقة، فتساقط القولان، وثبت أنهما دعويان باطلان، وتبين أنَّ مجرد سكوت العدل عمَّن روى عنه لا مفهوم له البتة، فاشدد على هذه الفائدة يديك.

وقد جلَّى الإمام الشافعي رحمه الله هذه المسألة أعظم تجلية بأسلوبه البليغ، فقال: الناس من أن يشهدوا على شهادة من عرفوا عدله أشدَّ تحفظاً منهم أن يقبلوا إلا حديث من عرفوا صحَّة حديثه، وذلك أنَّ الرجل يُرى عليه سيما الخير فيُحسن الظن به، فيقبل حديثه، ويقبله وهو لا يعرف حاله، فيذكر أن رجلاً يُقال له: فلان حدَّثني كذا، إما على وجه يرجو أن يجد علم ذلك الحديث عند ثقة فيقبل عن الثقة، وإما أن يحدث به على إنكاره والتعجب منه، وإما بغفلة في الحديث عنه.

ولا أعلمني لقيت أحداً قط برياً من أن يحدث عن ثقة حافظ والآخر يخالفه، ففعلت في هذا ما يجب عليّ، ولم يكن طلي الدلائل على معرفة صدق من حدَّثني بأوجب عليّ من طلي ذلك على معرفة صدق من فوقه، لأنِّي احتاج في كلهم إلى ما احتاج إليه فيمن لقيت منهم، لأنَّ كلهم مثبتٌ خبراً عمَّن فوقه، ولمن دونه^(١).

قلت: وإن مما يدل على ذلك أيضاً: أنه لو كانت مجرد الحكاية عن شخص ما تدل على تعديله لكانت شهادة الشاهد العدل على شهادة آخر تدل على تعديله، والخصوم لا يقولون بذلك! فهذا منهم تناقض.

قال الإمام أبو المظفر السمعاني رحمه الله: والأصح أنه لا يدل على تعديله، لأن شهادة شاهد الفرع لا يدل على تعديل شاهد الأصل، فكذا الرواية^(١).

- أما آخرُ سهم في كنانتهم، وغابر نبل في جعبتهم، وهو المعتمد عند من نحى هذا المذهب من الشافعية الذين لا يرتضون قواعد الحنفية، وهو قولهم بتعذر معرفة حال من تقدم عهده من الرواة، فحجة داحضة غير ناهضة، لا يستروح إليها إلا غير عارف بمسالك المحدثين في تمييز الرواة الثقات، التي تطول منهم حتى الرفات الأموات، وذلك عبر دراسة ما لهم من مرويات، فيتأني الحكم عليهم ولو تطاولت على وفاتهم السنوات، والحمد لله رب الأرض والسموات.

فلنتحول الآن إلى النظر في أدلة الرافضين رواية المجهول:

- أما ما ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد تكاثرت الآيات القرآنية التي تبين أن الأصل في الإنسان الظلم والجحود والجهل، وأن الصالحين إنما هم قلة قليلة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (إبراهيم: ٣٤) وقال: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ (سبا: ١٣) وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ (ص: ٢٤)، إلى غير ذلك من الآيات.

ولقد أجاد ابن حزم رحمه الله في بيان هذا فقال: إذا بلغ المسلم فقد صار في نصاب من يكتب له الخير والشر، ولا يمكن أن يكون أحد سلم من ذنب، قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾ (النحل: ٦١) وقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهَرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾ (فاطر: ٤٥)، فصح أنه لا أحد إلا وقد ظلم نفسه واكتسب إثماً، فإذا قد صح هذا ولا بد، فلا بد من التوقف في خبره وشهادته حتى يُعلم أين أحلته ذنوبه، في جملة الفاسقين، فتسقط

شهادته بنص كلام الله: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، أم في جملة المغفور لهم ما اذنبوا وما ظلموا فيه أنفسهم^(١)؟

- أما التثبت من رواية الفاسق، فقد سبق الكلام عليه، غير أنه يُلاحظ أن السابقين قد اعملوا الاستدلال بالآيات التي تدعو إلى أخذ الأخبار عن أهلها العالمين بها، المتقين لها، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ (الفرقان: ٥٩) وقوله: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَيْرٍ﴾ (فاطر: ١٤) وقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣) والأنبياء: (٧)، وكإحالة تعالى على المؤمنين من علماء أهل الكتاب، لا عوامهم، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء: ١٩٧)، فهذه الآيات تشترط العلم والخبرة فيمن نأخذ عنه العلم، وليس كذلك الجاهل ولا المجهول الحال.

وقد سبق منّا القول: أن الضبط هو العلة الحقيقية المؤثرة في قبول الرواية، وهذا ما تؤكد هذه الآيات، والحمد لله.

- أما ما ذكره الإمام السمعاني رحمه الله، فلا شك أن المجهول الذي نأخذ خبره قد يكون فاسقاً أو كاذباً أو ثقة، وخبره الذي رواه قد يكون حقاً أو كذباً، فنحن على غير بينة منه، أو معرفة فيه، فيكون اتباعنا له -حيثئذٍ- ضرباً من الرجم بالغيب، واتباعاً للظنون المذمومة غير المترجحة، وقفوا لما ليس لنا به علم.

وقد اعترض العلائي على هذا الدليل بما حاصله: أن نهي الآية عن اتباع الظنون يدخل فيه الأخذ بروايات الثقات، فهي تفيد الظن، وأنتم لا تقولون به. وهذا اعتراض باطل، لأن العلم في مصطلح القرآن يدخل فيه اليقين وغلبة الظن، خلافاً لاصطلاحات المتكلمين الحادثة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

١- المحلى ٣٩٥: ٩، ويلاحظ أن الآية لم تذكر أن شهادة الفاسق ساقطة، كما ذكر ابن حزم، بل يجب التثبت في أمرها.

جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ
فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ (المتحنة: ١٠)، ولا شك أن علمنا بإيمانهن ينتج عن
الأخذ بظاهر حالهن، ولا يعدو كونه غلبة ظن، وقد سمى الله تعالى غلبة الظن هذه
علماً.

وإنما الظنون المذمومة ما لا يدلُّ عليه دليلٌ مترجحٌ صحيح، حتى استوى
طرفاه من الحق والباطلان، فبات أوهاماً محضة، على ما كان كفار الجاهلية يتخرونه
من عقائد باطلة، وشعائر عاطلة، فأين هذا من روايات الثقات عن رسول الله ﷺ؟
- أما ما استدلَّ به الإمام الشافعي رحمه الله، ففيه شيء من الغموض.

وتقريره: أن الحديث غاير في سياق الكلام بين التحديث عن بني إسرائيل،
والتحديث عن رسول الله ﷺ، فسهل في الأولى ورفع الحرج، وشدد في الثانية وحدّر
من الكذب.

وكان لا بد من استخراج ذلك المحذوف الذي رفع الحرج عن فعله، فنظرنا،
فتبين أنه لا يمكن أن يُقصد من رفع الحرج تجويز الكذب عليهم، أو رواية ما علم
كذبه، كما أنه لا يمكن أن يُقصد ما علمنا صدقه، لوضوح أمره، فبقي ما لم نجمز
بصدقه أو كذبه مما رَوَّه في كتبهم، فتعيَّن حمل الحديث عليه.

ثم نظرنا، فتبين لنا أن الرسول ﷺ لم يرفع هذا الحرج في الرواية عنه، بل غاير في
الكلام، وشدد مزيد تشديد في ذلك، فعلمنا أنه لا يجوز أن نروي عنه إلا ما عرفنا
صدقه، لا ما تأكد لنا كذبه، ولا ما جهلنا حقيقة حاله، فوجب قبول الرواية عن
الثقات، وترك الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وهو المطلوب.

- أما عمل الصحابة فقد سبق الكلام فيه.

- أما الشهادة، فلا شك أن مصلحة الدين مقدمة على مصلحة الفروج والأموال، وأولى بالاحتياط منها، واشتراط العدالة في الشهادة دون الرواية يعني التشدد في الشهادة والتسامح في الرواية، وهذا خلف.

ولقد جرى عمل السلف على نقيض هذا، أعني: أن يكون التشديد في الرواية أعظم من التشديد في الشهادة.

قال الإمام الحافظ ابن عبد البر: وقد يكون المحدث عدلاً جائزاً الشهادة، ولا يعرف معنى ما يحمل، فلا يُحتجُ بنقله، قال أحمد ابن حنبل: سمعت يزيد بن هارون يقول: قد تجوز شهادة الرجل ولا يجوز حديثه، ولا يجوز حديثه حتى تجوز شهادته^(١).

وقال الإمام ابن دقيق العيد: ولا خفاء بشروط العدالة التي يجب معها قبول الرواية والشهادة، ولزيادة الضبط بالنسبة إلى الحديث مزيداً بالنسبة إلى الشهادة^(٢).

- أما القياس على المفتي، فلا شك أن الرواية تجامع الإفتاء في أن كليهما إخبار عن الله تعالى، فكان لا بد من اشتراط العدالة فيهما معاً، قال تعالى في شأن التحكيم في فدية الصيد ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ (المائدة: ٩٥)، وقد أقر الخصوم باشتراط العدالة في المفتي، فلزمهم اشتراطها في الراوي، لاتحاد العلة، وانتفاء الفارق.

وبذا نكون قد أنهينا مناقشة الأدلة، وتبين لنا رجاحة مذهب الجمهور، فالحمد

لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بقي علينا مبحث أخير لا يجدر بنا إغفاله في هذا الكتاب، وهو:

١ - التمهيد ١: ٢٩.

٢ - الاقتراح ص ٥٤.

هل تصلح رواية المجهول للاستشهاد؟

من المعلوم أنَّ قاعدة تقوية الرواية بالشواهد والمتابعات إنما تسري عند أهل العلم فيمن يكون ضعفه يسيراً ناشئاً من سوء الحفظ، فلا تُجبر عندهم رواية الكذاب أو المتهم أو فاحش الغلط.

فنظرنا، فوجدنا أن المجهول - بنوعيه - دائرٌ في فلك احتمالات متكافئة، فقد يكون ثقةً، وقد يكون صدوقاً، وقد يكون ضعيفاً، وقد يكون متروكاً كذاباً، فلم يتحقق فيه ذلك الشرط.

وقد دللنا آنفاً بالأدلة الضرورية على أن رواية الثقات عن المجهول لا تنفعه مطلقاً، إذ إنه لا مفهوم لها البتة.

ومن جهة أخرى، فإن رواية المجهول موقوفة، لا يتأني الجزم بصدقها ولا كذبها، إلا بمرجحاتٍ خارجةٍ عنها.

وعليه، فإن المترجح لديّ - والله أعلم - أنَّ رواية المجهول إن شهد لها قرآنٌ أو سنةٌ صحيحة بنقل الثقات، أو إجماع، فإنها تُساق مساق الاستئناس لصحة معناها، ويكون التعويل على القرآن والسنة الصحيحة دونها.

أما إذا تابع المجهول مجهولاً آخر، أو ضعيف، مهما تفاوتت درجات ضعفه، ولم يشهد لروايته خارج عن تلك الرواية، من قرآنٍ أو سنةٍ صحيحة، بل أتت بحكمٍ جديدٍ غير معهود، فإنه لا ينفعها تعدُّد الطرق، لجواز كون ذلك المجهول كذاباً، أو متهماً، أو مدلساً عن الكذابين، أو سارقاً للحديث، أو غير ذلك من احتمالات.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن رواية المجهول إذا جاءت مصادمةً للقرآن أو الإجماع، أو مخالفة لرواية الثقات، فهي ساقطة منبوذة، بل يستدل بها العلماء - حينئذ - على أن ذلك المجهول ما هو إلا كذاب.

ولا يحسن حاسبٌ أنني جئتُ ببدعٍ من الأمر، أو منكرٍ من القول، وإليك ما يؤكد قولي هذا ويزيده قوة:

١- عرّف الإمام الخطابي رحمه الله الحديث الحسن فقال: هو ما عُرِفَ مخرجه واشتهر رجاله.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: إن الخطابي قصد تعريف الأنواع الثلاثة عند أهل الحديث، فذكر الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف، وأما الذي سكت عنه، وهو حديث المستور إذا أتى من غير وجه، فإثماً سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن، فقد صرّح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف، وأطلق ذلك ولم يفصل، والمستور قسمٌ من المجهول^(١).

٢- قال الحافظ في أثناء الكلام عن الحديث المحسن لاعتضاده بالشواهد والمتابعات: قد صرّح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه (بيان الوهم والإيهام) بأن هذا القسم لا يُحتجُّ به كله، بل يُعمل به في فضائل الأعمال، ويُتوقّف عن العمل به في الأحكام إلا إذا كثرت طرقه أو عضده اتصال عمل، أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر قرآن.

وهذا حسنٌ رائقٌ ما أظن منصفاً يأباه، والله الموفق^(٢).

قلت: أرى أن أولى ما ينطبق عليه هذا القول حديثُ المجهول، أما الضعفاءُ غيرُ المتروكين فقد جرى عمل الأئمة على الاحتجاج بحديثهم إذا توبعوا أو شهد لهم، بل صرّح الخطابي -وتبعه النووي^(٣)- على أن أكثرَ تعويل الفقهاء على هذا النوع، فاستحسان الحافظ -باطلاقه- غير حسن، والله أعلم.

١- النكت ص ١٢٠.

٢- نفسه ص ١٢٦.

٣- راجع (تدريب الراوي).

٣- وما يؤيد ما ذهب إليه أن عمل الأئمة جرى على عدم بناء الأحكام على رواية المجهول ولو توبع من ضعيف أو مجهول، إذا أتى بسنة جديدة، وأكتفي هنا بمثاليين:

الأول: جاء حديث التسمية في الوضوء من عدة طرق، في بعضها ضعفاء، وفي الأخرى مجاهيل، فلم يعد الجهابذة هذا الحديث حسناً لغيره، بل قال الإمام أحمد رحمه الله لما سئل عن التسمية في الوضوء: أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد، ولا أعلم فيها حديثاً ثابتاً، وأرجو أنه يجزئه الوضوء، لأنه ليس فيه حديث أحكم به^(١).

الثاني: جاء حديث (من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة) من طرق جمة، فيها ضعفاء ومجاهيل، ومع ذلك لم يعده الحدائق حديثاً حسناً، بل قال الإمام البخاري رحمه الله: هذا خبر لم يشب عند أهل العلم من أهل الحجاز وأهل العراق وغيرهم لإرساله وانقطاعه^(٢).

قال الإمام البيهقي رحمه الله: ومن حكم لهذا الحديث بالوصل برواية واحد ومتابعة جماعة من الضعفاء والمجاهيل إياه على ذلك، وترك رواية من ذكرناهم من الأئمة عن موسى بن أبي عائشة مرسلًا... لم يكن له كبير معرفة بعلم الحديث، ولو لم يُستدل بمخالفة راوي الحديث ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه على خطأ الحديث لم يُعرف قط صواب الحديث من خطئه^(٣).

أقول: فهذه الأقول تبين أن عمل كثير من العلماء جرى على عدم الاستشهاد بحديث مجهول الحال، فضلاً عن الاعتماد عليه.

هذا، وإن من تمام هذا البحث أن نذكر أن أبا المعالي الجويني رحمه الله ذهب إلى أن رواية المجهول - على ضعفها - شبهة توجب الانكفاف عما نهت عنه، فقال:

١- نصب الرتبة ٤: ١، قلت: وهذا يدل على أن الأخذ بالحديث الضعيف ليس منهجاً مطرداً عند الإمام أحمد.

٢- القراءة خلف الإمام له ص ١٥.

٣- القراءة خلف الإمام له ص ١٥٣.

رواية المستور موقوفة إلى استبانة حالته، ولو كنا على اعتقاد في حل شيء،
فروى لنا مستور نحرمة، فالذي أراه وجوب الانكفاف عما كنا نستحله إلى استتمام
البحث عن حال الراوي، وهذا هو المعلوم من عاداتهم وشيمهم، وليس ذلك حكماً
منهم بالخطر المترتب على الرواية، وإنما هو توقف في الأمر، فالتوقف عن الإباحة
ببعض الانحجاز، وهو في معنى الخطر، فهو إذاً حظر مأخوذ من قاعدة في الشريعة
ممهدة، وهي التوقف عند بدء ظواهر الأمور إلى استبانتها، فإذا ثبتت العدالة فالحكم
بالرواية إذ ذاك.

ولو فرض فرضاً التباس حال الراوي، واليأس من البحث عنها، بأن يروي
مجهول، ثم يدخل في غمار الناس، ويعسر العثور عليه، فهذه مسألة اجتهادية عندي،
والظاهر أن الأمر إذا انتهى إلى اليأس لم يلزم الانكفاف، وانقلبت الإباحة
كراهية^(١).

ولم يرتض هذا المذهب ابن السبكي، فقال:

هذا في غاية الإشكال، والوجه عندي أننا إن كنا باقين على البراءة الأصلية،
وروى المستور التحريم، فلما قال الإمام اتجاءً ظاهر، وإن كان للمتعت أن ينازع فيه،
وإن كان الحل مستنداً إلى دليل شرعي فلا وجه للإحجام، كيف واليقين لا يُرفع
بالشك^(٢)؟

أقول وبالله التوفيق: حجة الله في الفروع لا تثبت علينا إلا بالبلاغ وقيام
الحجة، وخبر المجهول لا حجة فيه، فلا يلزمنا الأخذ به، ولو أخذنا بالانكفاف على
مسبيل التقوى والورع فحسن، أما القول بالتحريم والخطر فبعيد ما لم تتبين العدالة.

١- الرمان ١: ٣٩٧.

٢- رفع الحجاب ٢: ٣٨٦.

ولا شك أنه لو تيسر لنا معرفة حال المجهول عن طريق سبر أحاديته ودراسة مروياته، على وفق طريقة الحفاظ القدماء، لكان خيراً، ولكن ثمة عائقان يحولان دون ذلك:

الأول: أن طريقة السبر هذه قد قلّ العارفون بها منذ أمدٍ ليس بقريب، حتى إنك لتجد الحفاظ المتأخرين - فضلاً عن المحدثين المعاصرين - يلجؤون إلى تقليد الأئمة السابقين، تخفّفاً من عناء طريقة السبر تلك.

الثاني: أن هناك من الرواة من يتعذر الحكم عليهم بطريقة السبر، إما بسبب تقارب موافقاتهم للثقات ومخالفاتهم، وإما بسبب قلة مروياتهم، وإما بسبب كونهم لا يروون إلا عن الضعفاء أو المتروكين، أو لا يروي عنهم سوى الضعفاء والمتروكون، فالغالب على هؤلاء بقاء صفة الجهالة لصيقة بهم، لازمة لهم، والله أعلم.

الخاتمة

وَمَكَدَا - أَيُّهَا الْقَارِئُ الْكَرِيمُ - نَصِلُ إِلَى ثَمَامِ الْكَلَامِ، وَمِسْكِ الْخِتَامِ، بَعْدَ رَحَلَةٍ مُضْنِيَّةٍ، بَدَلْتُ فِيهَا الطَّاقَةَ، وَاسْتَفْرَغْتُ بِهَا السُّنَّةَ، فَلَمْ أَبْخُلْ عَلَيْهَا بِجُهِدٍ وَلَا بِسَهَرٍ وَلَا بِوَقْتٍ.

أَمَّا الْحُكْمُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ فَأَتْرُكُهُ لِلْقُرَّاءِ الْمُنْصِفِينَ، أَرْيَابِ الْحِجَبِ، وَأَهْلِ النُّهَى، مَن يَزِنُونَ الْأُمُورَ بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالْمِيزَانَ الْقَوِيمِ، فَمَا بِي - وَاللَّهِ - الشَّنَاءُ عَلَى نَفْسِي، أَوْ إِطْرَاءُ عَمَلِي، أَوْ مَلَأُ الْأَصْمَاخَ بِدَعَاوِي الْجَدَّةِ وَالتَّجْدِيدِ، كَمَا يَفْعَلُ الْمُغْتَرُونَ بِعَمَلِهِمْ، الْمُعْجِبُونَ بِأَنْفُسِهِمْ.

وَحَسْبِي أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ أَذَانِي إِلَيْهِ اجْتِهَادِي، وَكَفَانِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكِتَابُ ذَخْرًا لِي يَوْمَ مَعَادِي، وَمَا نَظَرْتُ - وَأَنَا أَسْطَرُّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ - إِلَى إِرْضَاءِ النَّاسِ، بَلْ إِرْضَاءِ رَبِّي.

وَلَمْ أَدْعُ فِي تَلَكُّمِ الْأَبْحَاثِ إِلَى تَقْلِيدِ عَالَمٍ بَعِينِهِ، بَلْ دَعَوْتُ إِلَى اتِّبَاعِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَهَذِهِ هِيَ الْحِجَّةُ الَّتِي تَطَوَّقُ أَعْنَاقَ الْعِبَادِ، وَيَذُلُّ لَهَا الْعَقْلُ وَالْفُؤَادُ.

وَمَا أَجْمَلَ أَنْ نَتَمَثَّلَ هُنَا بِقَوْلِ الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ الْفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

بَيَّنَّ تَعَالَى أَنَّ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ نَبِيِّهِ ﷺ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَهَذَا جَوَابُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الَّذِينَ شَهِدَ لَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَوْلُهُ الْحَقُّ - أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، وَأَنَّهُمْ مُفْلِحُونَ، وَأَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ، اللَّهُمَّ فَتَبَّتْنَا فِيهِمْ، وَلَا تَخَالَفْ بَنَّا عَنْهُمْ، وَاكْتَبْنَا فِي عَدَائِهِمْ، وَاحْشُرْنَا فِي سَوَادِهِمْ، آمِينَ رَبُّ الْعَالَمِينَ^(١).

وقبل أن أضع القلم، يجدرُ التنبيه هنا إلى أن افتقار المكتبة الإسلامية إلى كتاب جامع للرواة الثقات كان -ولا يزال- من أعظم العوامل التي أدت بالكثير المعاصرين إلى الوثى والفتور، وقلة البحث عن أقوال السابقين في الرواة، والاكتفاء بالمسالك السهلة، والطرق المريحة الواهية لتوثيقهم، ومن ثم تصحيح أحاديثهم، وما ذلك بالأمر الرشيد.

وقد غفلوا -أو جهلوا- أن في المسالك الصحيحة التي انتهجها الجهابذة غنية عن المسالك الواهية المبنية على شفا جُرفِ هار، فهي مهتزة ما لها من قرار.

فليت شعري، أين وجدوا في كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ أن رواية راوٍ أو اثنين أو أكثر عن شخصٍ ما بمثابة توثيقٍ له؟ وأي دليل أو إثارة من علم دلّتهم على أن سكوت الناقد عن أحد الرواة هو تمتينٌ له؟

وقد غفلوا أيضاً -أو جهلوا- أن القائلين بتلك المسالك السقيمة قلة من الأولين، وكثرة من الآخرين، وأن السواد الأعظم على هجرها، ونبذها، والتكبر عنها.

وعليه، فإن إعداد معلمة شاملة بأخبار الثقات، لا سيما أولئك الذين لم يخرج لهم أصحاب الكتب الستة، ولم شعث الأثبات من بطون كتب الرجال والتاريخ والسؤالات، ورصفها في صعيد واحد، على وفق القواعد الرجحية، أمانة في أعناق علماء الأمة، ودين حال في ذمهم، إتماماً لصنيع الأجداد، وتكميلاً لعمل الأئمة الرواد.

ولا ريب أن هذا العمل الضخم يفتقر إلى ذهبي آخر، وابن حجرٍ جديد، ينفض عن كاهله غبار الكسل، ويشمر عن ساعد الجد، ولا يزال في هذه الأمة الخير إلى يوم القيامة، ولن تعقم أرحام النساء أن تلد مجتدين جُددًا، كأمثال المجتدين القدماء، يجددون لهذه الأمة دينها، فعسى أن يكون ذلك قريباً، وما ذلك على الله بعزيز.